العتبة العباسية المقدسة
المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية

سلسلة دراسات استشراقية
7

برنارد لويس

صهينة الغرب وتتريك العالم الإسلامي

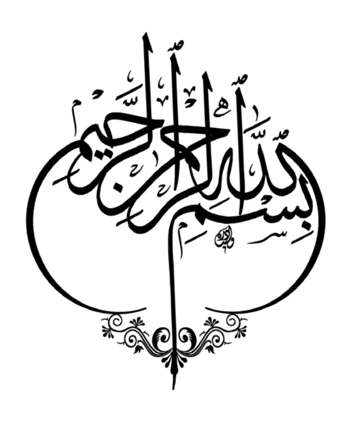


تأليف: جهاد سعد

سلسلة دراسات استشراقية

برنارد لويس

صهينة الغرب وتتريك العالم الإسلامي


بسم الله الرحمن الرحيم

هويّة الكتاب



- **الكتاب:** برنارد لويس (صهينة الغرب وتتريك العالم الإسلامي)
- **تأليف:** جهاد سعد
- **إخراج وتصميم:** عباس حسين حمود
- **الناشر:** المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية

  مكتب بيروت - العتبة العباسية المقدّسة.
- **الطبعة:** الأولى 2018م- 1439 هـ



برنارد لويس ـ Bernard Lewis

السيرة الذاتية:

برنـــارد لويس مـــن مواليد 31 مايـــو 1916، لندن، أســـتاذ فخري بريطاني ـ أمريكي لدراســـات الشرق الأوسط في جامعة برنستون.

تخصص في تاريخ الإسلام والتفاعل بين الإسلام والغرب وتشتهر خصوصًا أعماله حول تاريخ الدولة العثمانية.

لويس هو أحد أهم علماء الشرق الأوسط الغربيين ممن سعت إليه السياسة.

ولـــد مـــن أسرة يهودية مـــن الطبقـــة الوســـطى في لنـــدن اجتذبتـــه اللغات والتاريخ منـــذ ســـن مبكـــرة، اكتشـــف عندمـــا كان شـــابًا اهتمامـــه باللغة العبرية، ثـــم انتقـــل إلى دراســـة الآرامية والعربية، ثـــم بعـــد ذلك اللاتينيـــة واليونانية والفارســـية والتركية.

تخرّج عام 1936 من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية (SOAS)، في جامعة لندن، في التاريخ، مع تخصصٍ في الشرق الأدنى والأوســـط. حصـــل على الـــدكتوراه بعـــد ثلاث سنوات من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية متخصصًا في تاريخ الإسلام.

اتجه لويس أيضًا لدراسة القانون، قاطعًا جزءًا من الطريق نحو أن يصبح محاميًا، ثم عاد إلى دراسة تاريخ الشرق الأوسط عام 1937. التحق بالدراسات العليا في جـامعة باريس السوربون، حيث درس مع لويس مـاسينيون وحصـل على «دبلوم الدراسات السامية» عام 1937. عاد إلى SOAS عام 1938 كمساعد محاضر في التاريخ الإسلامي.

أثناء الحرب العالمية الثانية، خدم لويس في الجيش البريطاني في الهيئة الملكية المدرعة وهيئة الاستخبارات في 1940، ثم أُعير إلى وزارة الخارجية. وبعد الحرب عاد إلى الجامعة، وفي عام 1949 عُيِّـن أستاذًا لكرسيٍ جديد في الشرق الأدنى والأوسط في سن الثالثة والثلاثين.

انتقل برنارد لويـس إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبح يعمل كأستاذ محاضرٍ في جامعة برنستون وجامعة كورنل في السبعينيات من القرنِ المنصرِم. حصل على الجنسية الأمريكية سنة 1982 كما حاز على العديد من الجوائز من قبل مؤسسات تعليمية أمريكية لكتبه ومقالاته في مجال الإنسانيات.

وفاته:

ونحن في مرحلة دفع هذا الكتاب إلى الطباعة أُعلن عن وفاة المستشرق برنارد لويس عن عمر يناهز 101 عام وذلك في 22 / 5 /2018م.

أبحاث لويس

يمتد تـأثير لـويـس إلى مـا وراء العمل الأكاديـمي، ليبلـغ الناس. فهـو باحـثٌ رائدٌ في التاريخ الإجتماعي

والاقتصادي للشرق الأوسط، ومعـروفٌ ببحوثـه الشاملة في الأرشـيف العثمانـي. ابتدأ مهامه البحثية بدراسة عرب القرون الوسطى، لا سيما تاريخ السوريين. وعُدّت محاضرته الأولى التي كُرّست للنقابات المهنية لدى مسلمي القرون الوسطى العمل الأكثر اعتماديـةً علـيه لما يناهـز الثلاثين سنة. انتقل لويس لدراسة الدولة العثمانية، فيما يواصل البحث في التاريـخ العـربي مـن خـلال الأرشيف العثمانـي. وأدت سـلسـلـة الأبحاث التي نشرها لويس على امـتداد بضعة سـنوات لاحقة إلى تثوير تاريخ الشرق الأوسـط عبر تقديمـه صـورةً واسعةً للمجتمع الإسلامي، تشمل الحكومة والاقتصاد والجغرافيا السكانية.

آراؤه

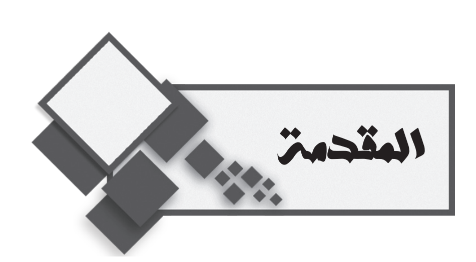
يعتبر أحد أبرز منكري مذابـح الأرمن حيث تغير موقفه جذريًا من الاعتراف بحدوث «مجازر أودت بحياة أكثر من مليون ونصف على يد العثمانيين»[5] إلى رفض تسمية ما حدث بالمجزرة واعتبارها «أعمالاً مؤسفةً أودت بحياة أتراك وأرمن على حد سواء»[6]. أدى موقفه هذا إلى محاكمته في فرنسا حيث قررت المحكمة كونه مذنبًا بتهمة إنكار مذبحة الأرمن وتغريمه مبلغًا رمزيًا قدره فرنك فرنسي واحد.

مؤلّفاته

ألّف بـرنارد لـويـس عـدة كتب وله عدة مقالات صحفية في «جريدة The New Yorker»، تتمحور أغلب كتاباته حول الإسلام والشرق الأوسط وكـذا المجتمعات الإسـلامية وعلاقـاتها بالغـرب وأيضًا تمت ترجمة أغلب مؤلفاته إلى 20 لغـةً منها العربية،

الفارســـية، الـتركــية، والأنــدونيسية، وفــي ما يلي أهم عناوين كتب برنارد لويس:

- Combustion، Flames and Explosions of Gases - 1938
- Cultures in Conflict - 1995
- Europe and Islam - 2007
- Facility Inspection Field Manual - 2000
- Faith And Power - 2010
- From Babel to Dragomans - 2004
- History: Remembered, Recovered, Invented - 1975
- Islam and the West - 1994
- Islam: The Religion and the People - 2009
- Istanbul and the Civilization of the Ottoman Empire - 1963
- Political Words and Ideas in Islam - 2008
- Race and Color in Islam - 1971
- Race and Slavery in the Middle East - 1990
- Semites and Anti - 1986
- Swansea In The Great War - 2014
- Swansea Pals - 2004
- The Arabs in the History - 2002
- The Assassins - 1967
- The Crisis Of Islam - 2003
- The Emergence of Modern Turkey - 1961
- The End of Modern History in the Middle East - 2011
- The Jews of Islam - 1987
- The Middle East and the West - 1964
- The Middle East: A Brief History of the Last 2000 Years - 1997
- The Multiple Identities of the Middle East - 1998
- The Muslim Discovery of Europe - 1982
- The Political Language of Islam - 1988
- The Shaping of the Modern Middle East - 1994
- What Went Wrong - 2002



المقدمة

لا يتضخّم دور الأشخاص في هذا العصر إلا عندما ترفدهم الأجهزة والمؤسسات. وهذا الرجل بالذات الذي اخترنا البحث في أخطر أفكاره، كان موضوعًا للتضخيم من قبل الإعلام الصهيوني، كما كان هدفًا لحملات الشتيمة من قبل بعض من أحس أو علم بخطره. ومن الطريف أن بعض الذين يجهلون أسرار الحملات الإعلامية من العرب والمسلمين ساهم في منح لويس تلك الهالة التي تشعرك بأن أميركا كانت تنفّذ ما يقول أثناء الحملة التي تلت حادثة 9/11.

ولذلك ستكون مقاربتنا المنهجية لبرنارد لويس مراعيةً لأهمية دوره في صناعة السياسات الأميركية تجاه المسلمين والعرب، من دون أن ننسى أن هناك مؤسسةً تتحكم بالقرار وتُضخّم أو تُقزّم من تريد وفقًا لحسابات المصالح. كل ما في الأمر أن سيرة لويس تشير إلى أنه يتمتع بذكاء اختيار المكان. فما إن ترهلت بريطانيا حتى انتقل منها إلى الولايات المتحدة مواكبًا صعود نجمها بعد الحرب العالمية الثانية[1].

ميزته الثانية كانت غزارة الإنتاج على حساب نوعية الإنتاج، وفي هذه الميزة أيضًا امتلك لويس ذكاء المكان. فأنت عندما تكتب للغربيين عن العرب والمسلمين وتواكبك

[1]- راجع السيرة الذاتية في مكان آخر من هذا البحث.

حملة دعائية تقدمك كشيخ المستشرقين، فلن تجد إلا نادرًا من يشكك بما تقول حتى لو كان مجرد تلفيقاتٍ وأكاذيب. هذه الصورة الساكنة التي حاول لويس أن يحافظ عليها بوصفه المرجع الذي يعلّم الغرب حقيقة العرب والمسلمين، جعلته يتصرف بعصبيةٍ عندما يتعرض لأي شكل من أشكال النقد.

يقول الدكتور سيد رضوان علي، الذي كان قد أورد ملاحظات نقدية على كتاب «استنبول وحضارة الخلافة الإسلامية» عندما تصدى لترجمته: «أود أن أشير إلى أن تعليقات المترجم قد أغضبت المؤلف المستشرق إلى حد الخروج من اللياقة الاجتماعية. وتفصيل ذلك أنه عند زيارتي للولايات المتحدة الأمريكية في صيف عام 1978 دعاني أحد أصدقائي الأمريكيين في جامعة برنستن (Princeton) إلى حفلة عشاء في أحد المطاعم بالمدينة، وكان من بين المدعوين بعض أساتذة الجامعة، ومنهم مؤلف الكتاب الأستاذ برنارد لويس، فلم يكلمني على الإطلاق بخلاف الآخرين، وكانت هذه أول مرةٍ أجتمع به. وعندما سألته: هل قرأ ترجمة كتابه هذا أجاب بكلمة نعم فقط، وذلك ببرودة وجفاف.. وكل ذلك لأنني رددت على هجومه على الإسلام والمسلمين في الكتاب. ويلحظ القارئ ذلك في فصل «العلم والدين» وغيره من صفحات الكتاب.

وعجيب أن يكون لهذا المستشرق حقٌّ في طعن الإسلام والمسلمين، ولا يكون لمسلم حقٌّ في الرد على هجماته!»[1].

---

[1]- برنارد لويس، استنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، تعريب ونقد سيد رضوان علي، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط2، 1402ـ 1982م، ص 5.

أما في ردوده الفجة على إدوارد سعيد، والتي نُشرت في كتاب «الإسلام والغرب». فتكاد الحروف تصرخ من شدة التوتر العنصري في أسلوب الرد، حتى أنه يتجاهل اسم الكاتب ويتفادى النطق باسم فلسطين في النص التالي: «وصلت قمة السخف في رسالة موجهة إلى جريدة نيويورك تايمز كان كاتبها «مرشحًا لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ ودراسات الشرق الأدنى» من جامعة كبرى. كتب معترضًا على إشارةٍ إيجابية للورد كورزون وكتابه عن إيران، ويصفه كاتب الرسالة «بالنموذج الحقيقي لتفكير المستشرق البريطاني»، ويلاحظ أنه «حتى في عصره عزا له الإيرانيون والديموقراطيون الغربيون معًا القيام بدورٍ أساسي في صنع المصير المأساوي لشعب ذلك البلد». ثم يتابع كاتب الرسالة كلامه فيثني على إي. ج. براون الذي يعد كتابه «الثورة الفارسية» الذي نشر عام 1910 «كتابًا مختلفًا جدًا». في هذا الكتاب «تحدث عن إنجازات الثورة» وكشف الدور الشرير الذي قام به اللورد كورزون»[1].

وفي الكتاب نفسه، يلجأ لويس إلى التشكيك بكل مصادر المؤرخ الكبير جيبون بل وينعته بالجاهل ولكن على لسانه، فقط لأنه تبنّى صورةً ناصعةً عن رسول الإسلام محمد (ص)، معللاً ذلك بأن أوروبا كانت بحاجة لتلك الأساطير ثم ينقل عن جيبون قوله: «أنا جاهل، ولا مبالٍ بالأساطير العمياء للبربريين»[2].

يمكننا الآن تلخيص طريقة لويس بالتالي:

---

[1]- برنارد لويس، الإسلام والغرب، ترجمة فؤاد عبد المطلب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2007، ص 153.

[2]- م. ن، ص 143.

أولًا: استغلالٌ واضحٌ لجهل الغربيين بالإسلام والعرب، لتقديم الصورة الصهيونية عنهم بوصفها الصورة الحقيقية.

ثانيًا: لا يكتفي بتقديم ما عنده، وإنما ينقضّ بعدوانيةٍ شرسةٍ على كل من يخالفه ليشكك بمصادره أو بمصداقيته أو بدوافعه أو بعلمه.

ثالثًا: يعمل على توفير مادةٍ عن كل حدث يتعلق بالعالم العربي والإسلامي، لكي يبقى هو المصدر الأقرب للمهتم الغربي، ولو تضمّنت هذه المادة تكرارًا لمنشوراتٍ سابقة بصيغ مختلفة، فقط لمحاصرة العقل الغربي بمقولاته.

رابعًا: هو أساسًا مؤرخ، ولكنه يتدخل بالشرع والعقيدة ليوحي للقارئ بأنه متبحر بكل ما يتعلق بالإسلام. وفي كثيرٍ من الأحيان تبدو تفسيراته سخيفةً وسطحيةً بالنسبة للقارئ العربي، ولكنها تنجح في إيصال رسالةٍ للقارئ الغربي عن «موسوعية» شيخ الاستشراق المعاصر!!!

خامسًا: حتى في التاريخ، لا يريد لويس من التاريخ إلا ما يمكن توظيفه في السياسة المعاصرة، بهدف إبقاء الصراع قائمًا بين الغرب والعالم الإسلامي لحماية إسرائيل.

وبعد مسحٍ شاملٍ لمؤلفات الرجل، يمكننا القول بثقةٍ إن الوصفة السحرية التي توصّل لها لويس وحاول أن ينشرها في كلٍ كتاباته بلا استثناء هي التالي:

1. صهينة الغرب:

اليهود ـ الصهاينة قلةٌ تافهةٌ بالنسبة للمسلمين، فيجب إدخال الغرب المسيحي طرفًا في المعركة، وهذا يتطلب تبنٍّ غربيٍ شاملٍ للمقولات الصهيونية عن العرب والمسلمين على أنها حقيقتهم. وهذا ما نسميه في هذا البحث «صهينة الغرب». ولما كان الغرب يتحرك وفقًا لمصالحه، فيجب إقناعه دائمًا بأن المسلمين شعوبٌ عدوانيةٌ تهدّد المصالح الغربية باستمرار، وأدلجة الصراع قدر الإمكان بواسطة التيارات الإنجيلية ـ الصهيونية. ولا تخلوا كتابات لويس من تزلّفٍ للغرب، عن طريق نسبة كل ما هو حضاري إليه، ونزع أي كلام عن مساهمةٍ إيجابيةٍ للعرب والمسلمين في بناء منظومة قيمٍ أو حقوق. ويعبّـر النص التالي عن الطريقة التي يستخدمها لويس للقول إنه لا يوجد مفهومٌ لحقوق الإنسان والحرية في الإسلام أصلاً... والحرية بمعناها السياسي لا يعرفها المسلمون قبل نابوليون، وهنا خليط من الغث والسمين، يدرج في نطاق ملاحظاتٍ على تصحيح الترجمة ولكن القارئ يصل في النهاية إلى نتيجتين:

ـ لا توجد حريةٌ سياسية في الإسلام.

ـ لا يوجد مفهوم الحقوق والواجبات أيضًا، وكل ترجمةٍ لنصٍ إسلاميٍ بهذا المعنى خطأ.

يقول في معرض مناقشته لأخطاء الترجمة:

«من الواضح تمامًا أن تلك الترجمات مضحكة. ويمكن أن توجد تشابهات أخرى أقل وضوحًا لكنها مضللةٌ بالقدر نفسه

في استخدام كلمات مثل (دولة) (state)، و(حرية) (freedom)، و(الديمقراطية)(democracy)، و(ثورة) (revolution)، وما شابهها لترجمة مصطلحات عربيةٍ مقابلة لها على نحوٍ سطحي. وغالبًا ما يفسد الترجمة المفارقة التاريخية وما يمكن أن ندعوه (التنافر)، أي نقل مصطلحٍ أو كلمةٍ عربيةٍ إلى كلمةٍ إنكليزية تحمل معها دلالات ومعاني زمانٍ آخر ومكانٍ آخر. والكلمة العربية (حر)، مثلاً، تقابل الكلمة الإنكليزية (free) في جميع المعاجم.

ولهذه الكلمة معاني عديدة مختلفة في الإنكليزية، ما تزال تتنوّع تنوعًا كبيراً في المضمون في مختلف البلدان التي تستخدم اللغة الإنكليزية، وفي العربية وحتى بداية التأثير الغربي، كانت مصطلحًا شرعيًا أساسيًا، ومصطلحًا اجتماعيًا ثانيًا، أي إنها كانت تعني (حرًا) (free) وليس (عبدًا) (slave) بالمعنى التشريعي. **وكانت أيضًا تُستخدم أحيانًا بدلالةٍ اجتماعيةٍ لتشير إلى المكانة الرفيعة أو الامتياز الذي يرفع الإنسان (الحر) فوق عامة الناس. ووفقًا للسترمارك، فإن كلمة (حر) في الأمثال الشعبية المغربية تعني الرجل الأبيض في مقابل (عبد) الذي يعني الرق وبالتالي الرجل الأسود. وعلى حد علمي فإن أول استخدامٍ سياسيٍ لكلمة (حر) باللغة العربية، كان في بلاغات الجنرال بونابرت التي صدرت عندما وصل مصر، يشرح فيها برنامج الجمهورية الفرنسية. وفيما بعد، أصبح من الطبيعي الاستخدام السياسي الشائع لكلمتي (حر) و(حرية).**

يتكوّن هذا الشكل من سوء الترجمة أحيانًا من خلال تقديم مفاهيم لا توجد في الأصل. لذا ففي عرضٍ تاريخيٍ مبكر للأحداث

بالعربية، (فتوحات البلدان) للبلاذري، نجد النص الكامل (للأمان) (مصطلح فني للسلوك الآمن أو عهد الأمان الذي يمنحه المسلمون لشخصٍ غير مسلمٍ أو جماعةٍ غير مسلمةٍ استسلمت لحماية الدولة الإسلامية)، وهو عهد أمان أعطاه العرب لشعب تيبليسي بعد احتلال المدينة. ويتم توضيح هذا (الأمان) بالشكل المعتاد؛ إنه ليس عقدًا بين جانبين، بل هو إقرارٌ من جانبٍ واحدٍ، ويشير في رسالة إلى شعب تيبليسي إلى الشروط التي قبل استسلامهم بموجبها. وتنتهي بهذه العبارة العربية البسيطة (هذا عليكم وهذا لكم)، والتي تعني هذا ما يتوجب عليكم وهذا ما يحقق لكم. وقد تمت ترجمة هذا النص مرتين إلى لغة غربية. كانت أول مرة في الولايات المتحدة عام 1916، عندما نقل باحث العبارة (ما ذكـــر أعلاه هي حقوقكم والتزامتكم) (The above are your rights and obligations)، وبمصادفةٍ غريبةٍ ظهرت الترجمة الثانية في ألمانيا في الوقت نفسه، ترجمها مستعربٌ معروفٌ جدًا وكانت ترجمته نفسها علميًا.

يقدم كلا المترجمين ضمنيًا، حين الحديث عن (الحقوق) (rights) الكلمة غير الموجودة في الأصل، نظامًا كاملاً من الفكر السياسي والشرعي ربما يكون أولاً متعلقًا بالوثيقة المعنية»[1].

بعبارةٍ أخرى: لا تقل إن الإسلام يفهم ما معنى حرية سياسية قبل الاستعمار الغربي، هذا خطأ، كلمة حر في الإسلام تعني مصطلحًا اجتماعيًا في مقابل العبد (تمييز طبقي)، والعبد في المغرب غالبًا أسود (تمييز عنصري). أما الحقوق والواجبات فلا توجد في الإسلام. جهةٌ

---

[1]- الإسلام والغرب، م.س، ص 108 ـ 109.

واحدةٌ هي المسلمين تفرض ما تريد على الآخرين، فلا عقود متبادلة ولا حقوق بل واجبات فقط.

ماذا يحدث فعلاً في هذا المقطع المعبر عن عقلية لويس. إنه لا يكتفي بنفي فضل الإسلام في تأسيس الحقوق الإنسانية وحسب، بل يحمّل المجتمع الإسلامي آفات الغرب من التمييز الطبقي والعنصري، وينسب أي رقي في فهم حقوق الإنسان إلى التأثير الاستعماري.

الجهود التي يبذلها برنارد لويس لصهينة الغرب وتشويه صورة الإسلام والمسلمين والعرب، ستكون موضوع الفصل الأول من هذا البحث.

2. تتريك العالم الإسلامي:

في النهاية انتصر الغرب على المسلمين، وجعلهم يذوقون طعم الحضارة بالاستعمار، فكل تمردٍ على الهيمنة الغربية بخلفيةٍ إسلاميةٍ هو دعوةٌ إلى العودة إلى الوراء، حيث لا حرية ولا حقوق.

ومن هنا فإن أفضل استجابة للتحدي الغربي تتمثل بالتجربة التركية بعد «الذئب الأغبر» أتاتورك. فتركيا العلمانية، الحليفة للأطلسي، الصديقة لإسرائيل، فهمت الدرس واستسلمت للحضارة، وعلى العالم الإسلامي أن يحذو حذوها، وهذا ما نسميه بمشروع «تتريك العالم الإسلامي».

هوس لويس بتركيا غريب، فمن بين 29 كتابًا له أحصينا ثلاثةً موضوعها الأساسي تحوُّل العثمانية الإسلامية إلى تركيا العلمانية، واعتُبر كتابه «ظهور تركيا الحديثة» من أفضل ما كُتب عن تركيا على

الإطلاق، ولكن هذا لا يعبر عن مقدار اهتمامه بتركيا، فهو لا يترك فرصةً إلا ويذكرها بإعجاب في كل كتبه ومقالاته، مشيدًا بأتاتورك، وفي كثير من الأحيان يوضع الرمز الوطني الطوراني التركي، في مقابل كل من وقف بوجه الاستعمار الغربي من قيادات العرب والمسلمين.

ملامح الإسلام التركي الأطلسي، وسر إعجاب لويس بتركيا، يظهران بوضوح في هذا التصريح لنائب رئيس الوزراء التركي عقب عملية الدهس التي حصلت في القدس، وأدت إلى مقتل وجرح جنود صهاينة، يقول محمد شيمشك **في تغريدة على «تويتر»: إنه يدين عملية القدس، ووصفها بـ«الإرهابية الحقيرة»، مضيفًا: «الإنسانية تستحق أن تتّحد الأمم ضد الإرهاب من دون أعذار»[1]. والتصريح كما هو واضحٌ يُدرج «عملاً مقاومًا» ضد الاحتلال الإسرائيلي في خانة «الإرهاب»، ويدعو إلى اتحاد الأمم ضد هذا الإرهاب، فيما أصبح معروفًا أن تركيا هي المحرك والداعم الأساسي للإرهاب الذي ضرب سوريا منذ سنوات، نقول الأساسي وليس الرئيسي لأن معها من القوى الإقليمية والدولية من ساهم في صناعة الإرهاب، ولكن في الأزمة السورية تحديدًا فإن ما حدث ما كان ليحدث لولا المساهمة التركية الحاسمة.**

في كتابه «أين الخطأ؟» يتساءل لويس عن السبيل للتعامل مع التحدي الغربي، ويجيب:

«تحظى إجابتان على هذا السؤال ـ في الوقت الحاضر ـ بتأييدٍ واسع النطاق في المنطقة، وتتضمن كلٌ منها تشخيصًا للمرض والوصفة اللازمة لعلاجه، أما الأولى فهي تعزو جميع الشرور إلى هجر التراث

[1]- http://www.al-akhbar.com/node/270599.

الإلهي للإسلام وتنادي من ثم بالعودة إلى الماضي، حقيقيًا كان أم متخيَّلًا، وهذا هو السبيل الذي سلكته الثورة الإيرانية، وسبيل ما يسمى بالحركات والنظم الأصولية في أقطار المسلمين الأخرى. **وأما السبيل الآخر فهو الديمقراطية العلمانية، وأفضل مثال لها هو الجمهورية التركية التي أسسها كمال أتاتورك.**

أما إذا واصلت شعوب الشرق الأوسط سيرها في الطريق الحالي، فربما تحولت صورة الذي يفجر القنبلة في نفسه والآخرين إلى استعارة للمنطقة بأسرها، ولن يكون هناك مهربٌ من الهبوط المتزايد في درك الكراهية والحقد، والغضب والإشفاق على النفس، والفقر والظلم، **وقد يؤدي ذلك كله إن آجلًا أو عاجلًا إلى سيطرةٍ أجنبيةٍ أخرى، سواء بسبب عودة أوروبا إلى عاداتها القديمة، وربما بسبب نهضةٍ روسيةٍ جديدة، وربما من جانب دولة عظمى جديدة في الشرق تنشد التوسع»**[1].

والكتاب حديثٌ نسبيًا، حيث صدر بعد أحداث 9/11، وهو من مساهمات لويس في توجيه مسار الأحداث المستقبلية، في فترةٍ كان صوته فيها مسموعًا على أعلى مستوى في الإدارة الأميركية. فيحق لنا أن نفهم تهديداته في آخر النص كالتالي:

ـ على العالم الإسلامي أن يتبع الخيار التركي العلماني، وإلا فإنه سيشهد مزيدًا من التدهور والتمزق، مما سيغري الغرب بالعودة إلى استعمار المنطقة مباشرةً.

---

[1]- برنارد لويس، أين الخطأ؟، ترجمة محمد عناني، تقديم رؤوف عباس، أوكسفورد، 2002، ط1، سطور، 2003، ص 265.

ـ وإذا لم يتحرك الغرب ليستعمر المنطقة من جديد فإن نهضةً روسيةً جديدةً قد تملأ الفراغ.

ـ أو أن دولة عظمى في الشرق تنشد التوسع، يعني (تركيا)، ستبادر إلى الهيمنة.

وبالفعل لا يكف فريق لويس في الإدارة والخارجية ومراكز الأبحاث عن دعوة أميركا إلى العودة المسلحة بقوة إلى الشرق. كما لا يمكننا إلا أن نستحضر هنا كتاب «العمق الإستراتيجي» لأحمد داوود أوغلو، والمطالبات الأردوغانية العلنية بالعودة إلى حدود الدولة العثمانية العظمى.

ولم تجرِ الأمور وفق ما أراد لويس بالفعل، بسبب الانكفاء العسكري الأميركي بعد حرب العراق ودروسها، فنهضت روسيا وعادت تدافع عن حضورها في المياه الدافئة من نافذة الأزمة السورية، وتمدد النفوذ الإيراني ليملأ الفراغ الإستراتيجي ويصارع التمدد التركي.

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، فقد برز دور التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في تتريك العالم الإسلامي، على إثر «الربيع العربي» الذي أوصل الإخوان إلى الحكم في تونس ومصر وليبيا، وبسرعة برزت خطوط التحالف مع الغرب والمصالحة مع إسرائيل على سياسة الإخوان في مصر، إلى أن سقطت تجربتهم بتدخل الجيش، وتحولت تركيا وقطر وتونس وليبيا إلى حواضن للمشروع الإخواني الذي يعيش اليوم في ظل السلطان التركي.

ورغم ذلك تسير عملية «تتريك العالم الإسلامي» اليوم بخطى ثابتة

ولكن بطيئة، بسبب الفشل في سوريا، ولكنها ستشهد انتعاشًا كردة فعل على الصورة المقيتة للإسلام التي قدمتها التنظيمات الإرهابية.. ولذلك سيكون الفصل الثاني متمحورًا حول مشروع «تتريك العالم الإسلامي»، الذي يتخذ من الشبكة الدولية للإخوان المسلمين منفذًا إلى كل ساحات العالم الإسلامي.

3. الدعاية والترويج المكثف:

أفرد الدكتور رؤوف عباس مطالعةً نقديةً ممتازةً لكتاب «أين الخطأ؟» وكان من أهم ما ذكره تلك الهالة الدعائية التي يحاط بها لويس، والتي تلعب دور الإرهاب الفكري الذي يهيئ القارئ لقبول كل ما يقوله الرجل الخبير، يقول الدكتور عباس:

كان أحدث ما دفع به برنارد لويس ـ المستشرق الشهير ـ من الكتب إلى المطبعة، كتابه الذي حمل عنوان: «أين الخطأ؟ التأثير الغربي واستجابة الشرق الأوسط»، كان ذلك في خريف عام 2001، قبيل حادث الحادي عشر من سبتمبر الذي أصاب نيويورك وواشنطن، وفجر ما سمي «بالحرب ضد الإرهاب» وما ترتب عليها من تداعيات. وهكذا عندما صدر الكتاب عن قسم النشر بجامعة أكسفورد في مطلع 2002، حظي بإقبالٍ كبيرٍ من جانب الجمهور الذين كانوا يتلهفون إلى معرفة كل ما يتعلق بذلك العدو الخطير: «الإسلام»، وكانت كتب لويس من أكثر الكتب رواجًا بحكم كونه أشهر مستشرق في الغرب عامة، وفي المجال الأكاديمي الأنجلوـ أمريكي خاصةً. لذلك لم يكن غريبًا أن يكون الاحتفاء بكتابه «أين الخطأ؟» كبيراً عند صدوره، فدبجت المقالات التي عبّـرت عمّا يحمله الكتاب من إشاراتٍ وإيحاءات،

وازدحمت المواقع المختلفة على الشبكة الدولية للمعلومات، بالعديد من المداخلات التي ساهم فيها مئات المسلمين والصهاينة وغيرهم من مستخدمي الشبكة، تراوحت تلك المداخلات بين دحض الأفكار التي يروج لها لويس، وتأكيدها والدفاع عنها حسب رؤية وموقع صاحب المداخلة. **ونشرت صحيفة Us News World Report بعددها الصادر في 3 من ديسمبر 2001 مقالاً مطوّلًا تبشّر فيه القرّاء بقرب صدور الكتاب «أين الخطأ؟»، كتبه جاي تولسن Jay Tolson، واختار له عنوان: «حكيم العصر، صورة لبرنارد لويس»، استهله بقوله:**

«إن خريف 2001 جعل الأضواء كلها تتجه إلى أبي الدراسات الإسلامية برنارد لويس، فهو [متخصص الموسم]، إذ استُدعي إلى واشنطن ست مراتٍ منذ حادث البرجين، للقاءاتٍ سرية مع كبار المسؤولين بالبيت الأبيض والبنتاجون. كذلك ظهر مؤخرًا في برنامج [وجه الصحافة] وبرنامج [تشارلي روس] بالتلفزيون. ويذكر الجميع مقاله الهام الذي نشر بالنيويوركر في 19 من نوفمبر 2001 بعنوان [ثورة الإسلام] الذي قدم فيه رؤية خبير بالإسلام والمسلمين».

وكتاب لويس «أين الخطأ؟» ليس فيه جديد سوى عنوانه، وهي مهارة انفرد بها برنارد لويس، لو فعلها غيره لما غفرت له، فهو يصوغ مقولاته الأساسية مستخدمًا نفس المادة في مواقع مختلفة وسياقات متنوعة. **وهذا الكتاب الجديد ـ القديم، يجمع في فصوله الكثير مما جاء في كتب لويس السابقة «الإسلام والغرب»، و«اكتشاف المسلمين لأوروبا»، و«اللغة السياسية للإسلام»،**

و«ثقافات متصادمة»، وهي كتب اتسمت كثيراً بطابعٍ مميز، لعل من الأفضل أن نستخدم هنا تقييم تولسون لها في مقاله سالف الذكر:

«إن كتابات لويس عن تاريخ وثقافة وسياسات الشرق الأوسط، محملةٌ بأجندة إيديولوجية، تجمع بين المركزية الأوروبية والصهيونية، مما جعلها وصاحبها مصدرًا للجدل على مدى يزيد على الثلاثين عامًا..»[1]. انتهى.

إن تولسون يمجّد بالكاتب في أجواءٍ مشحونة، صحيح أن الكتاب دفع إلى المطبعة قبل أحداث 9/11، ولكنه صدر بعد أيلول 2001، وبالتالي فإن الاهتمام بأي شيءٍ يُكتب عن الإسلام آنذاك كان يساعد على ترويج الكاتب والكتاب. ومن المعروف من الناحية النفسية أن حملة التحريض على الإسلام والمسلمين بقوة الدولة حينها استمرت تصاعديةً، وفي خضم الحملة يرفع تولسون برنارد لويس إلى مستوى «حكيم العصر»، وصاحب النبوؤات التي تتحقق، ثم يشير في ذيل المقالة إلى الأجندة الإيديولوجية المهيمنة على كتابات لويس، ومن يلتفت للنقد الخجول في مواجهة التحريض والترويج؟.

وسنة 2003 يصدر كتاب «أزمة الإسلام» ليؤكد على الأفكار نفسها ويوظفها في الإطار نفسه، وهو تأخُّر المسلمين عن اللحاق بركب الغرب، والحقد الذي يحرك المسلمين «ولماذا يعبر المسلمين عن غضبهم بشكل تصاعدي بأعمال إرهابية» على حد تعبير دانييل جونسون في «الدايلي تليغراف»[2] مما يعمق أزمتهم...

---

[1]- أين الخطأ؟، م. س، ص 24 - 27.

[2]- من تعليقات الإطراء الواردة على غلاف النسخة الإنكليزية لكتاب أزمة الإسلام.

وهكذا فإن لويس كان جزءًا أساسيًا من الحملة الشرسة التي قادها المحافظون الجدد ضد الإسلام والمسلمين، ومروجٌ أساسيٌ لأفكار الصدام بين الحضارات حتى قبل هانتنغتون. وفي الوقت نفسه ركز الإعلام الغربي على الدعاية المكثفة لشخصه كخبير أو «حكيم العصر»، لكي تمارس الهالة التي يحاط بها دور «الإرهاب الفكري» الذي يسلب الحس النقدي من المتلقي أو القارئ، في لحظةٍ تاريخيةٍ شعرت فيها الصهيونية أنها في ذروة ما تحلم به من سيطرة على الإدارة الأميركية، وبالتالي عليها انتهاز الفرصة لإشعال الحرائق في كل ما يحيط بإسرائيل أو يهدد أمنها أو وجودها.

الفصل الأول

صهينة الغرب

تمهيد:

الصهيونية صنيعة الغرب وكلها من ناحية الأسس غربية، ولكن ليس كل الغرب صهيونية. بلغة المنطق هذه العلاقة الجدلية تسمى عمومًا وخصوصًا مطلقًا. ولذلك يسعى أساطين الصهيونية وعلى رأسهم برنارد لويس للإيحاء بأن كل الغرب صهيوني، وينتقون من التاريخ كل ما يساهم في إبقاء الغرب في مواجهة المسلمين والعرب. هذا والمؤسسون للحركة الصهيونية كانوا علمانيين أيام كان اليهود يحملون لواء العلمنة في وجه الكنيسة الكاثوليكية. أما الطابع الديني ـ العنصري فكان من أدوات التحشيد للمشروع الاستيطاني الاستعماري، تمامًا كما يحدث اليوم مع حركات الإرهاب السلفي ـ الوهابي، الذي يستعين بالتحشيد المذهبي ليحقق مشروعًا تفتيتيًا غربيًا استعماريًا.

أفضل من أكد على غربية الصهيونية هو المفكر عبد الوهاب المسيري، وهو كبير الخبراء العرب وصاحب الموسوعة اليهودية. الذي انتقد انطلاء الخدعة على بعض العرب، الذين حاولوا فهم الظاهرة الصهيونية عن طريق الحفر في الكتب الدينية، يقول المسيري:

«شاع فى الخطاب التحليلي العربي أن الصهيونية تضرب بجذورها فى التوراة والتلمود والتقاليد الدينية والإثنية اليهودية. وأعتقد أن ثمة خللاً تصنيفيًا أساسيًا هنا، فالصهيونية، كما نحاول أن نبين فى هذه الدراسة وغيرها من الدراسات، ذات جذورٍ غربية ثم أضيفت لها ديباجاتٌ يهودية، فالبعد اليهودي فى معظمِ الأحيان بُعدٌ زخرفيٌّ تبريري، أضيف من أجل مقدرته التعبوية. وقد أدى هذا الخلل

التصنيفي إلى خطأ الافتراضات التى تبدأ بها كثير من البحوث في العالم العربي، وهذا يحدد بطبيعة الحال المجال الذي ترصده هذه البحوث وطريقة تصنيف المعلومات والنتائج التى يصل إليها الباحث، فهي في معظم الأحيان ليس لها قيمة تفسيرية أو تنبؤية عالية. ولعلاج هذا الخلل كتبنا هذه الدراسة، التي تتناول هذه الإشكالية، والتي تحاول أن توضح العناصر الغربية الأساسية (المادية والمعنوية) التي دخلت في تكوين الرؤية الصهيونية للواقع، وأن الصهيونية ليست مجرد انحرافٍ عن الحضارة الغربية الحديثة كما يحلو للبعض القول، وإنما هي إفرازٌ عضويٌ لهذه الحضارة ولما نسميه بالحداثة الداروينية، أي الحداثة التي ترمي إلى تحويل العالم إلى مادةٍ استعماليةٍ توظّف لصالح الأقوى(في مقابل الحداثة الإنسانية التى ترمي إلى تحقيق التوازن بين الذات والطبيعة والتي تطالب بتكاتف كل أبناء الجنس البشري لإعمار الأرض)»[1].

وهذا يعني أن العداء اليهودي للمسلمين، كان عنصرًا من عناصر تكوين المشروع الاستعماري ـ الاستيطاني الغربي، وما كان له أن يتحقق لولا ما أمدته به الدوائر الغربية التي خططت لتفتيت العالم الإسلامي في مطلع القرن الماضي. مرةً أخرى يمكننا أن نقارن هذا بالسلفية والوهابية، التي تختزن موقفا معاديًا للشيعة في الأصل، ولكن ما كان لهذا الموقف أن يحدث هذا الدمار الهائل في العالم الإسلامي لولا أنه حظي برعايةٍ بريطانية ـ أميركية، على مستوى التنظيم والتسليح، والدعاية، والفضائيات. فكم جهازٍ استخباريٍ كان يجب أن يعمل لكي

[1]- عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والحضارة الغربية، كتاب الهلال، العدد 632، 2003، المقدمة، ص 3.

يتعولم الإرهاب السلفي، ويخرج مجرمون من السجون إلى ساحات القتال، ويتنقلون بين مطارات العالم للوصول إلى سوريا أو العراق. ومن أين لإسرائيل والوهابية هذه التقنيات المتقدمة في الحروب؟... الحقد والعداء وحدهما لا يحدثان تغييراتٍ جذريةً في خارطة العالم إلا إذا تم إدخالهما وتوظيفهما في مشروعٍ مكتمل التمويل والتجهيز...

لذلك تحرص الوهابية السعودية على بقائها تحت الحماية الغربية، بينما تحرص الصهيونية التي تتمتع بمكانة أكبر وكفاءات أعلى، وإمكانيات رمزية ومادية أضخم، على أن تكون هي الغرب في ذاته، خاصةً فيما يتعلق بالسياسات الغربية الشرق أوسطية.

وفي هذا الصراع تكسب الصهيونية وأساطينها جولاتٍ وتخسر أخرى. ولكن والحق يقال: إن نشاط هؤلاء الأعداء مثيرٌ للإعجاب، وما ذلك إلا لأنهم يدركون أن حصولهم على الدعم الغربي مرتبطٌ إلى حدٍ بعيدٍ بهذا النشاط، فالزمن إجمالًا لم يكن لصالح إسرائيل.

وبغية إبقاء الغرب عدوًا للشرق، يحرص الصهاينة على إزالة الحدود بينهم وبين المسيحيين، والاندكاك في تاريخ الغرب المسيحي ويحشرون كلمة يهودي إلى جانب مسيحي حتى لو تحدثوا عن الحروب الصليبية، إلى درجةٍ تكاد تتلاشى معها الصراعات التاريخية بين أتباع الديانتين. وإنه لمما يبعث على الدهشة أن لويس وفريقه ليسوا متدينين بل علمانيين أقرب إلى الإلحاد منهم إلى الإيمان، ولكنهم يجهدون لتوظيف المشاعر الدينية في الصراعات السياسية.

وفي مقالة نشرتها صحيفة «وول ستريت جورنال» ورد: أن «برنارد لويس» (90 عامًا) المؤرخ البارز للشرق الأوسط قد وفّر الكثير من

الذخيرة الأيديولوجية لإدارة بوش في قضايا الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب، حتى أنه يُعتبر بحق منظرًا لسياسة التدخل والهيمنة الأمريكية في المنطقة. **وقالت الصحيفة إن «لويس» وصف هجرة المسلمين إلى أوروبا بأنها هجوم إسلامي على الغرب[1]، ودافع عن الحملات الصليبية معتبراً أنها تقليدٌ متأخرٌ ومحدودٌ وناجحٌ للقضاء على الجهاد، أدت إلى منع نشر الإسلام في كثير من مناطق العالم.** أضافت الصحيفة: إن لويس قدم تأييدًا واضحًا للحملات الصليبية الفاشلة وأوضح أن الحملات الصليبية، على بشاعتها، كانت رغم ذلك ردًا مفهومًا على الهجوم الإسلامي خلال القرون السابقة، وأنه من السخف الاعتذار عنها. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يشير فيها «لويس» إلى الحملات الصليبية باعتبارها ضرورة، بل محاولةٌ ناجحة للحد من نفوذ الحضارة الإسلامية. فبعد وقت قصير من هجمات 11 سبتمبر كتب «لويس» يقول: إن الحملات الصليبية يمكن وصفها بشكل أكثر دقةً باعتبارها ردًا محدودًا ومتأخرًا، وفي التحليل الأخير غير فعال، للرد على الجهاد. ويؤكد البعض أن كتب لويس المشتبكة مع تاريخ الشرق الأوسط والسياسة قد دعمت السياسة الخارجية الكارثية لإدارة بوش في الشرق الأوسط[2].

لماذا يخشى لويس من هجرة المسلمين إلى الغرب ويعتبر هذه الخطوة السلمية البريئة اجتياحًا إسلاميًا لأوروبا؟

أولًا: لأن الاحتكاك المباشر بالمسلمين على اختلاف اتجاهاتهم، سيكسّر الصور النمطية التي يحاول تعميمها في كل كتبه.

ثانيًا: وهنا الأهم، هو لا يريد شتاتًا إسلاميًا يستفيد من مميزات

[1]- نتذكر هنا موقف الرئيس الأميركي الحالي ترامب من هجرة المسلمين إلى أميركا.

[2]- http://www.almaqreze.net/ar/news.php?readmore=353#

الشتات كما استفاد اليهود. يعني أن وجود يهودٍ في معظم دول الغرب ضخّم من حجمهم، ومكّنهم من مخاطبة كل أمة في الغرب بلغتها. الشتات حول اليهودي إلى مواطنٍ عالميٍ له في كل دولة مواطنون يفهمون طرق التأثير فيها ومصادر القرار، حتى أنهم تمكّنوا من تجريم من يكذّب روايتهم الرسمية بخصوص الهولوكوست التي تقدم اليهودي دائمًا كضحيةٍ ينبغي على «الإنسانية» الغربية أن تساندها وتتعاطف معها.

ثالثًا: لهذه الأسباب نجزم بأن الصهيونية لم تكتفِ بتخويف الغرب من هجرة المسلمين إليه، بل ساهمت في الترويج لأبشع نسخة «للإسلام»، وهي الوهابية في الوسط الغربي، ليبقى الاحتكاك بالمسلم سببًا للنفور وليس للإقبال على الإسلام، نقول ساهمت لأن الدولة في الغرب ليست بريئةً من هذه الجريمة التي تحولت إلى أداةٍ لتمزيق العالم الإسلامي منذ أن منحتها بريطانيا العظمى آليات التخصيب والتكاثر.

وعي المسلمين لأهمية مواجهة الشتات بالنسبة لليهودي، ومواجهته بما توفّر للمسلمين من انتشارٍ بسبب الهجرة يمكنه أن يحدث تحوّلًا جذريًا في السياسات الغربية على المدى المتوسط والبعيد، خصوصًا إذا تحولت الجاليات الإسلامية إلى قوى ضغط إيجابية، وكان لها مساهماتٌ سلمية خلاقة وإضافاتٌ مميزةٌ إلى منجزات الحضارة الغربية.

1

المبحث الأول

ثورة الإسلام

في مقالته الشهيرة «ثورة الإسلام»[1] التي بادر إلى كتابتها فور حدوث «غزوة 9/11»، يلجأ لويس إلى تكرار العودة إلى التاريخ البعيد، ويجدد التذكير بهزيمة الغرب للدولة العثمانية، ويظهر كيف أنه يستخدم الأحداث الغابرة، للتقليل من أهمية الدور الذي يلعبه الدعم الأميركي لإسرائيل في تعقيد العلاقة بين أميركا والمسلمين. إن لويس في هذه المقالة «يستحضر التاريخ ليغيّب الحاضر» ويلجأ إلى التفسير النفسي للماضي ليغيّب الأحداث الواقعية.

وفي أكثر من مكانٍ يتم التركيز على علاقة المسلم بالتاريخ وأنها حيةٌ وحاضرة، ويطالبُ الغربي برؤية الأمور من هذا المنظور الذي يقترحه، لأنه يساعده على إغفال الأسباب الحقيقية الماثلة أمام العالم. هذا فضلاً عن تبنّيه الواضح لنظرية الفسطاطين لبن لادن.

مقالة «ثورة الإسلام» تعرض بشكلٍ مكثّفٍ لكل ما شغل لويس في حياته، وفي لحظة فارقةٍ يمكنه التعويل عليها لشل العقول وشحن الغرائز. ومن المفيدً أن نستعرض ما ورد فيها من أفكارٍ مع الإشارة إلى كيفية التلاعب بالوقائع في منعطفٍ أعلن فيه المعسكرُ النيوليبرالي نهاية التاريخ.

[1]- http://www.newyorker.com/magazine/2001/11/19/the-revolt-of-islam.

1. الحرب دينية:

بينما تسعى أميركا والرئيس بوش لتحييد المسلمين والعرب في حربها ضد الإرهاب، فإن ابن لادن وأتباعه يرونها حربًا دينيةً ضد الكفار وعلى رأسهم القوة الأعظم للكفار الولايات المتحدة الأميركية.

أسلوب اختزال المسلمين بأكثرهم تطرفًا، وتعميم الرؤية الدينية عليهم، وكأنهم أعداء أبديون للغرب بحكم إسلامهم، من الأفكار التي دأب لويس على تكريسها بأكثر من مدخل. المشهد الذي نراه هنا هو مشهد الغرب «الرحيم والرؤوف»، الذي لا يريد استهداف عموم العرب والمسلمين بل فقط «الإرهابيين منهم»، ولكن «حكيم العصر» ينبه إلى هذا الخطأ معتبراً خطاب ابن لادن المشحون بالعبارات الدينية ممثلاً لكل مسلم يكفّر أميركا، فلا فائدة من الفصل. وطالما أن أميركا اليوم هي الأقوى فلتكن حربًا دينيةً صليبية.

2. تركيا تحررت بالعلمانية:

تركيا وحدها تمكنت من تحرير نفسها بعد هزيمة الدولة العثمانية سنة 1918 ولكن ليس بالإسلام بل بحركةٍ قوميةٍ علمانية.

وفر العثمانيون لبرنارد لويس مادةً خصبةً لمشاريعه، فهم في البداية يمثلون «المسلم» الذي اجتاح أوروبا ووصل إلى أبواب فينا، وتساعده مشاهد الحرب على شحن الغرب ضد المسلمين: «ففي القرن الخامس عشر هزم المسلمون الأباطرة البيزنطيين والرومان ووصلوا إلى بودابست وبلغراد ولكنهم تراجعوا عند حصار فيينا 1683»، وهم في النهاية يمثلون التركي «المسلم» الذي لم يتحرر من الاستعمار الغربي

إلا بعد أن تخلى عن إسلامه واعتنق العلمانية الغربية، وبالتالي أدرك أن لا سبيل للتقدم إلا بالالتحاق بالمعسكر الغربي. في هذه المقالة يعيد برنارد لويس هذه المعزوفة للمرة الألف، ليقول بأن المسلمين يحملون حقدًا على الغرب الذي هزمهم عام 1918 وأسقط الخلافة، حتى أن دولة الخلافة لم تتحرر إلا بالعلمانية.

3. حضور التاريخ عند المسلمين:

علاقة المسلمين بالتاريخ حيةٌ، فيما تعني كلمة «أصبح من التاريخ» في الثقافة الأميركية المعاصرة تعبيراً عن شيء أصبح خارج الاهتمام. وعندما يشير ابن لادن إلى حدثٍ أو رمزٍ تاريخيٍ فإن المسلمين يفهمونه فورًا.

يستمد لويس من التاريخ ـ كما يحلو له أن يقدمه ـ مادة التحريض الأساسية ضد المسلمين، ويعيقه في ذلك عدم اهتمام المتلقي الغربي بالتاريخ، ولذلك هو يلفت نظر الغربيين إلى أهمية التاريخ عند المسلمين وأنه حي وفاعل في قراراتهم وتوجهاتهم، ودائمًا يعتبر ابن لادن هنا ممثلاً لرؤية المسلمين للتاريخ وناطقًا باسمها.

4. المسلمون أمة واحدة:

المسلمون يرون أنفسهم أمةً واحدةً قُسِّمت إلى دول، والآخرون هم الكفار. أما الغرب فهو قومياتٌ شكّلت دولًا، وهذا يعزز فكرة صدام الحضارات.

أيضًا في هذه الفقرة، يتوقف لويس مليًا عند «الرابطة الإسلامية» التي يحسد المسلمين عليها بوضوحٍ كما يظهر من كلامه في مكان

آخر، حيث يقول: «يوجد الآن، ومنذ عدة سنوات، تجمُّعٌ عالميٌ في الأمم المتحدة وما شابهها يتكون من أربعين دولةً إسلاميةً وأكثر، تُكوِّن فيما بينها ما يسمى بالكتلة الإسلامية، وتضم ملكياتٍ وجمهورياتٍ ومحافظين وراديكاليين وأنصارًا للرأسمالية وأنصارًا للاشتراكية، ومؤيدين للكتلة الغربية، ومؤيدين للكتلة الشرقية، وكل ألوان الطيف التي يقع الحياد في إطارها، كما أسسوا منظمةً مرموقةً لتبادل المشورة وللتعاون في مجالات عديدة على المستوى الدولي، وهم يعقدون مؤتمراتٍ على مستوى عالٍ بشكلٍ منظم، وبالرغم من الاختلافات في البنيةً والإيديولوجية والسياسة حققوا معدلاً ملحوظًا من التفاهم والعمل الجماعي، وفي هذا المجال تتباين الشعوب الإسلامية تباينًا تامًا عن أولئك الذين يعتنقون أديانًا أخرى»[1].

وفي كتاب الإسلام والغرب، يشرح لويس معنى الرابطة الدينية في الإسلام وكيف أنها تتجاوز الأوطان: لم يكن الدين بالنسبة إلى المسلم التقليدي شاملاً فحسب بل مركزيًا أيضًا، بمعنى أنه شكّل الأساس الكلي ومركز الهوية والولاء. لقد كان الدين هو الذي ميّز ووحّد أولئك الذين انتموا للجماعة وحدّدهم عن أولئك الذين هم خارج الجماعة، حتى وإن عاشوا في البلد نفسه وتحدثوا اللغة ذاتها. ويتشاطر المسلمون من مختلف البلدان، على الرغم من أنهم يتحدثون بلغاتٍ مختلفة الذكريات نفسها حول ماضٍ مقدّس، والإدراك ذاته لهويةٍ مشتركة، والإحساس نفسه حيال مصيرٍ ومحنةٍ مشتركة، وعلى عكس الحال في الغرب، لم تكن الأمة أو البلد هي التي شكلت الأساس التاريخي أو الهوية، بل المجتمع

[1]- برنارد لويس، لغة السياسة في الإسلام، ترجمة د. إبراهيم شتا، دار قرطبة للنشر، ط1، 1993، ص 12 - 13.

الديني ـ السياسي. وقد تم تعريف التقسيمات ضمن ذلك المجتمع غالبًا من خلال العصور. وكما هو الحال في العلمانية، تبقى الفكرة الغربية المستوردة عن القومية العرقية والإقليمية غريبةً وغير مفهومةٍ تمامًا. فقد قام أحد كبار الوزراء في الإمبراطورية العثمانية بطرح هذه النقطة بكثير من القوة والوضوح فقال في معرض رده على معارضي الوطنية ذات الطراز الجديد: «إن وطن المسلم يكون حيث تسود شريعة الإسلام المقدسة». وكان ذلك في عام 1917. [ص 201]

هنا مسألةٌ جديرةٌ بالتوقف والانتباه:

أولًا: إن الهدف من كل المجهود الذي يبذله لويس هو حشد قوى الغرب في مقابل كل المسلمين لنصرة إسرائيل.

ثانيًا: واقع المسلمين الحالي لا يساعده على القول بأن المسلمين ضد الغرب، بل على العكس تخضع الدول الإسلامية برمتها باستثناء إيران للنفوذ الغربي المباشر.

ثالثًا: ولكن يبقى أن هناك حقيقةً هي الرابطة الإسلامية التي تجعل من المسلمين أمةً واحدةً على اختلاف دولهم بما يتجاوز الحدود والأعراق، فيما تتشكّل دول الغرب من قومياتٍ مختلفةٍ لا تعطي الأهمية نفسها للرابطة الدينية.

رابعًا: مفهوم الأمة الإسلامية الذي هو سر المنظمات الإسلامية ذات الطابع الدولي، يُستخدم هنا للقول إن تشتُّت المسلمين لن يمنعهم من الاتحاد ضد الغرب، لأن تاريخهم واحدٌ وبالتالي لا بد من تعميق الرابطة المسيحية بالمقابل إن لم يكن على قاعدةٍ دينيةٍ فعلى قاعدة مصلحيةٍ سياسيةٍ تقف في مقابل وحدة المسلمين.

ولتأكيد ما ذهبنا إليه، يتابع لويس في المقالة نفسها، حشد الأدلة على توفر دلائل صدام حضاري فيما يلي:

أ. تفوّقت حضارة الإسلام على الحضارتين الهندية والصينية في أنها شملت أعراقًا مختلفةً، ولذلك فكّرت بطريقةٍ كونيةٍ كالمسيحية، ومن هنا فإنها تجد في المسيحية المنافسَ الطبيعيَ لها في الكونية.

ب. الجهاد ضد الكفار في كل العالم واجب على المسلمين، وكل العالم غير المسلم هو دار الحرب في مقابل دار الإسلام. في تبنٍّ واضحٍ لنظرية الفسطاطين.

ج. اليهود والنصارى مواطنون من الدرجة الثانية في البلاد الإسلامية، والإسلام لا يعرف مفهوم السلام بل فقط الهدنة ـ درس صلح الحديبية ـ ولكن هذا لم يمنع بعض المسلمين مثل صلاح الدين من عقد الصلح مع الصليبيين.

عندما يكون لويس بصدد رسم الصورة القاتمة للصراع الذي يريده، فإنه يتخلى عن الشواهد ليبني صروح الوهم من إيديولوجيا الصراع. ولذلك نلاحظ مثلاً ندرة الاستشهاد بالقرآن الكريم والأحاديث الصحيحة إلا عندما يريد مسخ الفهم الحقيقي للآية وانتزاعها من سياقها، وفي مطلق الأحوال فإن القرآن بالنسبة له وثيقةٌ تاريخيةٌ وليس كتابًا مقدسًا.

د. يتفق لويس مع السلفية التكفيرية في تفسيره للجهاد، مع أنه غير قادر على إثبات الجهاد الابتدائي من سيرة الرسولﷺ أو نصوص القرآن الكريم، فهو يتنقّل داخل النص والسلوك السلفي لأنه يزوّده بما

يحتاجه من عدةٍ لتوجيه الأمور نحو السياق الصدامي. ولا يقتصر الأمر على تعميم السلفية التكفيرية على المسلمين، بل تتحول فتاوى شيوخ الوهابية إلى ملاذٍ يلجأ إليه لويس كلما أراد إلصاق وجهٍ من وجوه التخلف بالمسلمين: ففي معرض حديثه عن محاولات التحديث يختار المثال التالي: من المدينة المقدسة مكة في إبريل سنة 1855 وكانت آنذاك جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، وفي تلك السنة بدأت التقارير عن المدن الدينية فحسب في الوصول، **وتفيد بأن بعض الإصلاحات التي زعم أن الحكومة العثمانية آخذةٌ في تطبيقها تتضمن إلغاء بعض ما هو قائم بالفعل، كتحريم الرقيق الأسود، ومنح المسيحيين حقوقًا متساوية، وتحرير المرأة. وأصدر شيخ العلماء في مكة والمسمى بالشيخ جمال فتوى ترفض كل هذه البدع المزمع عليها والتي جرت بها الشائعات «فتحرير الرقيق يخالف الشريعة، وأكثر من هذا السماح للنساء بالسير سافرات، ومنح المرأة حق المطالبة والاستهلال بالطلاق... وما إلى ذلك مخالف للشريعة الغرّاء، وبمثلها يصبح الأتراك من الكفار دمهم مباح واسترقاق أبنائهم حلال»، وأُتبعت الفتوى بإعلان الجهاد ضد العثمانيين والثورة على حكمهم.** وقبل شهر يونيو من السنة التالية سحق التمرد، لكن حكومة السلطان وعت الدرس، واتخذت خطوات لاحتكار الحكم في الجنوب العثماني. وظلت المدن المقدسة محرمةً على المسيحيين، وأُعلن تحريم العثمانيين لتجارة الرقيق سنة 1857 واستُثني الحجاز من هذا القرار. ولم يكن تحرير المرأة إلا مجرد شائعات، ولم يتم شيء من هذا القبيل، لا من قِبل الإصلاحيين الترك ولا من قبل أساتذتهم من الأوروبيين، وأرسل المفتي الأكبر في الأستانة خطابًا «إلى قاضي مكة ومفتيها وعلمائها وأشرافها وأئمتها

ووعاظها» وفيه حاول التنصل من هذه الخرافات والشائعات المزورة: «بلغ مسامعنا أن بعض الحمقى ومن أضلتهم شهوات هذه الدنيا قد اختلقوا أكاذيبَ غريبةً واخترعوا أباطيلَ كريهةً وغريبةً قائلين أن الدولة العثمانية العلية ترتكبها ـ حفظنا الله تعالى منها ـ كمنع الاتجار في الجواري والعبيد، ومنع الآذان من المآذن، ومنع المرأة من الحجاب وإخفاء عورتها، ووضع حق الطلاق في أيدي النساء، وطلب العون ممن هم على غير ديننا واتخاذ الأعداء أولياء وأصفياء... وكلها أمور غير صحيحة بل مجرد أكاذيب قصد بها التشهير»، ولا شك أن الخلط الماهر للسخيف والمبالغ فيه مع غير المقبول حقيقة، كان له بلا شك التأثير المطلوب[1].

وهكذا توفر السلفية التكفيرية للويس وأمثاله شواهدَ تُقدِّم الإسلام بأسوأ صورةٍ ممكنة. فكلما احتاج لعرض شاهدٍ يستفز الوجدان الغربي لجأ إلى فتوى سلفية تخص الحريات أو المرأة.. وهكذا فإن السلفية لو لم تكن موجودةً بنسختها الوهابية لكان على لويس خلقها، ولذلك كان لأصحابه البريطانيين والصهاينة دورًا في تغذية الوهابية ونشرها وتسليطها على الحرمين الشريفين.

5. لم يحرر المسلمين إلا الغرب:

الدرس المرير الثاني للمسلمين كان عندما تحرّرت مصر من الاحتلال الفرنسي بأيادٍ غربية أيضًا، وهي القوة البريطانية. بمعنى أنه لم يعد من الممكن التخلص من الاستعمار الغربي إلا بقوةٍ غربية أخرى، وهذا مؤشرٌ على الوهن الشديد الذي أصاب المسلمين.

---

[1]- لغة السياسة في الإسلام، م. س.، ص 137 - 138.

هنا تجاهلٌ واضحٌ لجهاد المسلمين الذين أخرجوا الاستعمار الفرنسي من الجزائر بعد 120 سنةً من الاستعمار، وحتى لثورة 1952 في مصر التي قضت على ما تبقى من نفوذ بريطاني من منطلقٍ قوميٍ عربيٍ ولكنها استعانت بالأدبيات الإسلامية في العدوان الثلاثيّ وفي مختلَف الأزمات، وتكثر النصوص التي تحتفل بالتفوق الغربي في كل أدبيات لويس حتى تلك المجافية للحقيقة أو التي تلجأ إلى التقليل من شأن المسلمين لحساب «الغرب المسيحي».

6. اختزال المسلمين بتنظيم القاعدة:

بغياب الرعاة الغربيين حشد المسلمون قواهم، وتنظيم القاعدة يمثل محاولةً إسلاميةً من بين عدة محاولات لإعادة المجد لقوة المسلمين، وهنا يظهر تنظيم القاعدة كممثل لإرادة الأمة الإسلامية جمعاء.

لم يعد دور الولايات المتحدة في صناعة القاعدة ومثيلاتها خافيًا على أي متابعٍ اليوم، مما يفتح المجال للكلام عن دوامة الإرهاب ـ والتدخل، وهي ببساطة عملية تصنيعٍ لإسلامٍ إرهابيٍ يبرر التدخل الأميركي في أي بقعة يذهب إليها أو يظهر فيها.

لاحظنا منذ السبعينات أن السلفية التكفيرية تنتشر كالفطر عندما يميل النظام إلى المعسكر الأميركي، ففي مصر تحوّل النظام بعد عبد الناصر إلى المعسكر الغربي، فتعاظم دور الإخوان المسلمين، وظهرت تياراتٌ سلفيةٌ لم يكن لها وجود أيام عبد الناصر بل كانت مقموعةً بسبب التوتر مع السعودية.

وفي العراق حصلت السلفية على فيتامينات النمو والانتشار من

البيئة التي وفرها الوجود الأميركي بعد سقوط النظام عام 2003، وفيما سمي بالربيع العربي ركبت السلفية موجة الثورات وحولتها إلى المسار العنفي التدميري في ليبيا وسوريا واليمن، بينما شاركت الجيش في مصر مكاسب سقوط حكم الإخوان... وهكذا فإن الولايات المتحدة تصنع الداء لتقدم تدخلها على أنه الدواء، وتتبادل مع الإرهاب السلفي الأرض والمكاسب. فليس من الغريب أن نقول إن إضعاف السلفية في العالم الإسلامي لا ينفك عن إضعاف النفوذ الأميركي والعكس صحيح.

بالعودة إلى طريقة لويس في اختزال المسلمين بالقاعدة، لتبرير العدوان الأميركي على العالم الإسلامي، فإن الصورة تصبح أكثر جلاءً.

7. الأجانب عند المسلمين أنجاس:

المسلمون رفضوا مشاركة قوى أجنبية «نجسة» في تحرير الحرم المكي عام 1979، فهاجموا السفارة الأميركية في باكستان، بتحريض من الخميني وقتلوا اثنين من الموظفين الأميركيين.

هنا أيضًا يتميز أسلوب لويس عن غيره، حيث لا يوجد مسلمٌ معتدلٌ ومسلمٌ متطرف، ولا حتى مذاهب متشددةٌ ومذاهب معتدلةٌ «**فأميركا بالنسبة لابن لادن هي دار الحرب وهي الشيطان الأكبر بالنسبة للخميني**». وكل المسلمين ينظرون إلى المسيحي ككائن «نجس»، وهذا استفزاز نفسي واضح للقارئ المسيحي، والسنة والشيعة في باكستان لبوا نداء (الإمام) الخميني عندما دعاهم إلى مهاجمة السفارة الأميركية... فالمسلمون على ذلك «دوغما» أو كتلة متراصة تعبر كلها عن موقف معادٍ للغرب المسيحي. ولتعزيز هذه الصورة يذكّر في المقالة بأزمة الرهائن الأميركيين في السفارة الأميركية في طهران في أعقاب

انتصار الثورة الإسلامية في إيران وبحملة أميركا الشيطان الأكبر... ولا يكتفي بذلك بل يذكّر بأن الاتحاد السوفيتي أيضًا تعرّض لحملة كراهيةٍ بعد احتلال أفغانستان، لتظهر الأمة الإسلامية هنا كأمةٍ عجزت عن استعادة مجدها فاستبدلت عجزها ببث الكراهية ضد الشعوب.

ويختلط الغث بالسمين فيما تبقى من المقالة التاريخية «ثورة الإسلام»، وتشير بعض الأفكار الموضوعية إلى أن لويس تجاهلها عمدًا في بداية المقالة ليخاطب الغريزة قبل العقل، فلو أنه مثلاً كان افتتح مقالته بالكلام عن أن الغضب الإسلامي ناتج عن الدعم الأميركي المطلق لإسرائيل، أو عن ازدواجية المعايير الغربية، لفقدت المقالة الكثير من طابعها التحريضي، ولكنه بعد أن قدم الأمة الإسلامية كعدوٍ غير عقلاني كارهٍ للغرب «النجس» بحكم دينه، لا يعرف معنًى للسلام أو الحرية أو لحقوق الإنسان، وأجّل عرض بعض الأفكار الموضوعية ليعيد توظيفها في السياق نفسه... فإنه ترك الرسالة التي تقدمها المقالة متفجرةً بالفكر الصدامي.

8. موضوعية ولكن!

الغضب الإسلامي من أميركا له ما يبرّره في السياسة الأميركية، وهنا نجد أنفسنا أمام تحليلٍ عقلاني وموضوعيٍ سليم، «**فدعم الولايات المتحدة للمستبدين في الشرق الأوسط، هو سببٌ آخر وأقرب لتفسير الغضب ضدها، وقد عبّرت الثورة الإيرانية عنه دفعةً واحدةً بعدما اتهمت أميركا بدعم الشاه». «والمستبدون من جهتهم يحمّلون أميركا حتى المآسي الناتجة عن الفقر والطغيان في العالم الإسلامي، خاصةً ممن لديه مصلحة في تحويل الانتباه عن نفسه».**

9. ازدواجية المعايير:

أميركا متهمةٌ «بازدواجية المعايير» على مستوى العالم، فبينما يتم التعامل مع مواطنيها والأوروبيين بما هو متوقَّعٌ منها، نراها تسكت عن ممارسات الطغاة في العالم الإسلامي وكأنها تقول: طالما أنك تخدم مصالحنا فلا يهمنا ماذا تفعل بشعبك. ومن أبرز الأمثلة على ازدواجية المعايير ما حدث في العراق سنة 1991 عندما لاحت تباشير ثورة ضد صدام حسين وكان الأميركي يريد فقط انقلابًا يبدّل طاغيةً متشددًا بطاغيةٍ معتدلٍ ومتعاونٍ يسهل التنبؤ بسلوكه، ولذلك ساعد الأميركيون صدامٍ حسينٍ على القضاء على الثورة وغضوا النظر عن منطقة الحظر وتُرك الجيش العراقي يرتكب مجازر في مدن العراق الجنوبية.

10. السلفية والنفوذ الأميركي:

نموُّ السلفية التكفيرية في الحواضن الأميركية في المنطقة العربية، لحراسة التخلف والاستبداد، أدى إلى خروج بعض السلفيين من بيت الطاعة، ولكن الأعم الأغلب بقي تحت السيطرة والتوجيه المخابراتي الأميركي.

وكل الذين يهمهم دعم وتسويق مقولة صدام الحضارات، لا يشجعون السيناريوهات التي أصبحت شائعةً اليوم حول أحداث 9/11 وأهمها تلك التي تضع تلك الأحداث بين احتمالين:

ـ **الأول:** هو التورط الأميركي ـ الصهيوني المباشر في الحدث لإطلاق الحرب على الإسلام ككلّ باسم الحرب على الإرهاب. وتدعمه التحليلات التقنية واستحالة نجاح العملية بدون تعاونٍ

من الداخل، وعدم قدرة الطائرات على هدم البرجين بالكامل بدون متفجرات، وتعطل كل أجهزة الدفاع الجوي في منطقة البرجين على الرغم من سهولة إسقاط طائراتٍ مدنيةٍ وهي تحلق على علوٍ منخفض.

ـ **والثاني:** هو التورط غير المباشر، يعني أن المخابرات كانت على علم بالتجهيز للعملية، ولكنها تركتها تحقق أهدافها ليتم استغلالها في مشاريع الحروب المستقبلية. وهنا تكون القاعدة هي المخطط والمنفذ وتكون الإدارة الأميركية هي المسهل الذي رأى في غزوة 9/11 خادمًا وحافزًا يمكن توظيفه في الإستراتيجيات الكبرى.

وفي كلا الحالتين أميركا ليست ضحيةً، والإرهابيون ليسوا بعيدين عن التعاون الأميركي المباشر أو غير المباشر. والدول العربية والإسلامية الحاضنة للسلفية ترعى نموَّ هذه الاتجاهات بإيعازٍ ورضى أميركي، كما ظهر جليًا اليوم في الأزمة السورية، حيث تم تصدير المنتج السلفي في الدول العربية لإسقاط نظامٍ معادٍ للسياسة الأميركية في المنطقة.

ولذلك ليس من المستغرب أن يشير لويس إلى أن: «الإرهابيين الذين نفذوا هجمات 11 أيلول/ سبتمبر كانوا من بلدان صديقة للولايات المتحدة وهي السعودية ومصر»، ولكن ليوظف هذه الحقيقة في سياق آخر وهو أن: «الغضب الموجّه ضد الحكام توجه هذه المرة نحو داعميهم». ولكن ما كشفته الـ 28 صفحة عن الدور السعودي في هجمات سبتمبر، مما تسبب بإقرار قانون جاستا، أسقط هذا التوجيه الأخير ولم يبقَ إلا أن النظام السعودي الرسمي بتعاونٍ أميركي أو بتجاهلٍ أميركي موّل تنفيذ تلك الهجمات... فالعملية بالتّالي لم تكن

صنيعة إسلامٍ سلفيٍ ضد داعمي الاستبداد، بل صنيعة إرهابٍ ـ سلفيٍ ـ أميركيٍ ـ صهيونيٍ ـ وهابيٍ ضد الإسلام والمسلمين، لتشويه صورتهما أولاً، وتسهيل الحشد من أجل ضربهما ثانيًا.

ولم يكن هذا الكلام واضحًا بما يكفي في مطلع الألفية الثالثة، ولكنه الآن حقيقةٌ ماثلةٌ أمام العيان.

11. الدعاية لإسرائيل:

عندما يشير في مقالته إلى الدعم الأميركي لإسرائيل، وأنه من أسباب الغضب الإسلامي، فلا بد له أن يعيد الاعتبار للنظرة الصهيونية باستخدام الترويج المبطّن، وفي هذا الإطار يركّز في خواتيم مقالته على ما يلي:

أ. كون إسرائيل مجتمعًا مفتوحًا في مقابل المجتمعات الإسلامية المغلقة، فإن كل ما يحدث فيها يُعرف ويساعد من يريد أن يحرض عليها. والغضب تجاه إسرائيل يستر الحرمان الاقتصادي والقمع السياسي في الدول الإسلامية.

ب. مليشياتٌ لبنانية نفّذت مجزرة صبرا وشاتيلا، وتم تحميل المسؤولية لشارون وتوبيخه وأُجبر على الاستقالة من منصبه بسبب الحس الإنساني الرفيع عند الإسرائيليين، بينما لم يكن الموقف الغربي نفسه من صدام حسين وحافظ الأسد، وهنا أيضًا يتم توظيف التهمة بازدواجية المعايير لصالح إسرائيل.

ج. منظمة التحرير تمثّل مؤسسًا حديثًا للإرهاب العربي المعاصر بعد فشل الحروب النظامية.

الأفكار التي تم تسويقها في هذه الفقرات لا تندرج فقط في إطار

الدعاية، بل هي أيضًا في إطار انتهاز الفرصة للتخلص من كل العقبات التي تقف في وجه المشروع الصهيوني، وتبرئة إسرائيل من مجازر صبرا وشاتيلا، التي كانت لا تزال في الذاكرة الغربية كإصبع إدانةٍ موجّهٍ إلى الكيان الصهيوني.

وكثيراً ما ردد لويس في كتاباته أنه توجد في الشرق الأوسط ديمقراطيتين فقط تتمثلان بإسرائيل وتركيا، وهي محاطة بطوق من الدول الاستبدادية فما هو الهدف؟.

علينا أن نتذكّر أدبيات الهجمة الأميركية التي ركّزت على نشر الديمقراطية والدفاع عن العالم الحر، والسؤال السخيف: لماذا يكرهوننا؟ والجواب الأسخف: أن المسلمين يكرهون الحريات والديمقراطية ولا يفهمون العدل إلا بتحكيم الشريعة. هنا تحشر إسرائيل في معركة الدفاع عن الديمقراطية والعالم الحر، فيصبح الدفاع عنهما دفاعًا عنها، وإذا كنت مع الديمقراطية فيجب أن تكون حتمًا مع إسرائيل... وهكذا يصبح كل عدوٍ لإسرائيل طليعة الإرهاب في المنطقة العربية لأنه «يحسد إسرائيل» على مجتمعها الديمقراطي المنفتح.

12. ربط الإسلام بالعنف:

في أواخر المقالة المطوّلة يجهد لويس لربط الإسلام بالعنف، مصرًّا على التفسير النفسي للتاريخ، **فالعالم الإسلامي الذي خسر في معركة التحديث بسبب التجارب العلمانية والإسلامية المعادية للغرب ـ باستثناء تركيا طبعًا ـ أصبح يعاني من نتائج هذا الفشل بازدياد النزعة السلفية التي تعبرّ عنها الوهابية.** وهنا يظهر العالم الإسلامي واقعًا في براثن التخلف والسلفية، مما جعله «يغضب» من الغرب ويتفجر إرهابًا.

وقد سبق منا القول بأن التطرف الوهابي، لم يكن ليقوى ويطغى ويتسلح وينتشر لولا المعونة التقنية والإعلامية والدعائية والمخابراتية الغربية. فحجم الدمار الهائل الذي أصاب العالم الإسلامي من بداية ما سمي بالربيع العربي صنعته أحدثُ تقنيات التفجير، وأشهر فضائيات التكفير، ومعسكرات التدريب المنتشرة من الخليج إلى باكستان وأفغانستان، فإذا كان هناك تخلفٌ وتطرفٌ يوفّر بيئةً للإرهاب فإن الذي حول هذا المزيج الخطر إلى عبوةٍ ناسفةٍ للعالم الإسلامي هو الغرب وعملاؤه.. ولذلك نقول لطالما كانت الوهابية فيروسًا أنتجته البداوة وخصّبته الحداثة.

التفسير الذي يريد لويس أن يمليه على قارئه يبرّئ الغرب من أي مساهمةٍ في تشكيل أو دعم أو تكوُّن الإرهاب. فقط ليقول إن تأخُّر العالم الإسلامي عن اللحاق بركب الغرب واختياره الإسلام كدينٍ مقاومٍ للحداثة هو السبب الأساسي وراء النكسات التي تفجّرت غضبًا.

ولكي يكمل الصورة يتطور الاختزال والتعميم إلى الافتراء المنافي لكل حقائق التاريخ: «**فباستثناء الحروب الصليبية كان الإسلام أكثر استعدادًا من المسيحية لشنّ حروبٍ ضد أتباع الديانات الأخرى لضمهم إلى الدين الجديد، ورغم أن الشريعة نظمت قانون الحرب بشكلٍ متقنٍ من ناحية التعامل مع الجرحى والأسرى وعدم التعدي على المدنيين فإن بعض الأصوليين لا يلتزم بها**».

وهذا كذب محض: فقبل الإسلام بما يقارب الثلاثة قرون، وبالتحديد بعد مجمع نيقيا سنة 325م عندما اعتنق الإمبراطور الروماني المسيحية وطلب من مجمع الكرادلة كتابة الإيمان المسيحي، أطلقت

المسيحية كما هو معلوم أعنف الحروب الدينية في التاريخ، وأبيدت مدنٌ في شبه الجزيرة الايبيرية وإسبانيا لأنها كانت تقول بالطبيعة البشرية للمسيح وأنه رسولٌ على مذهب آريوس الإسكندري. ولم تتوقف عملية فرض الإيمان بالسيف لغاية سنة 1648م عقب حرب الثلاثين سنة بين الكاثوليك والبروتستانت. بل وحتى بعد هذا التاريخ كانت محاكم التفتيش تعدم وتحرق وتهجر كل من لا يعتقد بتفسيرها الخاص للمسيحية.

ولم تكن دول أوروبا أو الولايات المتحدة أقل عنفًا في الدعوة إلى مذاهبها السياسية التي تحوّلت إلى إيديولوجيا السلطة بدل الدين، عندما سقطت سلطة الكنيسة، فالقنابل النووية وهيروشيما وناكازاكي، ومجزرة دريسدن التي لا يتم التطرق إليها لأنها كانت قصفًا لألمانيا النازية، ولينينغراد، وكل ما أنشأته أوروبا المسيحية ثم العلمانية من حروب، لا يمكن أن يقاس بما سمي في التاريخ بالفتوحات الإسلامية. فالادعاء بأن الإسلام كان أميَلَ من المسيحية إلى شن الحروب من أجل ضم الناس إلى دعوته هو أبشع استغلالٍ لجهل المتلقّي الأميركي بالتاريخ، وكذبٌ متعمدٌ لأنه يصدر عن مؤرّخٍ يدعي أنه مرجع في هذا المجال.

ومن شن الحروب إلى ربط الإسلام بالاغتيال السياسي والإرهاب الداخلي، يلجأ الكاتب هذه المرة للقفز فوق الحقائق للقول بأن «**مشروعية الاغتيال السياسي في الإسلام ظهرت في زمن عثمان الخليفة الثالث**»، علمًا أن الخليفة الثاني قد قُتل أيضًا ومقتله كان أقرب إلى الاغتيال السياسي من مقتل عثمان الذي أطاحت به ثورةٌ عارمةٌ ناتجةٌ

عن طغيان عائلته واستئثارها بأموال المسلمين، وتقريب أعداء الرسول (ص) منه بعد أن كانوا مبعدين. فهنا أيضًا يبدو لويس وكأنه واثقٌ من أن أحدًا لن يتمكن من تصحيح المعلومة من قرائه الأميركيين. وربما لذلك أيضًا يتخلى عن التتبع والاستقراء ويقفز من زمن عثمان إلى زمن حسن الصباح وتجربة الحشاشين الإسماعيليين، وكانوا كما هو معلوم من سكان القلاع ولم يشكلوا في تاريخهم أغلبيةً ممثلةً للعالم الإسلامي بسبب ميلهم إلى الباطنية. ولكنه يتحدث عنهم بوصفهم مسلمين «أسسوا للاغتيال السياسي» في إشارة إلى أن «الإرهاب» له جذوره في تاريخ المسلمين.

13. استشراف الحروب:

من الطبيعي أن تختتم المقالة التاريخية بعبارات التحريض التي تصور المواجهة بين الإسلام والغرب وكأنها قدرٌ محتوم، لا بحكم طبيعة مشروع الهيمنة الغربي بل بسبب طبيعة الإسلام المختزل هنا بشخص واحد هو ابن لادن: «**فلا شك أننا أمام مرحلةٍ مشؤومةٍ من تاريخ الإسلام والإرهاب كما يستفاد من بيانات ابن لادن الذي يعتبر وجود أميركا في السعودية تدنيسًا للأرض المقدسة**». وليست أميركا هي المعتدية في هذه الحرب بل: «**إن انتصار المسلمين على الاتحاد السوفيتي في أفغانستان جعلهم يعتقدون أن بإمكانهم التوجه إلى دولة عظمى أخرى ولذلك يكرر ابن لادن أن أميركا نمر من ورق**». وما الذي أغرى ابن لادن بشن الحرب على أميركا بعد الاتحاد السوفيتي: «**إنها تراجعات أميركا من فيتنام ولبنان والصومال التي جرّأت ابن لادن على التفكير بهذه الطريقة**». وهذه دعوى صريحة لمزيد من التدخل الأميركي في العالم الإسلامي.

يبقى كيف تتدخل أميركا ولماذا وأين؟ وجواب لويس في كل العالم الإسلامي إلا تركيا: «فمن بين 57 دولةً إسلاميةً تركيا وحدها نجحت في الديمقراطية» وعليه «يجب أن نساند الذين يشاركوننا قيمنا في الدول التي يحكمها معارضون للسياسة الأميركية كالعراق وإيران».

وليست أميركا وحدها من سيقاتل المسلمين ويتدخل لتغيير أنظمتهم: «**لأن الصراع الإسلامي سيمتد عن طريق القاعدة إلى غير أميركا كروسيا والصين والهند التي ربما تكون مستعدةً لاستخدام القوة ضد المسلمين أكثر من أميركا... العالم ينتظره مستقبلٌ مظلمٌ خاصةً في البقاع التي تعتنق الإسلام**».

وهذه دعوة صريحة لعولمة «الإرهاب الإسلامي» لحشد القوى العالمية ضد المسلمين، أُطلقت بعد شهرين من أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، فليس من الصعب أن يتم ربط هذا الكلام بما يسمى «داعش» اليوم أو النسخة المطورة من القاعدة التي تم إنتاجها تحت إشراف أميركي مباشر في سجن بوكو في العراق، بعد أن أمّنت أميركا تشكيل مجلس قيادتها من السلفية التكفيرية وبقايا نظام صدام حسين.. يعني أن النمو العالمي للقاعدة لم يكن بالتلقيح الطبيعي بل بالتلقيح الصناعي والمنشطات المالية والسلفية والمخابراتية... والفكرة قديمة نسبيًا شرعت أميركا بتطبيقها من بداية هذا القرن.

إن خطورة ما ورد في مقالة «ثورة الإسلام» تزداد إذا لاحظنا الدعم الإعلامي الهائل الذي واكبها: فمنذ أحداث 11 أيلول، أصبحت الإسلاموفوبيا والكراهية تجاه المسلمين مشروعةً ومقبولةً نتيجة ما تبثه وسائل الإعلام الوطنية والثقافة الأميركية.

وهـذا الأمـر خلّـف عنـد كثيريـن مـن المهاجريـن ومسـلمي الجيـل الثــاني إحساسًــا بالعزلــة والتهميــش. عــلاوةً عــلى ذلــك، أدى الهجـوم الكلامـي الـلاذع عـلى الإسـلام والقـرآن مـن قبـل بعـض الجماعـات المسـيحية المتعصبـة إلى تفاقـم الـصراع الحـالي في أمـيركا. إن التحيُّـز والتهجُّـم عـلى المسـلمين والإسـلام يتجاهـلان تعـدُّد الأصـوات والفروقـات السـائدة داخـل الإسـلام. كـما أنهـما يتجاهـلان حقيقـة أن المسـلمين متعـددون ولديهـم وجهـات نظـر مختلفـة. منـذ أحـداث 11 أيلـول، طُمسـت جميـع الفروقـات بـين المسـلمين في الإعـلام وفي عيـون الأميركيـين. وتـم التعتيـم عـلى جميـع الاختلافـات بـين الشـيعة والسـنة، والمعتدلـين والمتشـددين، والعـرب المسـيحيين والمسـلمين. وبـدلاً مـن ذلـك صُنـف المسـلمون والعـرب جميعًـا ضمـن فئـة العـدو الآخـر[1].

14. الغرب ويهود المشرق:

في مقابل هذا العبث الكمي والمنهج الصدامي، كان لمؤرخين يهود آخرين مقاربات أخرى، لا ترى إلى الغرب ممثلاً للمسيحية واليهودية في مقابل الشرق الذي يمثل الإسلام كما هو الحال عند لويس وأضرابه. بل تبرز الفرق بين اليهودي الغربي واليهودي الشرقي، وتأثير تدخلات الغرب على زيادة حدة التوتر بين المشرقيين من الأديان المختلفة فهذا صموئيل أتينجر يقول:

كان وضع يهود الشرق أفضل بكثير من وضع يهود أوروبا الذين اضُطهدوا لأسبابٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ ودينية، فكثيراً ما كانوا يطردون

[1]- لياكات تاكيم (Liyakat Takim)، التشيع في أميركا والإعلام، جامعة ماكماستر، 6 آذار 2017، مجلة رأي آخر، العدد 11، آذار ونيسان 2017.

من البلدان التي أقاموا فيها، في حين لم يتعرّض يهود بلدان الشرق لنفس المصير[1].

وطرأت تغيّراتٌ كثيرةٌ على وضع يهود الشرق بعد أن تزايد منذ الأربعينيات من القرن التاسع عشر حجم تدخّل القوى الأوروبية في المنطقة، حيث حرصت كلٌ من إنجلترا وفرنسا في أعقاب الثورة الفرنسية على منح المساواة في الحقوق لسكانهما من اليهود، وليهود بلدان الشرق التي احتلّتاها. وفي الحقيقة كان حرص القوى الأوروبية على منح المساواة لكل الأقلّيات يهدف إلى خدمة مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة. وسنعرض في هذا المجال كيف حصل يهود كل بلدٍ من بلدان الشرق على المساواة في الحقوق، ففي عدن على سبيل المثال ألغى البريطانيون ضريبة الجوية بعد احتلالهم لها في عام 1893، وكان هذا القرار الذي اتّخذه الحاكم البريطاني يهدف إلى التقرّب من اليهود الذين لم يتوقّفوا عن مساندة المحتلّ البريطاني عن طريق عمليات التجسّس والاستخبارات[2].

وحينما قامت في دول المشرق حركاتٌ قوميةٌ معاديةٌ للاستعمار كان للمسيحيين وجودٌ قويٌ فيها، ولكن لم يشارك فيها اليهود، خاصةً أن المجتمع الإسلامي أحس، وكما كان عليه الحال في شرق أوروبا، أن اليهود من أنصار الثقافة الغربية الأجنبية، وأنّهم يوالون الجهات الأوروبية العاملة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، والحكام الأجانب. وقد ساهم انضمام اليهود الشبان إلى المنظمات الشيوعية أو الصهيونية في مجتمعاتهم في زيادة إحساس مجتمع الأغلبية بالاغتراب

[1]- صموئيل أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ص 45.

[2]- المصدر نفسه، ص 45 - 46.

عن اليهود. وعلى هذا النحو فإن الصراع اليهودي العربي الناجم عن الأنشطة التي مارستها الحركة الصهيونية السياسية التي اعتمدت على تأييد بريطانيا والقوى الأوروبية ساهم في إبراز هذا الإحساس الذي ترجع أصوله إلى الفترة السابقة لظهور الصهيونية السياسية، وقبل أن تتكشف مطامعها للرأي العام العربي والإسلامي[1].

هذا والكتاب يعج بالشواهد، على أن التوتر بين المسلمين المشرقيين وحتى المسيحيين لم يكن نتيجة «طبيعة الإسلام ولا المسلمين» كما يحاول لويس أن يثبت بطرقٍ ملتوية وانتقائية، بل نتيجة التدخل الغربي الاستعماري من جهةٍ، وميلُ اليهود لخدمة مصالح الغرب على حساب دولهم المشرقية من جهةٍ أخرى.

15. الغرب ومسيحيي المشرق:

والأمر نفسه ينطبق على حالة المسيحيين المشرقيين، فتحت عنوان «من يحمي المسيحيين العرب»[2] أصدر فكتور سحاب في ثمانينيات القرن المنصرم (1981) كتيبًا قيّمًا ينبّه فيه المسيحيين المشرقيين إلى ما أصابهم تاريخيًا من التدخلات الغربية في شؤون دول المشرق، وتحت عنوان «بلى اضُطهد المسيحيون ثلاثًا» كتب يقول:

أ. الاضّطهاد البيزنطي:

كان تبنّي الدولة البيزنطية للدين المسيحي بعد قرونٍ من الصراع،

---

[1]- المصدر نفسه، ص 10 - 11.

[2]- فكتور سحاب، من يحمي المسيحيين العرب، دار الوحدة، بيروت، 1981.

أشاع اعتقادًا أن هذا التبنّي سينهي عصور الاضطهاد. وسرعان ما تبيّن أن انضمام الدولة إلى الدين الجديد، إنما كانت دوافعه السياسية غالبةً على الدوافع الأخرى. فأخذت بيزنطية تشكّل لنفسها «طبعةً» خاصةً بها عن هذا الدين. وأخذت تفرض النظرية الرسمية على شعوبها، سعيًا إلى تجانسٍ سياسيٍ كانت في حاجة إليه. ولم يكن ليشفع للمسيحيين العرب (والآراميين والأقباط) أنهم من أتباع الدين المسيحي. بل كانت بيزنطية ترغب في اختفاء كل المذاهب المسيحية التي تخالف المذهب الرسمي، كان الإمبراطور هو الرأس الديني والدنيوي. وكان الخروج على الوحدة الدينية للإمبراطورية خروجًا، في نظره، على وحدتها السياسية. وفقًا لما وصفه الدكتور إدمون رباط بعمق وتوسّع في كتابه الممتاز الشرق المسيحي قبل الإسلام[1].

ولم يكن الخلاف لاهوتيًا في حقيقته، أو فلنقل إنه لم يكن لاهوتيًا في جميع وجوهه على الأقل. بل كان، إذا شئنا اجتناب التخصيص الجازم، لاهوتيًا وسياسيًا، واصطدامًا بين بيئتين متنافرتين، حتى أن الإمبراطور كان يرغب في جعل الكنسية على صورة الإمبراطورية ومثالها، ففي كل مقاطعةٍ حاكمٌ، وقائدٌ عسكريٌ ومطران. أما المسيحيون العرب فكانوا بطبيعة الحال يسعون إلى أن تكون كنيستهم تعبيراً عن بيئتهم هم. فكانوا يعيّنون لكل قبيلةٍ مطرانًا، مثلما كان لكل قبيلةٍ شيخها. وذلك مثال مبسّط وبليغ الدلالة على مصدر الخلافات ومنبعها. كانت الخلافات عقائديةً في ظاهرها، لكنها كانت تستنبط من البيئة كل عوامل التناقض التي كانت قائمةً بين عالم عربي-آرامي قبطي يتفاعل بحيوية للتعبير عن ذاته، وبين إمبراطوريةٍ هرمةٍ تبحث عن شتّى

[1]- المصدر نفسه، ص 4.

الوسائل لمنع تفتّت أشلائها، تحت ضغط نوازع التحرّر لدى الشعوب التي تشكلها[1].

بين هاتين الرغبتين: رغبة رفض المذهب الرسمي تعبيراً عن رفض سلطان الدولة البيزنطية، ورغبة هذه في فرض مذهبها لفرض سلطانها، ظهرت طائفةٌ من المسيحيين السوريين ارتأت أن توالي الدولة البيزنطية في مذهبها، فانضمّت إلى مؤيدي مجمع خلقيدونية سنة 451م (ومنهم ظهرت طائفة المارونية بعد الإسلام، أواخر القرن السابع). أما الكثرة الغالبة من العرب الآراميين والقبط، فانضمّوا إلى ما سمّي بالمذهب اليعقوبي (السريان الأرثوذكس، في التسمية المعروفة اليوم)، نسبة إلى يعقوب البرادعي مؤسّس إكليروس اليعاقبة، وصديق الملك الغسّاني اليعقوبي الحارث بن جبلة. وللتدليل على نسبة توزيع القوى قال أحد مؤرّخي ذلك العصر إن المسيحيين اليعاقبة في مصر كان عددهم ستة ملايين نسمة، فيما كان تعداد الخلقيدونيين مائتي ألف، معظمهم من الروم والإغريق في مدينة الإسكندرية وما حولها. ويورد ألفرد بتلر، المؤلّف البريطاني معلوماتٍ مماثلةً دون أن يتطرّق إلى أرقام صريحة. أما بالنسبة في سوريا الطبيعيّة، فكانت أكثر ميلاً إلى اليعاقبة[2].

وكم تحوي مصادر التاريخ الكنسي وغير الكنسي، وقائع وأحداثًا تشير إلى هذه العلاقة الجدلية المعقّدة بين الدولة ومحكوميها. وكم نقرأ عن تردّد بيزنطية بين سياسة الملاينة وسياسة القمع، للوصول إلى غرضٍ واحد، هو إنهاء وجود العقائد المسيحية المغايرة للعقيدة

[1]- المصدر نفسه، ص 4 ـ 5.

[2]- المصدر نفسه، ص 5.

الرسمية، مرةً بالمجامع التي كان يحرص الإمبراطور على قول كلمته صريحةً فيها، في شكلٍ أو آخر، ومرةً بالتصفية الجسدية وملاحقة الرهبان حتى تخوم الصحاري السورية والمصرية. وفي مجزرة بيزنطية واحدة، قتلت الدولة في مصر مائتي ألف قبطي من أنصار الطبيعة الواحدة (اليعاقبة). وعندما فتح العرب مصر كان الإكليروس القبطي مختبئًا برمّته في الصحاري هربًا من التصفية[1].

ب. الدولة الصليبيّة

كذلك واجه المسيحيون العرب أوقاتًا عصيبةً في حقبة ثانيةٍ هي الحقبة الصليبية. ويقول المطران جورج خضر، الأسقف الأرثوذكسي العلامة: إن الكثرة الغالبة من سكان سورية الطبيعية (سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، وفقًا للتقسيم الحديث) ظلّت تنتمي إلى الدين المسيحي طوال خمسة قرون من حكم الدول العربية الإسلامية، وإن المسلمين أصبحوا هم الكثرة الغالبية بعد الحروب الصليبية. ويشهد على ذلك تاريخ ابن عساكر. ولست أذكر هل كان المطران خضر ذكر في هذا التعقيب، أن المسيحيين شكّلوا ثمانين بالمائة من سكان سورية قبل الحروب الصليبية، أو أنه ذكر هذا الرقم في موضعٍ آخر. على أن المهم في هذا الشأن (والمؤرّخون للفترة الصليبية والمملوكية يعرفون ذلك أفضل مما يعرفه غيرهم من المؤرّخين بالطبع) أن الغزو المسيحي الأوروبي أوقع المسيحيين العرب في حرجٍ شديد، ألطف ما يقال فيه إنه خيّرهم بين الوقوف مع بني دينهم والوقوف مع بني قومهم. ويبدوا أن المسيحيين

---

[1]- المصدر نفسه، ص 5.

العرب في معظمهم اختاروا الحل الثاني، فكان المسعى الصليبي وبالاً على المسيحية العربية من حيث ظنّ أو صور أنه دفاع عنهم[1].

واستطاع القلّة أن يحتفظوا بدينهم دون أن يقفوا مع دولة الصليبيين، وعلى ذلك شواهد لا بدّ من أن يحصيها علماء التاريخ في غير مرجع عربي وغير عربي. لكن الدولة الصليبية استطاعت مع ذلك، أن تزيّن (مرّة أخرى) لقلّةٍ من المسيحيين أن ينحازوا إلى صفّها ويقاتلوا معها. ويروي بعض المؤرّخين أن الجالية المارونية في قبرص إنما تنحدر من سلالة عدد من المقاتلين الذين انسحبوا من الساحل السوري بعد انهزام الدولة الصليبية، فأقامهم الصليبيون هناك على حصون، ليشكّلوا الخط الأمامي لحماية الخطوط الأوروبية الخلفية المتراجعة أمام هجمات الدولة الأيوبيّة ثم دولة المماليك[2].

ولا يعني هذا أن أعوان الصليبيين في سوريا كانوا مسيحيين فقط. بل كان منهم مسلمون أيضًا. لكن الوبال كان على المسيحية العربية وحدها. ففيما ازداد المسلمون بعد الحروب الصليبية تقلّص عدد المسيحيين في سوريا ليصبحوا قلّةً ضئيلةً وكانوا كثرة[3].

ج. عصر السيطرة الأوروبية

قد لا يعرف الكثيرون أن إسرائيل التي يعدّها المؤرّخون تجسيدًا لامتداد السيطرة الغربية إلى المشرق العربي، كانت في البدء اقتراحًا

[1]- المصدر نفسه، ص 7.

[2]- المصدر نفسه، ص 7.

[3]- المصدر نفسه، ص 7.

مـن نابليـون بونابـرت. والفائـدة من ذكـر هذا الأمـر، هي أن المسـألة مـع بونابـرت تظـلّ واضحـةً أكـثر مـما هـي مـع غـيره. فنابليـون لا يمكـن اتّهامـه بأنـه قد يقترح إنشـاء دولةٍ لأسـبابٍ دينية. ولعـلّ إلحاق اقتراحه إنشـاء دولة اليهود في فلسـطين، بجملة مسـاعيه الاسـتراتيجية للسـيطرة عـلى المشرق العربي قبـل بريطانيـا، أكثر إقناعًا مـن محاولة إلحاقه بالدوافـع الدينية[1].

وإذا حاولنـا أن نرتّـب تسلسـل الأمور زمنيًـا فإننا نلحـظ أن التقاتل الغـربي للسـيطرة عـلى المـشرق العـربي جـاء قبـل بدايـة المذابـح الطائفيـة في جبـل لبنـان بأكـثر مـن نصـف قـرن. وإذًا فـلا يمكـن أن ننسـب إلى الوجـود الغربي (الفرنسي والبريطـاني والإيطالي والألماني والنمسـاوي والـروسي) أنـه جـاء لحمايـة المسـيحيين العـرب مـن الاضطهـاد. بـل لعـلّ الوجـود الغـربي ودواعـي ترسـيخه في المنطقة وتمكينـه منهـا اقتـضى إشـعال فتيـل التقاتـل الطائفـي الـذي ارتبطت أحداثـه بالامتيـازات الأوروبيـة، حتى أمكن لأوروبـا أن تدقّ في جدار هـذا البيـت العـربي مسـمار جحا، حـين أوحـت أنها إنما جـاءت إلى المنطقـة، وفكّكت السـلطة العثمانية، وجزّأت المنطقـة الموروثة، كل ذلـك مـن أجـل حمايـة المسـيحيين العرب.

وفي الواقع: من يحمي من.

ومن يدفع الثمن. ومن يقطف الثمار: المسيحيون العرب أم ساسة الغرب؟[2]. انتهى.

---

[1]- المصدر نفسه، ص 8.

[2]- المصدر نفسه، ص 8.

يتضح مما تقدم مقدار الزيف الذي أراد لويس أن يفرضه على الرؤية الغربية، لصراع أراده بين غرب مسيحي ـ يهودي ومشرق إسلامي، فبلاد الشام كانت في معظمها مسيحيةً إبان الغزو الصليبي، والغزو الغربي لأسباب بحت سياسية مغلفة بشعارات دينية كان سببًا في فرز المسيحيين المشرقيين بين من أنضم لقومه ومن انضم لديانته...

ويهود الشرق كانوا يعيشون بسلام لقرون في رحاب الدول الإسلامية، حتى هزهم النفوذ الغربي وحرضهم وكانوا أكثر من المسيحيين ميلاً للعمل لمصلحة الغرب في الشرق، مما أسس للعداوة بينهم وبين المسيحي والأرمني والمسلم على حد سواء.

فالحق أن السياسة الاستعمارية هي المحرض الأساسي على الصراع، ولا وجود لمشرقٍ إسلامي نقي، كما لا وجود لفكرة الدفاع عن المسيحية أو اليهودية لدى الدولة العلمانية الغربية.

الطابع الديني كان دائمًا أداةً ولم يكن محرضًا، ولذلك وقف المسيحي المشرقي مع المسلم ضد الاستعمار الغربي، ورأى اليهود بسبب قلتهم وضعفهم أن استنادهم إلى القوة الغربية الصاعدة يمنحهم دورًا أكبر من حجمهم الطبيعي.

فالجهد الذي بذله لويس لخلق تناقضٍ أبدي بين المسيحية والإسلام، وبين الحداثة والإسلام، ليس فقط ينافي حقائق التاريخ، وإنما أيضًا يبني أبراجًا من الإيديولوجيا الوهمية التي تخدم مشروعًا توسّعيًا استعماريًا جديدًا يريد أن يستغل تفرد الولايات المتحدة بسيادة العالم ليقضي على كل ممانعةٍ تقف في وجه «الدولة» الساعية لعولمة

نمطها في الحياة والتفكير والسياسة، وما يسميه روجيه غارودي «بثقافة السوق» التي يباع ويشترى فيها كل شيء حتى القيم... هذا من جهة، ولتبقى إسرائيل سفيرة «الحضارة الغربية في الشرق الهمجي» من جهةٍ أخرى.

16. الاستغلال المتبادل:

في العلاقة بين الصهيونية والغرب يظهر أننا أمام حالةٍ من الاستغلال المتبادل. في البداية يخطط الغرب لتمزيق واستعمار العالم الإسلامي وغير الإسلامي والتخلص من المشكلة اليهودية، فيستغل العداء اليهودي للمسلمين ليؤسس على هذا العداء التقليدي حركةً صهيونيةً استعماريةً استيطانية.

ولما كان بقاء إسرائيل مرتبطا باستمرار الدعم الغربي، فإن الجهد الصهيوني بقي حريصًا على صناعة طبيعةٍ صراعيةٍ للعلاقة بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي. كما بقي رجالات الاستشراق الصهيوني حريصون بدورهم على البقاء إلى جانب صاحب القرار الغربي، للمساهمة في دمج الأهداف الصهيونية مع مخططات الهيمنة الغربية التي تشمل دوائر أوسع من المشرق الإسلامي ـ المسيحي.

وكل ما يتم تداوله عن هيمنةٍ صهيونيةٍ على الغرب مبالغٌ فيه، بدليل الجهود التي تبذلها الصهيونية لإبقاء إسرائيل حليفًا استراتيجيًا، يحظى بأعلى مستوى من الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي والإعلامي. فمن الأصوب أن نقول إن الدولة في الغرب عمومًا تخطط دائمًا للتوسع والهيمنة، وإسرائيل تقدم نفسها كخادمٍ لهذه المشاريع، وتعمل على تركيز الاهتمام الغربي عمومًا

والأميركي خصوصًا بقضايا «الشرق الأوسط»، لكي تبقى توازنات القوى لصالحها، وقد وصلت هذه المساعي إلى مستوياتٍ متقدمة مكّنت أمثال برنارد لويس من التكلم باسم الغرب المسيحي، كما سمعنا صوت لويس على لسان ديك تشيني وجورج بوش الابن في فترة إدارة هذا الأخير.

هذا فيما تعتبر فترة حكم إدارة أوباما المبنية على توصيات لجنة بيكر ـ هاملتون، مرحلة انحسارٍ للأثر الصهيوني على القرار الأميركي، ولكن ليس إلى مستوى التخلّي الأميركي عن الالتزام الاستراتيجي بالتفوق العسكري الإسرائيلي، والأمر نفسه حدث في فرنسا بعد استبدال الوزير اليهودي فابيوس.

خلاصة القول: علاقة التخادم بين الغرب من جهةٍ وإسرائيل والصهيونية من جهةٍ أخرى ليست ساكنةً، بل هي تشهد مدًا وجزرًا، وهذا ما يبقي الصهاينة في حالة توترٍ من أي مؤشرٍ يدل على ابتعاد الرعاية الغربية عنهم، كما حدث في حالة الاتّفاق النووي مع إيران. وهنا أيضًا ينطبق الكلام نفسه على الوهابي ـ السعودي الذي تعلم أسلوب الضغط عن طريق اللوبيات والتمويل، من دون أن يتمتع بميزات النخب الصهيونية في «الأيباك»، ولذلك يستفيد من دعم هذه الأخيرة في المنعطفات الخطيرة.

ولأن طبيعة العلاقة الغربية ـ الصهيونية ليست ساكنةً أولًا، وليست شاملةً ثانيًا، فإن أي جهدٍ عربيٍ إسلاميٍ مخلصٍ يُبذل للتواصل مع مؤسسات الغرب، وقوى المجتمع المدنيّ فيه من دون مبالغةٍ أو أوهام،

لا شك سيؤثر على المدى البعيد أو المتوسط في الدفاع عن الإسلام والمسلمين وتصحيح الصورة المشوهة عنهما... وتصحيح الصورة هنا هو أضعف الإيمان، أما الطموح فهو الوصول إلى مستوى التأثير الملموس على السياسات الغربية تجاه العالم الإسلامي بواسطة مزيجٍ ذكيٍ من القوتين الصلبة والناعمة.

2 المبحث الثاني

التاريخ الاستفزازي

تمهيد:

طوال القرون الوسطى كانت القومية التركية متطابقةً مع الإسلام والمسلمين بعين الأوروبيين، وكان القرآن الكريم يسمى «كتاب الترك». وقد شهد التاريخ العثماني مراحل تقاربٍ مع العمق الأوروبي، كما شهد حروبًا أشهرها معركة فتح القسطنطينية 1453م. ولذلك نجد أن مقاربات لويس للدولة العثمانية ذات وجهين: وجهها القديم الذي كان يمثل العدو الإسلامي الشرس للغرب المسيحي، ووجهها التركي العلماني الطوراني الذي يمثل خيار العالم الإسلامي الأمثل من وجهة نظره.

1. الفتوحات العثمانية:

وقد وفرت الفتوحات العثمانية مادةً دسمةً للتحريض، فيما يعبر التاريخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة العثمانية عن تساهلٍ غريبٍ مع كل ما يأتي من الغرب، خصوصًا في القرن التاسع عشر[1].

ولكن لويس يكرّر مشهد الفتح العثماني لأوروبا، في أكثر من كتاب وبتوظيفات مختلفة. ويستخدم نصوصًا لها أثرٌ نفسيٌ استفزازي، وبشكلٍ انتقائي، مُغفلاً كل ما يؤدي إلى موقفٍ إيجابيٍ من المسلمين،

[1]- انظر: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، تحرير خليل أينلجك وآخرون، دار المدار الإسلامي.

وإذا ظهرت إيجابية لا يمكنه إنكارها في واقعةٍ من الوقائع يسارع إلى تضمين النص متفجرةً تبطل مفعول النظرة الإيجابية. لاحظ مثلاً كلامه عن محمد الفاتح، وما يليه مما اختاره من الأدب العثماني: في الساعات الأولى من صباح يوم الثلاثاء 20 مايو1453م، بدأت الجيوش العثمانية المعسكرة خارج أسوار القسطنطينية هجومها العام الأخير. كانت قد مرّت مئة عام منذ أن عبر الأتراك مضيق الدردنيل من برّ آسيا ووضعوا أقدامهم في شبه جزيرة غاليبولي، وأكثر من خمسين عامًا منذ أن حاول السلطان بايزيد، سيد البلقان، فتح المدينة الإمبراطورية. ولقد نجت القسطنطينية آنذاك بتدخلٍ من الغرب وخطرٍ من الشرق. وفي عامي 1410م و1422م حاصر المدينة الحكام الأتراك الآخرون: الأمير موسى والسلطان مراد على التوالي. ولكن حالت مرةً أخرى ظروفٌ طارئةٌ دون وصولهما إلى الهدف. والآن بدأ سلطانٌ جديدٌ شاب، محمد المعروف في التاريخ بالفاتح، أضخم وآخر حصار، ولقد أتى محمد الفاتح بجيشٍ عظيمٍ من ممتلكاته في آسيا وأوروبا ليفتح العاصمة الإمبرطورية، ويجعلها حجر زاويةٍ للإمبرطورية التي كوّنها آباؤه بفتوحهم... وبعد أكثر من قرنٍ على سقوط القسطنطينية ختم أحد مشاهير المؤرخين العثمانيين، سعد الدين، قصته الأدبية الطويلة للفتح بهذه الكلمات الوجدانية:

تلك المنطقة الفسيحة والمدينة القوية الشامخة... حُوّلت (بعد الفتح) من وكر بومة الآثام إلى عاصمة المجد والشرف. واستُبدل بجهود السلاطين المسلمين المشكورة قرعُ النواقيس الكريهة الصوت للضُلّال قليلي الحياة بآذان المسلمين ـ الترنيم الحلو المكرّر خمس مراتٍ لعقيدة الشعائر النبيلة. وطربت آذان المجاهدين لألحان الدعوة

(الآذان) إلى الصلاة. وأُخليت الكنائس في داخل المدينة من أصنامها الدنسة. وطُهّـرت من أرجاس الوثنية والقذارة. وأصبحت كثير من الأديرة والكنائس بعد محو تماثيلها ورسومها، وإنشاء محاريب الصلاة والمنابر أكثر جمالاً من جنات الفردوس. وحُوّلت معابد الضالين إلى مساجد الأتقياء. ودحرت أشعة نور الإسلام جحافل الظلمات من هذا المكان الذي كان كل تلك المدة الطويلة مستقَر الكفار الأخساء، وبدّد انبلاج فجر الدين الحنيف ظلام الطاغوت الحالك، وأصبحت كلمة السلطان المظفر، التي كالقدر لا تقاوم، نافذة في حكم هذه البلاد المفتوحة حديثاً[1]. انتهى.

أدب المديح لإنجازات السلاطين العثمانيين الذي لم يكن يومًا تعبيراً عن «سياسة» السلطان تجاه أوروبا، يتم توظيفه هنا لانتزاع موقفٍ غربيٍ مسيحيٍ متشددٍ ليس من تركيا العلمانية الموالية للغرب، بل من المسلمين المعاصرين الذين كان أجدادهم ضحيةً لطغيان الدولة العثمانية على مدى قرونٍ ولا يمتون إلى تركيا الحالية بصلة. وإلا هل كانت سياسة السلطان العثماني بالفعل شديدةً تجاه الأوروبيين، وهل تعامل معهم ككفار أنجاس يمثلون الظلمات؟

2. التغريب العثماني قبل أتاتورك:

إن التاريـخ العثـماني يقـدّم لنـا صـورةً مختلفةً ما أشـبهها بسياسـة أردوغـان اليـوم، فهي من جهةٍ سياسـة استعلاءٍ فارغ، ومن جهـةٍ ثانيةٍ تسـهيلاتٌ للغربيـين سـمحت لهـم في النهايـة بتغريـب كل شيء في

[1]-برنارد لويس، استنبول، وحضارة الخلافة الإسلامية، م.س، ص12 ـ 26 بتصرف

طـول الدولـة وعرضهـا، والقضاء على وحدتهـا بعد هزيمتها عسـكريًا وسياسيًا.

عن علاقات الدولة العثمانية مع أوروبا في القرن السادس عشر، يحدثنا المؤرخ رائسي إدريس الناصر، كيف كان العثمانيون يعيشون حالة انتفاخٍ وغرور، ثم بدأ انبهارهم بالنهضة الأوروبية يأكل من غرورهم ومكانتهم إلى أن تم اختراقهم بالكامل وتمزيق دولتهم..يقول: في هذه المرحلة، تحقق للسلطنة العثمانية ما لم يتحقّق لدولةٍ أخرى في التاريخ الحديث، جيشٌ قويٌ وتعاطفٌ شعبيٌ لدى جميع الأقليّات والطوائف والأعراق، وولاءٌ طوعيٌ لقراصنة البحر والقوى المحلية العربية وغير العربية، يدعمه اقتصادٌ نشيطٌ حقّق فائضًا كبيراً في الإنتاج، وعلاقات إنتاج بين الإقطاعيين والفلاحين كانت أرقى مما كان سائدًا في غالبية الدولِ الأوروبية الكبرى. وبالتالي، فإن ظهور السلطنة العثمانية قد تطابق زمنيًا مع ولادة أوروبا الحديثة، وظهور دولة الأمة والفكر الفلسفي والعلمي الحديث. وقد لاح هذا التفوّق الذي تميّزت به السلطنة العثمانية منذ أوائل القرن السادس عشر في حقل التنظيم العسكري، وكذلك في بادئ الأمر على الأقل في التنظيم السياسي، ولقد انجرّ على ذلك تهافتٌ أوروبيٌ لكسب ودّ السلطنة والخوف منها، أو إعلان الحرب عليها، حتى أن السلطان سليمان القانوني استخدم عبارة «عرضت مطالبكم على أقدام عرشنا فنظرنا فيها بعطف» للدلالة على موقعه المتفوّق في المعاهدة الفرنسية ـ العثمانية لعام 1535م. فالسلطنة العثمانية برزت إبّان القرن السادس عشر بالقوة الأقوى في العالم[1].

---

[1]- رائسي إدريس الناصر، كتاب العلاقات العثمانية ـ الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي، الطبعة الأولى 1428هـ 2007م، ص 8 - 9.

في ظل هذا الوضع الجديد الذي أصبحت فيه السلطنة العثمانية تتمتّع بسطوةٍ ومهابةٍ إلى الدرجة التي ترفع فيها العثمانيون عن تنصيب سفراء لهم في العواصم الأخرى على أساس أنهم في غنى عن سائر الدول الأخرى. وبين الجبهة الإيبيرية والجبهة النمساوية ـ المجرية يرقد البحر المتوسّط يرمق مراقبًا تبدُّل مواقف القوى على جوانبه بعد أن حوّلته السلطنة العثمانية إلى بحيرة للنفوذ العثماني[1].

ومن المفيد جدًا طرح الأسباب التي جعلت العثمانيين يحقّقون تلك الانتصارات الكبرى حتى أواسط القرن السادس عشر، لكنها سرعان ما تلاشت، وبالتالي فمن المهم تحليل الأسباب العميقة التي جعلت الشعارات العثمانية تبقى مجرّد ضجيجٍ غير قابلٍ للتحقيق، فتحوّلت القوة إلى ضعف، والتعاطف إلى كره، والاستكانة إلى تمرّد. إذ إن الامتيازات التي كانت تمنحها السلطنة العثمانية للدول الأوروبية على سبيل العطف تحوّلت إلى عبءٍ ينخر كيانها شيئًا فشيئًا. وبالتالي فإن عملية الالتفاف التي قامت بها أوروبا تجاه السلطنة العثمانية أدّت إلى بروز سياق تاريخي أنشأ علاقةً غير متكافئةٍ بين «العالم الجديد» ممثلاً بشكلٍ أساسيٍ بأوروبا الغربية وبـ«الشرق» العربي ـ العثماني الذي طالما ارتكزت دوله، وازدهار حضارته على سيادة المتوسط، ودوره كحلقة وصلٍ بين الممرات والطرقات التجارية القديمة، ومع نهاية القرن الثامن عشر، وبفعل تفاقم العلاقة اللامتكافئة، أصبحت الجغرافيا السياسية والاقتصادية للعالم الإسلامي «أطرافًا» لمراكز تجارية عالمية كبرى، ومع هذه المرحلة بدأت حركة الاستعمار المباشر تأخذ طريقها في جغرافية العالم «غير الصناعي» ومنها جغرافية العالم

[1]- المصدر نفسه، ص 9.

الإسلامي في دوائره الثلاث العربية، والعثمانية، والإيرانية. ففي ذلك الوقت المتأخّر كانت أوروبا عصر النهضة وعصر الإصلاح تكتسب وعيًا بذاتها ويتملّكها حبّ استطلاعٍ عقليٍ لم يكن له أي نظير في الإسلام التقليدي الذي كان هو نفسه مهدداً بالنزعة التوسعية السياسية والاقتصادية للأوروبيين. هذا العالم الذي ورث نتائج حروب الاقتسام والإلغاء بين صفويين وعثمانيين، ونتائج حروب السلطات المحلية بين الأمراء ونتائج سياسات الاستقواء بالقوى الأوروبية، والتسابق على منح الامتيازات الأجنبية[1].

3. بسط النفوذ:

إلى هنا يظهر قوس الصعود وقوس النزول، ولكن هل كانت العثمانية تحمل همّ الإسلام أم أن أهدافها كانت تقتصر على التوسع والسيطرة؟ يجيب المؤرخ: لا شك أن دخول العثمانيين الفضاء المتوسّطي لم يكن يسيراً، إذ لم يَلِجوهُ للتجارة أو التبادل المعرفي والحضاري، وإنما ولجوه في إطار مد نفوذ دولتهم، ولم يقتصر الأمر على السواحل العربية وإنما شمل أيضًا مئات الجزر والسواحل الأوروبية التي تعثمنت. ومن هنا فإن الوجود العثماني في المتوسط أدى إلى تغير جغرافيته وإلى حدوث العديد من المواجهات والصدامات المسلّحة بين الطرفين[2].

أما الحدث الثاني بعد عثمنة القسطنطينية، فهو عثمنة بلاد الشام ومصر وخضوعهما ليس للنظام الإداري العثماني المباشر، بل على العكس من ذلك قانون نامة مصر وقانون نامة بلاد الشام واللذان

---

[1]- المصدر نفسه، ص 9 - 10.

[2]- المصدر نفسه، ص 43.

استمدا تمامًا من أريحية التراث والتقاليد والأعراف والأنظمة المملوكية السابقة، وهو ما يبرز كيف أن السلطنة العثمانية أخذت بالاعتبار ثقل وأهمية خصوصيات الفضاء العربي[1].

لا شكّ أن التوجّه الشرقي للعثمانيين يتأطر هو أيضًا ضمن الديناميكية المتوسطية التي انخرطوا فيها، فامتدوا إلى مناطق النفوذ التي كانت تقع تحت نفوذ القسطنطينية والتي تعتبر من ضمن الفضاء الجغراسياسي المتوسطي. **ولكن ما زاد في أهمية الحدث هو أن العثمانيين ظهروا هذه المرة كورثةٍ وحماةٍ للحضارة العربية الإسلامية أيضًا وكعنصر استمرارٍ لها، بل وقادةٍ لها طوال القرن السادس عشر والسابع عشر على الخصوص، حيث تحمّلوا المسؤولية الأولى في تحصين المدن والموانئ المتوسطية العربية، ومنعوا دحرجتها وسقوطها في العالم اللاتيني[2].**

يعبّـر هذا النص، خاصةً في نفيه للمضمون الحضاري للتمدد العثماني وتأكيده على أن بسط النفوذ على المتوسط كان هو الهدف الأساس، عن طبيعة الدولة العثمانية التي لم تكن تراعي أبسط قواعد الإسلام في طريقة الحكم، ولكنها بالمقابل تلجأ إلى علماء الدين والصوفيين كجسرٍ بينها وبين عامة الناس، وإلا فإنها منفصلةٌ عنهم تمامًا في برجٍ عاجيٍ دينه هو السلطة. ومن أطرف ما مر في كتاب لويس «استنبول وحضارة الخلافة» نصٌ أراد به مدح سليمان القانوني في أوج حكمه ولكنه يكشف هشاشة الالتزام الديني وسهولة تقديم الولد قتيلاً على مذبح الحكم:

---

[1]- المصدر نفسه، ص 43.

[2]- المصدر نفسه، ص 43.

ويُعتبر بحقٍ حكم سليمان (1520-1566م) المعروف عند الأتراك بالقانوني وعندً الأوروبيين بـ«العظيم» الذروة في قوة العثمانيين ومجدهم، ووصفه السفير الإمبراطوري أوجير غيسلين دي بوسبيك (Ogier Ghiselin de Busbecq) في الكلمات التالية:

إذا سألتني ما هي صفات سليمان كرجل، فأقول: إنه كرجال العهود القديمة. تقاطيع وجهه وهيكل جسمه يحملان طابع العظمة، يليق بالعظمة السياسية التي تمتع بها.

إنــه مقتصــدٌ معتــدلٌ في مأكلــه ومشربــه، وذلــك منــذ شــبابه، رغــم أنــه كان يمكنــه أن يأخــذ لنفســه حريــةً عظمــى حســب قوانــين دينهــم. وفي أيــام شــبابه لم يكــن يمــس الخمــر، كــما لم يكــن يميــل إلى المتــع الشــهوانية، والتــي يلــذ بهــا الأتــراك كثــيراً، بحيــث لا يمكــن حتــى لأعدائــه أن يقولــوا أيــة كلمــة ضــده في هــذه الأمــور. **ولكنــه كان مغرمًــا بزوجتــه وحبــه المتزايــد لهــا جعلــه يــرضى بقتــل ابنــه مصطفــى. وحتــى هــذه النقيصــة تنســب عــادةً إلى غلبتهــا عليــه بجمالهــا الخــلّاب وإكســير الحــب. ومــن المؤكــد أنــه بعــد أن اختارهــا لتكــون زوجتــه الشرعيــة لم يلامــس أيــة إمــرأةٍ أخــرى، مــع أن شريعتهــم لم تمنعهــم عــن ذلــك. إنــه يمتثــل لأوامــر الديــن الإســلامي بــكل دقــة، كــما أنــه يحــب تبليــغ ونــشر هــذه الأحــكام، وذلــك لتوســيع حــدود إمبراطوريتــه... إنــه يبلــغ الآن مــن العمــر 60 ســنة، ويتمتــع بصحــة جيــدة لرجــل في مثــل ســنه. ومــع ذلــك فــإن وجهــه ينــم عــن أنــه يحمــل جســمه مرضًــا خفيًــا، ويعتقــد أنــه قرحــة أو سرطــانٌ في فخــده. ولكنــه يدهــس وجهــه ببعــض الأدويــة النباتيــة عنــد اللقــاء الرســمي بالســفراء**

حتـى يظهـر صحيحًـا سـليمًا. ويخافـه بسـبب ذلـك أسـيادهم، أي الملـوك الأجانـب[1].

النص كما هو واضحٌ مليءٌ بالتناقضات، إذ كيف يكون السلطان سليمان «تقيًا ورعًا» بعد قتل ابنه بإيعازٍ من زوجته؟! ثم إن القتل لدى سلاطين آل عثمان خاصةً للأقارب كان قانونًا تداولوه مع تداول السلطة، ولعل من المفيد أن نشير إليه هنا ليساعدنا على فهم حقيقة العثمانية.

4. قانون القتل:

وهو القانون الذي استُخدم بكثرةٍ ومن خلاله قتل الأب أبناءه وأحفاده ليظلّ في الكرسي، وقتلت السلطانة الأم ابنها وحفيدها من أجل عودة الهيمنة على كرسي الحكم، وبادر الأخ بقتل أشقّائه وأبنائهم لينهي أيّة تهديدات تحيط بعرشه، وذلك من خلال طريقةٍ خاصةٍ بالخيط الأبيض المصنوع من الحرير، الذي يُخنق به الأمراء حتى لو كانوا أطفالاً رضّع[2]. القانون هدّد بانقراض النسل العثماني، وقد تفشّى استخدامه سعيًا للحصول على الكرسي، لدرجة أنّ هناك مواقف واجهتها الدولة العثمانيّة تتعلّق بعدم وجود أمراء يتسلّمون السلطة، وهدّدت بانقراض العائلة العثمانيّة أكثر من مرة. **وهو يعطي الحقّ للحاكم بأن يقتل شقيقه أو ابنه أو حفيده للحفاظ على الحكم من أي تهديد، وحفاظًا على تماسك الدولة، وكان حكم الإعدام يصدر بفتوى من شيخ الإسلام بأمرٍ من السلطان الجديد.**

[1]- استنبول، م. س، ص 51 - 52.

[2]-http://yallafeed.com/ashhr-8-slatyn-athmanyyn-qtlwa-abnaahm-washq-aahm-khwfaan-ala-alkrsy-2131

ليس غريبًا بعد كل هذا أن نفهم الدور الهامشي جدًا للإسلام كدينٍ في قصور الطغات العثمانيين، فهم مصداقٌ لمصطلح الطاغوت في القرآن الكريم الذي يعبد سلطته حقيقة، ولا يميل إلى الدين إلا بقدر ما يخدم المعبود الحقيقي عنده. إن الحكم العثماني كله «كان يدهس وجهه بمساحيق الإسلام» ولكن الجوهر أبعد ما يكون عن حقيقة الحرص على الدين. لقد كانت فتوى شيخ الإسلام جاهزةً لإعدام أي عدوٍ محتمل للسلطان، تمامًا كما نرى اليوم في السعودية وتركيا، فليس من المستغرب أن يُنتج هذا المزيج أكبر وأشرس إرهابٍ في تاريخ العالم الإسلامي.

لو تعمّقنا أكثر نفهم التحول السريع من حكمٍ ظاهره إسلامي إلى العلمانية مع كمال أتاتورك، فالرجل كانت معركته مع قشورٍ ولم تكن مع جذور، مما سهّل انقلابه على الإسلام العثماني. وبتقديري أن أردوغان لا يعود بالدولة التركية إلى «الإسلام» بل إلى مزيجٍ معاصرٍ من أتاتورك وما كان قبله من أساليبَ سلطانيةٍ وطاغوتيةٍ في الحكم.

5. تمييز العسكر له أساس في التاريخ العثماني:

الأصل في التجربة الإسلامية المبكرة هو عدم وجود مؤسسةٍ عسكريةٍ منفصلةٍ عن الناس، فمن يزرع ويصنع ومن يكتب ويبلغ والنبي والولي والكهل والشاب كلهم يحارب في الحرب، ويعود إلى مكانه في السلم. المهارات العسكرية بُعدٌ ثابت من أبعاد الشخصية الإسلامية، كما هي بقية المهارات اللازمة لحياةٍ مدنيةٍ سليمة. ندرك اليوم تربويًا أكثر من أي وقتٍ مضى مدى أهمية أن تكون «الأمة هي جيش الأمة»، وكيف أن وجود فئةٍ مميزةٍ من الناس كجيشٍ مستقلٍ يتناسب مع حكومات الفرز

الطبقي والفئوي، ودول الأطماع الاستعمارية، وفكرة تمايز الحاكم عن المحكوم التي أنشأت عبر التاريخ امتيازاتٍ خاصةً لمن يحكم ما أنزل الله بها من سلطان.

فصل الجيوش عن الأمة، والاعتماد على فئةٍ معيّنةٍ أو قوميةٍ معيّنةٍ لحماية الحكم من الناس وحراسة حدود الدولة. بدأ يتبلور مع ظهور الملك العضود عندما بدأ بنو أمية بفصل العرب عن الموالي، وكردة فعل اعتمد بنو العباس على الفُرس والبرامكة ثم الترُك، وهكذا احتكرت قومياتٌ معينةٌ وقبائلُ معينةٌ بل وعوائلُ مناسبةٌ المناصب العسكرية العليا، وتم إقصاء من يُشك بولائه. ومع الدولة العثمانية والتأثر بالرياح الغربية بلغ هذا الفصل أوجه، فاعتمد العثمانيون على من لا أصل له، وكانت السلطنة هي الأم والمرضعة والأب، وعاش الصدر الأعظم والجنود في كنف الدولة العلية، لأنهم كانوا في معظمهم من الأسرى والإقطاعيين الأجانب بل والمسيحيين الذين أسلموا أو لم يسلموا، ولكن ليس لديهم خيار سوى الانتماء للسلطان. وهنا يقع برنارد لويس في تناقضٍ مريعٍ مع ما يحاول إثباته للمسيحيين الغربيين وهو يسرد طريقة تشكل العسكر العثماني أو الإنكشارية... عندما يقول:

أحد الملامح البارزة للنظام العثماني في عهده الأول، هو أن التمييز بين العسكر والرعية لا يقوم على مجرد أساس الجنس ولا على مجرد الأساس الديني. فكان الفلاحون المسلمون غير العسكريين وسكان المدن من آسيا الصغرى يُعتبرون من «الرعية» كأمثالهم المسيحيين في أوروبا تمامًا. ومن ناحيةٍ أخرى كان بعض النبلاء العسكريين المسيحيين من البلقان قد سجلوا في الطبقة العسكرية العثمانية، ومنحوا الإقطاعات

من قبل السلطان. وكان هذا في أول الأمر حتى بدون اعتناق الدين الإسلامي رسميًا. وفي أوروبا العثمانية في القرن الخامس عشر كانت نسبة معينة من الخيالة الإقطاعية، ملاك الإقطاعات، تتكون من طبقة النبلاء المسيحيين. وفي القرن السادس عشر الميلادي كانوا كلهم على وجه التقريب قد انصهروا في الإسلام العثماني.

كان مجاهدو الثغور قد أسّسوا دولةً، وكان الأشراف الإقطاعيون يبنون إمبراطوريةً، وقد أعطى نجاحهم بالذات قوةً جديدةً للمجتمع العثماني، وهي قوة أولئك الذين كانوا يمثلون حضارة الإسلام العريقة. واتجه السلاطين العثمانيون إلى الشرق لمواجهة مشاكل الحكم، وإدارة الأقاليم والشعوب التي كانوا يحكمونها، وذلك طلبًا للعون والإرشاد، كما اتجهوا إلى تقاليد النهج الإسلامي القديم للحياة، ومفسريه. وبانضمام الأقاليم الجديدة في دنيا الإسلام، هاجر رجال الدين والإدارة من الشرق إلى العاصمة الإسلامية الجديدة، يحملون معهم المهارات والمناهج، ومبادئ الدولة الإسلامية القديمة. وتعبرّ المدونات العثمانية القديمة ـ التي تعكس، بصورةٍ عامةٍ وجهة نظر مجاهدي الثغور ـ بكل وضوح عن الارتياب والاستياء بسبب فرض النظم السياسية والدينية القديمة تدريجيًا، فتقول مدونةٌ تاريخيةٌ شعبيةٌ مجهولة المؤلف من القرن الخامس عشر الميلادي أنه: «عندما قدم العلماء إلى الأمراء العثمانيين فإنهم ملأوا الدنيا بجميع أنواع الخدع. ولم يكن يعرف أحد شيئًا عن مسح الأراضي والحسابات قبل قدومهم. وعندما قدم هؤلاء فإنهم نظموا الحسابات ومسحوا الأراضي، وأيضًا أدخلوا نظام ادخار المال وإنشاء الخزينة».

إن الحكومة، والقانون، والضريبة، والتسجيل العقاري، والخزينة، وهيئة الموظفين من أصحاب الرواتب الشهرية، كل أنواع التدخل هذه من قبل سلطات الدولة كرهها المجاهدون الذين تعلقوا بشدةٍ بحياة الفوضى المرضية اللامبالية على مناطق الحدود، وتوطيد دعائم الدولة الإسلامية واجههم بخطر شديد، أي الاستقامة الدينية. فإن العقيدة في الثغور كانت بسيطةً غير معقدة، ليس فيها أهمية كبيرة للمعتقدات المفروضة، ولقانون الشريعة. ومن ثم كان جميع أنواع أصحاب البدع قد وجدوا ملاذًا بل ترحيبًا في أراضي الثغور الحرة. وحتى كان التمييز بين المسلم والكافر قد أصبح غير واضح، بحيث إنه قد هزّ حملة الدين الإسلامي القويم. إن طبقات الأشراف المسلمين والمسيحيين كانوا يخدمون في الجيش العثماني جنبًا إلى جنب، وإن عقيدةً صوفيةً غامضةً خليطةً أوجدت نقاط الاتصال العديدة بين الطرفين. لكن مجيء العلماء والشريعة جرّ خطًا واضحًا بين دين الأسلاف القويم وبين البدع والإلحاد، بين الإسلام وبين الكفر. وأثار هذا العمل معارضةً قويةً بين ضحايا تطبيقه[1].

وهنا أيضًا ملاحظاتٌ تتناقض مع بديهيات التاريخ العثماني، التي سبق أن قدمنا صورةً عنها. فالسير المعروف والطبيعي للتشدد أن هذا الأخير كان في أوجه في بدايات تأسيس السلطنة، ثم تراخى خاصةً تجاه أوروبا، غرورًا في البداية، وانبهارًا في النهاية. أما ما يسميه الكاتب هنا «خدع» استنادًا إلى نصٍ غير معروف المصدر ـ كعادته عندما يلتقط نصًا من أي مكان ليوظفه في أي مكان، إذا كان يخدم السيناريو الذي يود ترويجه ـ فإن الكلمة إذا ربطت بسياق النص والحديث عن التنظيم

[1]- استنبول، م. س، ص 78 - 79 - 80 بتصرف.

ومسح الأراضي فإنها تحتمل أيضًا التعجّب وليس الاعتراض... هذا فضلاً عن إمكان فهم كلمة «خدع» بمعنى الاختراعات، فقد كان علم الميكانيك يسمى «علم الحيل» بالعربية والاختراعات في هذا العلم «خدع»...

نأتي إلى الأشراف المسلمين والمسيحيين الذين كانوا يخدمون في الجيش العثماني جنبًا إلى جنبٍ، هذه الحقيقة التاريخية التي فرضت نفسها على الكاتب فأطفأ وهجها فورًا بالحديث عن تدخل العلماء المسلمين لوضع خطٍ فاصلٍ بين الإسلام والبدع أو بين الإسلام والكفر، ولا يسعفنا الكتاب في البحث عن شواهد على هذا الخط الفاصل بين الإسلام والكفر. بل العكس تمامًا يظهر في مؤلفات لويس وغيره كيف كان يتم التلاعب بهذا الخط بحسب الظروف السياسية والترتيب الطبقي الصارم، ففي القصور توجد قيمةٌ لشيءٍ واحد هو الولاء، الذي يجعل من أسير حرب صدرًا أعظم، ويقضي على ابن سلطان بالموت، الإسلام على هذا المستوى الرفيع موجود بقدر ما يريد السلطان من المفتي. بقية الأمة في مكان آخر ففيها الصوفي وفيها أصحاب المذاهب المختلفة ومعهم اليهود والنصارى الذين أثاروا حفيظة المؤرخين المتشددين بما حصلوا عليه من حمايةٍ وامتيازاتٍ في إطار المد والجزر في العلاقات العثمانية الأوروبية.

فإذا كان لويس مصرًا على أن العثماني المسلم كان ينظر إلى الأمور بعين التشدد «إسلام وكفر»، فإن ما كتبه هو وغيره لا يسعفه. هذا فضلاً عن تحويل الصراع السياسي الذي تداخلت فيه المصالح إلى صراعٍ ديني. فقد كان العثماني يتحالف مع ممالك أوروبيةٍ ضد ممالك

أوروبيةٍ أخرى، والعكس صحيح كان بعض المتصارعين في الممالك الأوروبية يلجأون إلى الدولة العثمانية طلبًا للنصرة على خصومهم في البلد نفسه أحيانًا كما حدث في فرنسا.

ذلك الخط الحاد والفاصل بين الإسلام والكفر لا نجده إلا في خيالات الكاتب المستشرق، الذي يعيش هاجس بناء السدود والحدود بين ما يقول أنه إسلام وما يقول أنه الغرب.

3 المبحث الثالث

مناقشة أطروحتَي النزاع بين الثقافات والصدام بين الحضارات

تمهيد:

قبل عام واحد من صدور كتاب صمويل هنتغتون «صدام الحضارات» (1996) صدر كتاب برنارد لويس «نزاع الثقافات: المسيحيون، المسلمون، واليهود في عصر الاكتشاف» (1995)، وفي النص الترويجي للكتاب ورد ما يلي:

«يستكشف لويس سنة 1492 م الحرجة بأناقة ومعرفة بأنها سنة نزاع بين الحضارات ـ نزاع ليس فقط بين العالم الجديد والقديم، بل بين المسيحية والإسلام كذلك، بين أوروبا والباقين. في نفس العام الذي أبحر فيه كولومبوس عبر المحيط الأطلسي، احتلَّ ملك إسبانيا جرانادا (غرناطة)، آخر معقلٍ إسلامي على شبه الجزيرة، وتم طرد اليهود كذلك. يستخدم لويس هذه الأحداث الثلاث ليستكشف طبيعة النزاع الأوروبي ـ الإسلامي، واضعًا رحلات الاستكشاف في سياق جديدٍ صادمٍ. فيقتفي أثر أوروبا المسيحية من كونها بدائية منعزلة على أطراف الخلافة العالمية الشاسعة، مرورًا بالتنافس المتعاظم بين الدينين، وانتهاءً بانتصار الغرب على الإسلام، مدقّقًا بالعوامل الكامنة وراء حظوظهم المتقلبة وصفاتهم الحضارية».

لاحظ، من ثمانية قرون من الحكم الإسلامي في الأندلس من 711م عام الفتح الإسلامي للأندلس، ولغاية 1492م عام سقوط غرناطة، يختار لويس العام الذي ثأرت فيه أوروبا وطردت المسلمين واليهود ليعزز فكرة الصدام الأبدي بين أبناء الديانتين. علمًا أن تاريخ الأندلس يفيد: أن بعض أمراء الطوائف المسلمين كان يتحالف مع ملوك قشتالة ضد أمراء مسلمين آخرين، والحسابات في تلك الفترة كانت أيضًا حسابات مصالح. وقد عاش المسيحيون واليهود والمسلمون في الأندلس باعتراف المؤرخين في فترة تسامح، لم يعكرها إلا التدخلات الأوروبية التي أسست في النهاية لدولة إسبانية لا مكان فيها لغير المسيحيين، حتى ولو كانوا من المورسكيين وهم المسلمين الذين أظهروا المسيحية تقيةً وتعمدوا على الطريقة الكاثوليكية.

1.منهجية الاختزال والتعميم:

هذه المنهجية تسمى منهجية الاختزال والتعميم، فعندما تختار لغير المتخصص عامًا من ثمانماية عام وتركز عليه، وقد تميز بالفوضى والصراع، فإن القارئ يصبح أسير هذه الصورة في نظرته إلى ما حدث في الأندلس، فليس كل من يقرأ عالماً بالتاريخ الأندلسي. وهذه المنهجية التبسيطية التي تقدم صورةً معزولةً ومختارةً أقرب إلى تقنيات الإعلام منها إلى مدارس العلم، وتهدف إلى إلغاء أي فرصة للقاء «الغرب المسيحي بالشرق الإسلامي» وهي المصطلحات التي يعمل لويس على تكريسها، فيما هي مغايرةٌ تمامًا للواقع والتاريخ. فلا الغرب يستلهم سياسته اليوم من المسيحية، ولا الغربيين كلهم مسيحيون، ولا الشرق تحكمه المعايير الإسلامية، ولا الشرقيين كلهم مسلمون. ولكن بمثل هذه الكتب ترسم خارطة ذهنية للقارئ سهلة الاستيعاب وإن

كانت زائفة، وتستفيد أجهزة إنتاج الحروب والنزاعات من هذه الثقافة، وتتم إدامة التوتر العالمي وإدارة التوتر العالمي، بما يخدم مصالح قامت وتقوم على فكرة الصدام المزعوم بين الحضارات... قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٦٤﴾ ﴾ [المائدة، 64].

2. تفكيك أطروحة الصدام:

أ. عنف الدولة وسلام الحضارة:

قلنا إن أسلوب لويس إعلامي أكثر مما هو علمي، وذلك لأنه يهتم بخلق صورةٍ نمطيةٍ ساكنةٍ عن الإسلام والمسلمين، متجاهلاً كل ما يتعارض مع تلك الصورة في التاريخ القديم والوسيط والحديث، ويعينه على ذلك أنه يلعب في ساحةٍ خاليةٍ من المدافعين عن الإسلام، بالإضافة إلى أنه يضيف قوة إبهارٍ إلى أطروحاته بواسطة عاملَين أساسيَين:

ـ تسخير الدعاية الصهيونية، والمسيحية الأصولية لصالحه كلما نشر مقالاً أو أصدر كتابًا.

ـ حرصه على أن يبقى قريبًا من دوائر القرار في الإدارة الأميركية، مما يحوّل مقولاته أحيانًا إلى مشاريع تسخّر لها إمكانيات الدولة العظمى عندما تتقاطع هذه المقولات مع رؤية الإدارة الأميركية لمصالحها.

ولا ننسى أن الإعلام أسرع من العلم، فعندما يصدر أمثال لويس حكمًا أو مصطلحًا، ويتلاعبون باللغة للإيحاء بما يريدون، ثم تتكفل الآلة الإعلامية الهائلة بالترويج، فإن فترةً زمنيةً طويلةً ستمضي قبل انكشاف زيف المصطلح أو الحكم الذي يكون قد أدى دوره في التحريض.

في النهاية هذا الرجل في أحسن حالاته يمثّل سياسة دولة، وهذه الدولة وإن كانت حديثةً قياسًا بغيرها، ولكنها الدولة العظمى الطامحة للهيمنة على العالم، ربما لذلك قيل بحق: أن الولايات المتحدة الأميركية «دولة» تتصرف كأنها حضارة، والصين «حضارة» تتصرف كأنها دولة.

لا يمكن الرد على بساطة وسطحية الإعلام إلا بالعمق العلمي والتحقيق، وملاحقة المصطلحات للكشف عن معناها الحقيقي. هنا لا نطلق الكلمة هكذا باسترسالٍ مقصود بل نسأل ونجيب: ما هي الحضارة؟ أليست الدول هي التي تطلق الحروب؟ وأليست السياسة هي التي توظف الدين والثقافة وتدعي تمثيل الحضارة؟ إن برنارد لويس وأمثاله يمثلون صوت الحضيض الذي وصل إليه العلم عندما أصبحت السياسة تقود كل شيء حتى البحث العلمي، أو عندما أصبحت المعرفة «حقلاً من حقول السلطة» كما يقول الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو.

نهدف في إجابتنا على مقولتي نزاع الثقافات وصدام الحضارات، إلى تحديد مقدار التلاعب باللغة لخدمة أجنداتٍ سياسيةٍ استعمارية، هذا التلاعب الذي لا نبرّئ الدول الغربية منه، ولكننا لا نراه دينًا هو المسيحية ولا نراه حضارةً بمعناها العلمي الحقيقي.

لقد مر معنا احتفال برنارد لويس بمعارك طرد المسلمين من أوروبا، وها هنا وجهة نظرٍ غربيةٍ أخرى، يعبر عنها الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي والسيد دوبوا، فيما نقله الكاتب التونسي محسن الميلي:

«في سنة 1945 كتب روجيه غارودي دراسة حول «الإسهام التاريخي للحضارة العربية الإسلامية» في الحضارة العالمية، عربه الشيخ محمد الفاضل بن عاشور، وألقاه على طلبة جامعة الزيتونة سنة 1945. وفي هذه السنة بالذات زار غارودي تونس ولكن سرعان ما طردته السلطة الفرنسية بسبب نصٍ تضمنته هذه الدراسة يقول فيه: «سأل السيد دوبوا السيدة نوزير عن أشأم يومٍ في تاريخ فرنسا ولكن السيدة نوزير لم تكن تعرف، فقال السيد دوبوا: إنه يوم معركة بواتييه عندما تراجع العلم العربي والفن العربي والحضارة العربية أمام همجية الفرنجة». وستحتفظ ذاكرته دومًا بهذا النص الذي كان سببا في طرده من تونس بدعوى الدعاية المضادة لفرنسا، فقد كان من المحظور تأكيد أن الحضارة العربية كانت تسيطر إلى حدٍ كبيرٍ على الحضارة الأوروبية حتى القرن الرابع عشر»[1].

في هذا النص يتحمس السيد دوبوا لحقيقةٍ علميةٍ حضارية، ولكن دعاية «الدولة» الفرنسية لا تريد لهذه الحقيقة انتشارًا في حربها لفرض قراءتها الخاصة للتاريخ. الدول إذًا هي التي تطلق الحروب وتربحها أو تخسرها، وحتى الدول والممالك الإسلامية عندما تخسر معركة فهي تخسرها كدولة لا كحضارة.

واحدة من مهام المفكر الغربي أن يقدم سردياتٍ علميةً تبرر

[1]- محسن الميلي، روجيه غارودي والمشكلة الدينية، دار قتيبة، ص 26، 1993.

سياسة الدول التي ينتمي إليها، الفكر في هذه الحالة موظفٌ عند الدولة، وليس مستقلاً أو منفصلاً عن السياسة من أجل صوفية علمية، كما نلاحظ مثلاً عند روجيه غارودي الذي ساهمت نزعته الصوفية والروحية في تحويله إلى شخصيةٍ حضاريةٍ عالميةٍ بحق.

لاحظ أن حقيقةً تاريخيةً واحدةً يمكنها أن تهدم سرديات لويس وغيره، وهي تلك المتعلقة بهزيمة «الدولة العثمانية» التي تكرست بعد الحرب العالمية الأولى، بسقوط دولة الخلافة سنة 1924.

في تلك الحرب كانت «الدولة العثمانية» لا الحضارة الإسلامية جزءًا من حلفٍ يمتد من الشرق إلى الغرب، وكانت الحرب أصلاً بين دول الغرب في دار الحضارة الغربية، وكانت الدولة العثمانية بعد أن خسرت معركة فيينا مبهورةً بالتطور العسكري الغربي، وممسوسةً باللوثة القومية الغربية التي أحيت فكرة الطورانية التركية فيما بعد، وليس هذا من حضارة الإسلام في شيء. وقد هُزمت بوصفها دولةً من دول المحور الألماني، ودفعت مع ألمانيا ثمن الهزيمة العسكرية، باتفاقات سياسية فُرضت على المعسكر الغربي الشرقي المهزوم.

الدول إذًا هي التي تتصارع وتتفاوض، بوصفها كياناتٍ سياسيةً ناتجةً أصلاً عن الصراع، لأن حدودها الإقليمية ترسم عبر التاريخ بالحديد والنار، أما الحضارات فتتفاعل وتتحاور حتى في أزمنة الحروب بين الدول. لأن الحضارات إنجازٌ إنسانيٌ تراكميٌ تفاعلي، يتجاوز دائمًا الحدود ليؤثّر ويتأثر حتى في أشد المراحل غليانًا في التاريخ. ولكن عندما تكون هذه الدول قاصرةً عن تمثيل حضارةٍ فإنها تتلبس بلبوس الحضارات لتحشد مؤيدين لها في حربها، وهذا هو حال الولايات المتحدة الأميركية، التي

هي دولة حديثة العهد بالنسبة للعالم القديم، تحشد لنفسها أنصارًا عندما تدعي تمثيل المسيحية العالمية أو الحضارة الغربية، تمامًا كما تدعي الوهابية السعودية اليوم تمثيل العالم الإسلامي.

فارقٌ جوهريٌ آخر بين الدولة والحضارة، وهو أن الدول تولد من رحم العنف، وتستمر في بسط سلطتها بالعنف الرمزي أو الفيزيائي، أما الحضارات فتنتظر السلام والاستقرار لفترةٍ طويلةٍ لكي تظهر وتتراكم وتتفجر وتنتشر وتتفاعل، ولذلك هي متلازمةٌ مع الحاضرة بلغة العرب، ومرادفةٌ للتمدن بلغة الغرب.

ب. تفكيك المصطلحات

تُجمع المصادر على أن المخترع الأول لمقولة صدام الحضارات هو برنارد لويس، وأن كل ما كُتب في هذا الموضوع كان يغرف من قاموسه، وقد مر معنا في هذا البحث كيف يصور لويس العلاقة بين الغرب والإسلام على أنها صدامية بكل وجوهها، وبالتالي فإن مناقشة هذه المقولة تصبح ردًا مزدوجًا على كل نتاج لويس وأشهر أبحاث هنتنغتون.

ولو قرأنا مقالة هنتنغتون حول «صدام الحضارات» من منظورٍ علمي، لتعجبنا من هذا الضجيج الذي أحيطت به، فالنقد الموضوعي يمكنه أن يجرّد المقالة من العلم، ابتداءً من الخلط بين المحددات، والاستخدام غير المتوازن للمصطلحات، والخلط بين الدولة والحضارة، أو بين الثقافة والحضارة،

ويعتمد هنتنغتون على سلوكٍ سياسي معيّنٍ بين الصين وإيران للقول أنه تحالفٌ بين الكونفوشيوسيةٍ والإسلام، علمًا أن الصين

زودت إسرائيل بالأسلحة وتعاونت معها عسكريًا، وهل يعتبر تسليح أميركا لدول الخليج تحالفًا بين الحضارتين الإسلامية والغربية... ثم أن مصطلح الحضارة عنده تارةً يستخدم بمعنى الدين والقيم المشتركة (في الشرق) وعندما يلتفت إلى الغرب فإنه يُستخدم بمعنى التقدم العلمي والتقني، ويلاحظ جين كيرك باتريك «أنه إذا كانت الحضارة تُحدّد بعناصر موضوعية مشتركة مثل اللغة والعادات والمؤسسات، وتُحدّد بصورةٍ ذاتيةٍ بالتطابق والتماثل، وإذا كانت الجماعية في أوسع صورها هي التي يتوحد معها الأشخاص بصورة كثيفة... فلماذا التمييز بين الحضارة الأميركية اللاتينية، والحضارة الغربية؟ فأميركا اللاتينية، مثلها مثل أميركا الشمالية، قارة استوطنها الأوروبيون، الذين جاؤوا معهم باللغات الأوروبية وبالصيغة الأوروبية للديانة اليهودية - المسيحية، وللقانون والآداب ودور الجنسين، والمكون الهندي في الثقافة الأميركية اللاتينية أكثر أهميةً في بعض البلدان (المكسيك وغواتيمالا والإكوادور والبيرو) منه في أميركا الشمالية. لكن التأثير الأفريقي أكثر أهميةً في الولايات المتحدة منه في البلدان الأميركية اللاتينية كافةً عدا قلة منها (البرازيل ويلز وكوبا). إن أميركا الشمالية والجنوبية أوروبيتان غربيتان مع مزيج من عناصر أخرى»[1].

أقول: هذا وأميركا الجنوبية أقرب إلى الجنوب منها إلى الشمال في الصراع الدولي من أجل التحرر من الهيمنة الأميركية الشمالية، فيما هي من ناحية العناصر المشتركة أقرب إلى الشمال منها إلى العالم الإسلامي وأفريقيا.

---

[1]- انظر: مقدمة محمد محمود مرتضى، على حوار الحضارات وصدامها، سيد صادق حقيقيت، ترجمة السيد علي الموسوي، دار الهادي، 2000.

سأكتفي بهذا المقدار لأني لا أريد لهذا البحث أن ينشغل بتفنيد ما قاله هنتغتون ليضاف إلى الكم الهائل من الأبحاث التي عالجت الموضوع، ولأن أهمية المقالة لا تتأتى من قيمتها العلمية، بل من دورها في التنظير للسياسات الأميركية القائمة الآن على شن الحرب على الإسلام بالدرجة الأولى، ولذلك من الأفضل أن نزود القارئ بعدة الشغل في هذا النوع من الموضوعات، وهي بدورها تكشف اعتداءات السياسة على الفكر، فقد عودتنا الولايات المتحدة والغرب عمومًا على وجود خلفيةٍ سياسيةٍ للفكر، بدل خلفيةٍ فكريةٍ للسياسة.

وتبرز تلك الخلفية السياسية في التسامح المخل أو لنقل في التلاعب باللغة والمصطلحات وتفصيلها على قياس الأهداف التي يبتغيها السياسي الباحث، وسنلاحظ أننا بمجرد أن نشرع في تفكيك المصطلحات، ستتداعى أسس الادعاءات التي تركز على صدامٍ حتميٍ بين الحضارات، لتبرير سياسات الدول.

أولًا: الدولة:

في القانون الدستوري: تم تعريف الدولة بأنها: «أرضٌ وشعبٌ ومؤسسات»، وعندما ازدهرت الأفكار القومية تم التركيز على كلمة «أمة» فقيل إن «الدولة هي التشخيص القانوني لأمة ما»[1]. والفرق بين الأمة والشعب (في القانون الدستوري) هو أن الشعب يعني الأحياء فقط، أما الأمة فتشمل من مات ومن هو حي ومن سيأتي.

[1]- محمد كامل ليلى: النظم السياسية.

في التجربة الغربية، وبعد أن فقدت السلطة شرعيتها الدينية تم رفع الدولة إلى مستوى المقدس، وأصبحت هذه الدولة تشرّع لنفسها وتستمد شرعيتها من ذاتها، وقد تم ابتكار مصطلح السيادة، لتبرر الدولة تصرفها من دون الرجوع إلى ما هو أعلى منها، ويعود الفضل في ازدهار سلطة الدولة إلى الأسس العلمانية للحداثة، التي قامت أصلاً على فصل الدين عن الدولة وتكريس مفهوم السيادة كمرجعيةٍ عليا:

«ولغة السيادة لا تحتاج إلى أي شرعية، إنها تتأصل بذاتها وتؤصل نصاب الدولة، ومن هذه الحيثية لا تحتاج السيادة إلى معرفة مسبقة، بل إنها تحوّل المعرفة إلى حقلٍ قوةٍ وضبطٍ تُستخدم فيه لغة العلم في استراتيجية تجعلها أداةً لتدمير لغات الروابط الاجتماعية الدينية الحكائية والسياسية الأخلاقية... لقد انتهت مع حلول الديمقراطية الحديثة مفاهيم الشرعية وحلت مفاهيم السيادة مكانها، أما صورة الشعب الذي يتجادل فيما بينه بما هو عادل أو غير عادل بالطريقة نفسها التي تتجادل بها الجماعة العلمية، فليست من زمن الحداثة كما يعتقد ليوتار بل من زمنٍ كان يدعو إليه أفلاطون في قديم الزمان، وبات الآن من الأوهام المترافقة مع الديمقراطية، حيث لم يعد ترسيخ سيادة السلطة يتطلب اللجوء إلى أي لغةٍ أخلاقيةٍ أو دينيةٍ كمرجعيةٍ مستقلةٍ عنها... إن السلطة الحديثة تعيّن حقوق الإنسان ومفاهيم الحرية والسلام وفقًا لسيادتها من دون اللجوء إلى أي مرجعيةٍ متعاليةٍ عن السياسي ـ التاريخي، وبالتالي ليس جوهر الحداثة فك سحر العالم كما يدعي ماكس فيبر، بل استخدام لغة العلم تجاوزاً لتفكيك لغات لحمة المجتمع وذلك لمعاودة إنتاج وترسيخ سحر السلطة، بما

هـي قـوة تبرّر وجودهـا دون حاجـة إلى مرجعية تسـتند إليهـا: أي بما هـي دولـة ذات سـيادة»[1].

تأكيدًا على ما سبق يضيف عبد الوهاب المسيري: «إن من الأفكار المحورية في التشكيل الحضاري الغربي الحديث فكرة الدولة المطلقة، والدولة المطلقة غير الحاكم المطلق - الذي هو الدكتاتور - أما الدولة المطلقة فهي الدولة التي تعتبر نفسها المرجعية النهائية، والتي لا تحتاج لأية شرعية، وبالتالي فإن مصلحة هذه الدولة هي القيمة المطلقة التي تتفرع عنها كل القيم الأخرى ويلاحظ أن أهمية الدولة تزايدت تدريجيًا في المجتمعات الغربية الحديثة، حتى أصبحت الركيزة الأساسية للمجتمع ومصدر تماسكه الوحيد بدلاً من (القيم الدينية) ثم أصبحت الدولة هي المطلق موضع التقديس الذي يحل محل الكنيسة والإله، وأصبحت مصلحة الدولة العليا الإطار المرجعي للمنظومة القيمية، ومع ظهور القومية العضوية، أصبحت الدولة الإطار الذي يعبر الشعب العضوي من خلاله عن ذاته ويحقق تماسكه العضوي. ثم يصل هذا التيار إلى ذروته مع الفكر الهيجلي، إذ أصبحت الدولة الأداة التي تتوسل بها (الفكرة المطلقة) لتحقيق ذاتها، بل أصبحت تجسّد الفكرة المطلقة في التاريخ»[2].

وعندما تصبح الدولة تعبيراً عن المطلق، فإنها تتأله، وتصبح غايةً بحد ذاتها، فلا يعود هناك دولةٌ حارسةٌ أو دولة رعاية، بل الدولة الإله

[1]- د. نظير جاهل، أوهام الديمقراطية، الإسلام، الحداثة، وما بعد الحداثة، سلسلة دراسات صادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الرقم 5، بيروت، 1998، ص 13 - 14.

[2]- عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والحضارة الغربية، كتاب الهلال، العدد 632، آب 2003، ص 43 - 44.

التي يطلب من المواطن التضحية من أجلها باستمرار. مثل هذه الدولة قادرةٌ على التمرد حتى على الأسس الحضارية التي أنشأتها، وسيتضح هذا الأمر عندما نوضح مفهوم الحضارة.

ثانيًا: الحضارة:

تبقى الحضارة ـ في مفهومها العام ـ : «هي ثمرة كل جهد يقوم به الإنسان لتحسين ظروف حياته، سواء كان المجهود والمبذول للوصول إلى تلك الثمرة مقصودًا»، أم غير مقصود، وسواء أكانت الثمرة ماديةً أم معنويةً[1].

فليس من شأن أي حضارةٍ أن تكون صدامية، فالحضارة بنفسها عمرانٌ وبناءٌ وتسخيرٌ لقوى الطبيعة في سبيل خير الإنسان، ومهما اختلف الباحثون (أمثال شبينجلر، وتوينبي، وديورانت، وشفيتسر) في معنى الحضارة، فإنهم متفقون على تكاملها وتداخلها واندماجها بعضها ببعض... قد يتعصّب هذا الباحث أو ذاك لهذه التجربة الحضارية أو تلك، ولكن لم ينكر منهم أحد ـ وأعني هنا كبار الباحثين ـ أن الانفجارات الكبرى في الحضارة كانت نتيجةً لتراكم الخبرة البشرية واجتماعها عبر آلاف السنين، أما منطق الصدام والغالب والمغلوب فهو منطقٌ تبسيطيٌ لما يحدث فعلاً في التاريخ ونتيجةٌ لاختزال التاريخ بالأحداث التي شهدتها الجبهات وسياسات الدول، وليس بالأحداث التي صنعتها الحياة في المدن والمعابد ومصانع البشر. فالحضارة اليونانية مشرّبةٌ بالثقافة الفرعونية ابتداءً من فيلسوفها الأول طاليس، والحضارة الرومانية حصيلة مزيج من الوثنية والثقافة الهيلينية والمسيحية، والتجربة الحضارية الإسلامية استوعبت ونقلت ونقضت وتبنت وغربلت واردات الحضارات اليونانية والهندية والفارسية وحتى الصينية...

[1]- مؤنس، م.س، ص 13.

ولم تكن في ذلك الحين مغلوبةً، ولكن التسامح هو نوعٌ من الرقي المعنوي للأقوياء بالروح، وتعبيرٌ من تعبيرات الثقة بالنفس التي لا بد لها أن تتصل بالقوة المادية، وهذا هو طبع التاريخ المفتوح، فكما تبنى الروماني ثقافة اليوناني المغلوب، أسلم المغولي على يد العلماء المسلمين المغلوبين آنذاك، وهكذا تتجه النظم السياسية إلى تكريس الغلبة فتسير الحضارة إلى تكريس التكامل في كل شيء، ومحاولة تحويل خطاب النظام الأمريكي المتعثر إلى صوتٍ لمركز الحضارة الغربية برمتها فيه الكثير من الخداع والاختزال والتضليل، أما إذا تبنينا المضمون الأخلاقي للحضارة على طريقة شفيتسر، فلا يبقى من مقولة صدام الحضارات شيء.

إذًا، لا يوجد صدامٌ بين الحضارات، توجد حضارةٌ صداميةٌ مختزلةٌ ومقتصرةٌ على الدولة العظمى، والحضارة الإنسانية مريضةٌ بالشكل الجديد للحضارة الغربية وأعراض المرض قد تعتري الجسم كله، ولكنها قاصرةٌ عن النفاذ إلى الروح والمعنى الحقيقي للحضارة.

ثالثًا ـ الحضارة والدولة:

لو عدنا إلى المصطلحات، سنجد أن الدولة تنظيمٌ سياسيٌ وأن الحضارة إنجازٌ إنساني، والتنظيم السياسي ضرورةٌ حضارية، ولكن الدولة المتغولة استغلت في التاريخ هذه الضرورة للإضرار بالحضارة.

ركز التاريخ القديم على دراسة الدول، فأصبحنا نرى العالم القديم ونقرؤه من خلال المشاهد التي يعرضها البلاط، أو من خلال المعارك التي تشهدها الحدود الإقليمية للدولة، فلا توجد دولة في التاريخ إلا وللدم والعنف دور في رسم حدودها، أما الحضارات فكنا نراها تتسلل من بين حوافر الخيول وتنتقل عبر الحدود لتنقل تجربةً إنسانيةً في تقدم

الحياة وتطويع الطبيعة... نلاحظ ذلك بوضوحٍ عندما تنتقل خبرةٌ تقنيةٌ حتى في أوان الحرب بين الأعداء، وكتب التاريخ العلمي مليئةٌ بالشواهد على التأثير المتبادل بين الحضارات حتى في صراعات الدول.

ولعل من أسرار الإسلام ذلك المدلول الخاص لكلمة «أمة»، الذي لا يخضع لأي حدودٍ تفتعلها الدول أو السلطات السياسية والرمزية، فبإمكان فردٍ واحدٍ أن يكون أمةً، «إن إبراهيم كان أمةً»، وإذا عدنا إلى التفاسير المعتبرة نجد أن هذا النبي الكريم كان يمثل وحده أمة الإيمان في عصره، ولذلك قال تعالى: «فآمن له لوط»، يعني زادت الأمة واحدًا. والمعيار هو فقط الإيمان، لا هو اللغة ولا الجغرافيا ولا القومية ولا العرقية... ولا كل ما يعتبر من مقومات الأمة في الاصطلاح الغربي، ولو وقف أحدهم في أقاصي الأرض وقال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، لوجب له ما يجب لكل مسلم، وعليه ما على كل مسلم، وهكذا يتضح أن تعبير دار الكفر ودار الإسلام هو من صناعة الدول وضروراتها، وليس من لغة الإيمان في شيء، ويمكننا أن نفهم رعب الدول والسلطات من فرادة تعبير الأمة في الإسلام الذي يخترق الحدود ويمنع الرسم النهائي لمناطق النفوذ، إن لهذا المصطلح الفريد دورًا أساسيًا في منع تصنيم الدول، واختزال أبعاد الإنسان والحضارات والثقافات في نطاق الإقليم السياسي أو الجغرافي...

لقد تشظى العالم الإسلامي إلى دول، والسلطة السياسية في أي دولةٍ نزّاعةٍ إلى التمركز والمركزية، بشكل كثيف كما هو الحال في الدكتاتورياتٍ، أو بشكلٍ لطيفٍ كما هو الحال في الديمقراطيات، وتمكن الغرب من هزيمة الدولٍ الإسلامية عنوانًا، المتغربة فكرًا وممارسةً... ولكن المقاومة في العالم الإسلامي استمرت، لأن الأمة في الإسلام أكبر من الدولة.

لقد أشرنا فيما سبق إلى تأليه الدولة في التجربة الغربية، وإلى أن مفهوم السيادة الذي تتسلح به الدولة هو مفهومٌ دوغمائي اعتباطي، لا يستند إلى قوة العلم والمشروعية بقدر ما يستند إلى علم القوة.

وقد كان لعلم القوة تأثيره الواضح حتى على القانون الذي أصبحت وظيفته المستمرة في الغرب الدفاع عن السلطة والسيادة في وجه الشعب والأمة، ومن أبرز هذه التأثيرات تعريف الدولة في القانون الدستوري بأنها مؤسسة المؤسسات، والمؤسسة الوحيدة التي يحق لها أن تستخدم العنف، وأن عنفها وحده يتسم بصفة القانونية، فالعنف قانوني إذا مارسته الدولة وغير قانوني إذا مورس في وجهها حتى ولو كانت دولةً ظالمة.

لقد ساهمت اللعبة الديمقراطية في تبرير هذا الادعاء، فالشعب يفوض السلطة في الانتخابات، وبعد يومٍ واحدٍ من إقفال صناديق الاقتراع تتكفل السلطة «المنتخبة» في كسرٍ حدودَ التفويض وتستخدمه غالبًا ضد المصالح الفعلية للشعب الذي انتخبها.

نحن نشهد اليوم تجليات التغول السلطوي في داخل المجتمع الغربي، وسنعالج هذا التغول في إطار رصد التحول الكبير في الدور التقليدي للدولة، وكيف تحول من صناعة الأمن إلى صناعة الخوف في دول المركز، والعالم، في بحث مستقلٍ يلاحق تعريفات الأمن في الفكر السياسي الغربي.

يمكننا أن نلاحظ بسهولة أن الدولة تأتي في منظومة القيم الإسلامية، تحت الشريعة (العدالة)، ودون الأمة... بينما هي في الغرب تشخيصٌ واختزالٌ للأمة (القومية)، وبالتالي فوق القانون.

على هذا الأساس القانوني الغربي، منحت الولايات المتحدة نفسها

صفة الدولة العالمية المطلقة، واعتبرت العنف الذي تمارسه هي مع امتدادها إسرائيل لصالحهما عنفًا مشروعًا وقانونيًا، وأي عنف آخر هو إرهابٌ غير مشروع، وفي هذه المقولة جملة من المغالطات والاختزال:

ـ اختزال الحضارة الغربية بالدولة العظمى.

ـ مشروعية استخدام القوة ضد الآخرين بدون تفويض حتى من تلك المؤسسة الهزيلة المسماة مجلس الأمن.

ـ تحميل الصراع الناشئ عن استخدامٍ ظالمٍ للقوة اسمَ الصراع الحضاري الحتمي الذي لا مفر منه يعني تصويرٍ المصلحة من منظار أميركي على أنها قدر لا بد منه.

حدث ذلك كله عن طريق توظيف الفكر والإعلام والثقافة والحضارة في دكان السياسة. بواسطة برنارد لويس وأضرابه.

الفصل الثاني

تتريك العالم الإسلامي



تمهيد:

من بين 29 كتابًا لبرنارد لويس كانت تركيا موضوعًا أساسيًا لأربعةٍ منها، ولكن هذا لا يعكس بالضبط حجم اهتمامه بتركيا، حيث يحضر العثماني والتركي في كل كتبه إلا ما ندر، وتتكرر معزوفة الغزو العثماني ثم الانتصار الغربي بدون توقف كمدخلٍ أساسيٍ لرسم صورة الصراع بين الإسلام والغرب.

نحن نرفض الامتثال والاختزال والتعميم الذي يمارسه لويس في تقويمه لتجربة الأمة الإسلامية، فمن الضروري أن لا نقع فيما نرفضه. ولذلك من حق تركيا علينا أن نبين ماذا نقصد بمصطلح «التتريك» المرفوض، الذي لا يعني إلا تركيا التي يصنعها لويس وليس تركيا الحقيقية. فقد كان للقومية التركية مساهمات عظيمة في خدمة الإسلام والأمة الإسلامية ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار كل تلك المساهمات إذا قاربنا التجربة من موقعٍ موضوعي.

ولكن هنا في موضوع البحث نتحدث عن «علمنة العالم الإسلامي على طريقة أتاتورك» كمشروعٍ أسّس له برنارد لويس وحدّد معالمه في كل ما كتبه، ومن الطبيعي أن تكون تركيا النموذج القابل للتعميم في قاموس لويس هي تلك الدولة التي تغادر جذورها وتُقتلع من محيطها تحت تأثير جذبة التغريب، ولذلك دائمًا تسبق مرحلة «تغريب» تركيا ما نسميه هنا بالدعوة إلى «تتريك» بقية العالم الإسلامي انطلاقًا من الأناضول الجديد.

أما تركيا الحقيقية التي نراها اليوم، فهي مزيجٌ من قبول بعض أتاتورك ورفض بعضه الآخر، فلا هي الدولة المعلمنة كليًا، علمانيةً شاملةً ساحقةً ماحقةً كما كان لويس يتمنى، ولا هي الدولة البعيدة عن الغرب سواءً في نظامها السياسي وقوانينها أو في سياستها الخارجية. وهذا الخليط الذي تشهده الساحة التركية اليوم أنتج علمانيةً مريضةً في الداخل، مع تغريبٍ واضحٍ في السياسة الخارجية تتوّجه العلاقة مع إسرائيل كمعيارٍ للرغبة التركية في البقاء داخل حدود الاطمئنان الغربي، أما الإسلام فيعيش حالة انتعاشٍ في الداخل التركي من دون فعاليةٍ خارجيةٍ تفصل تركيا عن التزاماتها الغربية، مما يجعل المرء يكتشف معالم إسلامٍ أطلسي لا هو إسلام الشرق الأصولي ولا هو تمامًا ما يريده الغرب من الإسلام.

حالةٌ يمكن القول إنها فريدةٌ سنفسر تكوّنها في مبحثين، الأول: يتحدث عن معالم تغريب تركيا، التي يريدها لويس مقدمةً لتتريك العالم الإسلامي، والثاني يعرض لردة الفعل الإسلامية كما يصورها لويس من جهة وكما هي في أدبيات مستشرقين وباحثين آخرين من جهةٍ أخرى. وهذا المبحث الأخير يوضح أيضًا حجم التضليل الذي مارسه المستشرق ليس فقط في الدعاية لبطله، بل أيضًا في تشويه صورة خصومه والتقليل من شأنهم، حرصًا على إبقاء تجربة أتاتورك ساكنةً وناجحةً في ذهن القارئ لتبرير اعتبارها نموذجًا لبقية العالم الإسلامي.

1

المبحث الأول

معالم تغريب تركيا

تمهيد:

لم تترك منظومة التغريب مجالاً من مجالات الحياة التركية الا ودخلته، من المال والاقتصاد إلى اللغة والعادات والهندام، ولكن لأنها كانت برعاية مستبدٍ ومن فوق فإنها لم تحرز نصرًا ساحقًا إلا عندما تدخّلت القوة الغاشمة سواءً في فترة حكم أتاتورك أو بعده، ولأن القسر لا يدوم، بلغ التغريب ذروته في العقد الرابع من القرن العشرين، وما أن مات أتاتورك حتى استعاد الإسلاميون على طريقتهم بعضًا مما فقدوه، ولم يجد الغرب طريقةً لمنع نهوضهم إلا الانقلابات العسكرية من جهةٍ واختراق الأحزاب الإسلامية من جهةٍ أخرى.

1. التغريب المالي لتركيا:

في إحصائيةٍ بالغة الدلالة يظهر أن تغريب تركيا في مطلع القرن العشرين شمل مجالاتٍ متعددةً من أهمها الجانب المالي والاقتصادي، أسلوب عرفته اللوبيات اليهودية منذ قرون. فمن يمسك بالمال يصبح قادرًا على تمويل حملات الترويج للشخصية التي يريدها في السلطة، وللأفكار التي يريدها في العقول، كما للسلع التي يريدها في الأسواق: «**ويمكن شرح سيطرة الأجانب وعناصر الأقليات على المسائل المالية بالأمثلة. ففي عام 1921، سجل أربعون مصرفيًا من القطاع الخاص في**

استانبول، لم يكن أي منهم تركيًا مسلمًا. ومن أمكن معرفتهم بأسمائهم كان بينهم اثنا عشر يونانيًا، واثنا عشر أرمنيًا، وثمانية يهود، وخمسة مشرقيين أو أوروبيين. وتضمنت لائحةٌ من أربعة وثلاثين من سماسرة البورصة في إستانبول ثمانية عشر يونانيًا، وستة يهود، وخمسة أرمن، ولم يكن بينهم تركي واحد»[1].

الشعب التركي متديّنٌ في الغالب على المذهب الحنفي، مع ميلٍ واضحٍ إلى الطرق الصوفية، وهذه المسحة الدينية لا تزال طاغيةً على الريف التركي رغم عقود العلمنة والتغريب. ولذلك فمن الطبيعي أن يتمنع عن المساهمة في فتح مؤسساتٍ مصرفيةٍ ربوية، وأيضًا سيبتعد عن السمسرة في البورصة بسبب ما يسمى في الفقه الإسلامي «ببيع النجش» ويقصد به المزايدة في سعر السلعة من قبل أشخاصٍ لا يريدون شراءها فقط لخداع المستهلك أو الزبون الحقيقي، ومن المعروف أن هذا النوع من البيع هو السائد عند السماسرة في البورصة، فالشركات تستأجر مزايدين لرفع أسعار أسهمها، وبذلك ينكشف سر ابتعاد المسلمين الأتراك عن المصارف والبورصة. ولكن الأزمة هنا تبرز عندما تقدم المصارف الربوية والبورصة كمظهرٍ من مظاهر «تحديث» الأسواق المالية وليس فقط تغريبها، ويعجز الاجتهاد الإسلامي عن الاعتراض لأن السلطة السياسية بدأت تميل لهذا النوع من «التحديث ـ التغريبي»، كما يستنكف عن التفكير في البدائل الإسلامية تحت تأثير الشعور بالهزيمة الذي ساد بعد الحرب العالمية الأولى.

أخطر ما ينتج عن الهزائم العسكرية هو هذا التمدد إلى المجالات

---

[1]- م. ن، ص 51.

الأخرى، فليست كل هزيمةٍ عسكريةٍ بالضرورة هزيمةً ثقافيةً وإلا لما تحررت الأمم التي عانت من الاحتلال، ولكن يحرص المنتصرون على استثمار انتصاراتهم العسكرية في مجالاتٍ أخرى، وبهذا تتحول تركيا بعد هزيمة سنة 1918 إلى مختبرٍ لبث منظومة قيم وطريقة عمل غربية في الاقتصاد والاجتماع والتربية والإدارة والتجارة، وتنسحب تدريجيًا معالم القيم والسلوك الإسلامي في هذه المجالات، حتى وإن لم يكن لها علاقة بما اقترفه السياسيون والعسكريون من أخطاء.

وقليلاً ما يلتفت المثقفون والمفكرون إلى المفتاح المالي والاقتصادي لمنظومة الهيمنة الغربية، ولكننا نجده هنا يلعب دورًا حاسمًا في منع عودة تركيا إلى إسلامها، والتحكم بكل مفاصل الحياة من خلال التحكم بدورة المال في المجتمع التركي ككل. وهذه حرفة أتقنها اليهود حتى قبل الإسلام قال تعالى: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَقَدْ نُهُوا۟ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦١﴾ ﴾ [النساء، 160 - 161].

2. تمجيد أتاتورك:

ما هي جوانب «العظمة» التي يراها لويس في مؤسس تركيا «الحديثة» مصطفى كمال أتاتورك؟ تتمحور هذه العظمة حول دور الرجل في علمنة تركيا والقضاء على كل مظاهر الالتزام الديني فيها بوصفها تخلفًا.

إنه: آخر جنديٍ عثمانيٍ منتصر وأول رئيس جمهوريةٍ علمانيةٍ

لدولـةٍ ـ أمـةٍ تسـمى تركيـا. ووفـق مـا تقولـه حكمـةٌ شـعبيةٌ أمريكيـةٌ مشـهورة: «إن لم تسـتطع هزيمتهـم، انضـم إليهـم». وقـد فعـل كمال أتاتـورك كلا الأمريـن، وأفعالـه المتعاقبـة في رفض السـيطرة الأوروبية مـن طـرف وتبنـي الحضـارة الأوروبيـة مـن طـرفٍ آخـر تشـكّل نقطة انعطـافٍ يمكـن مقارنتهـا بطـرقٍ مختلفـةٍ بالنـصر في القسـطنطينية والهزيمـة في فيينـا[1].

لقد كان كمال أتاتورك بالتأكيد أول حاكمٍ مسلمٍ يقوض دعائم الحكم الإسلامي، ويلغي الشريعة، ويتبنى ممارساتٍ أوروبيةً في كافة مظاهر الحياة العامة والاجتماعية، شملت حتى المسائل التى كانت مقدسةً إلى أبعد حد كالزواج، وغطاء الرأس، والأبجدية. فمن خلال القوانين التى أصدرها كان على الأتراك المسلمين أن يكتبوا لغتهم بالأحرف اللاتينية، وأن يتزوجوا زوجةً واحدةً في وقتٍ واحد، وأن يتركوا الطربوش والعمامة لمصلحة القبعات والقلنسوات. ولم تكن هذه التغييرات مجرد نزواتٍ لحاكمٍ مستبدٍّ متقلب، بل كانت تعبيراً ظاهرًا وواضحًا ـ وقبولاً ـ لتحولٍ اجتماعيٍ عميق وحضاريٍ حقيقي. وتبع الكثير من إصلاحاته التغريبية دولٌ إسلامية أخرى، بما فيها بعض التي كان يتزعمها مقاتلون إسلاميون من ذوي التوجهات الراديكالية أو التقليدية. لكن أحدًا لم يتبعهم بنفس الحماسة أو الاتساق أو النجاح. وحصل في وقتٍ متأخرٍ رد فعل قوي ضدهم في العالم الإسلامي، لامس حتى الجمهورية التركية[2].

---

[1]- ص 57 - 58.

[2]- ص 60.

يجب أن نتوقف مليًا عند المصطلحات هنا، فمثلاً كلامه **عن أول رئيس «لدولة ـ أمة» تسمى تركيا**، فيه قدرٌ كبيرٌ من الخداع والإسقاط، واستمرارٌ للغة التجزئة والتفسيخ. فقد رأينا في مكان آخر من الكتاب نفسه كيف عرض لويس لعملية تبادل اليونان بالأتراكَ سنة 1923، منبّهًا إلى أن اليونان في هذه الصفقة لم يكونوا إلا مسلمين يونان يتكلمون اليونانية، أما الأتراك فلم يكونوا بدورهم أيضًا إلا مسيحيين أتراك يتكلمون التركية... هنا تختفي القومية لصالح الفرز الديني كما لاحظ لويس نفسه عندما قال: «بعد معاهدة لوزان عام 1923، تم الاتفاق على تبادلٍ للسكان بين تركيا واليونان، وقضت بنود ذلك الاتفاق بترحيل عناصر من الأقلية اليونانية في تركيا إلى اليونان وعناصر من الأقلية التركية في اليونان إلى تركيا. وبين عامي 1923 و1930، أُرسل مليون وربع المليون «يوناني» من تركيا إلى اليونان وعددٌ أقل بعض الشيء من «الأتراك» من اليونان إلى تركيا. **وبأي تعريفٍ غربيٍ للقومية، فإن يونان تركيا لم يكونوا يونانيين بل أتراك يدينون بالمسيحية، والذين يسمون بأتراك اليونان كانوا في أغلبهم من اليونان المسلمين.** وإذا أخذنا مصطلحي «يوناني» و«تركي» في مدلولاتهما الغربية وليس في مدلولاتهما الشرق أوسطية، فعندئذ لن يكون التبادل الشهير للسكان بين اليونان وتركيا إعادةً لليونانيين إلى اليونان وللأتراك إلى تركيا بل ترحيل الأتراك المسيحيين من تركيا إلى اليونان وترحيل اليونانيين المسلمين من اليونان إلى تركيا. وبعد وصولهم فقط إلى أوطانهم المزعومة بدأ معظمهم بتعلم لغته الأم المفترضة. حدث هذا بين شعبين، أحدهما مسيحي على الرغم من خضوعه للتأثير الإسلامي لمدة طويلة، والآخر، كان على الرغم من أنه مسلم الأكثر تقدمًا في العلمنة من كل الشعوب المسلمة»[1].

[1]- ص 209 - 210.

وفقا لهذا النص بالذات، يوجد في تركيا الآن يونانيون مسلمون، ووفقًا للمصادر المعتبرة أيضًا، فإن اليونان المسيحيون الأورثوذوكس موجودون أيضًا ولو بنسبةٍ أقل في اسطنبول ولهم كنائسهم ومرجعياتهم الروحية، فتركيا الحالية مزيجٌ من الأتراك والكرد والشركس والبوسنيين واللاز والأرمن والعرب والجورجيين واليونان..[1] فنحن بالتالي لسنا أمام دولةٍ نقيةٍ عرقيًا علمانيةٍ بالكامل، ولكن المستشرق هنا يبرز النزعة القومية المقترنة بالعلمنة عندما يريد أن يستخدمها ضد الانتماء الإسلامي للدولة، ولكنه يعود ويتخلى عن (الدولة ـ الأمة) لصالح النزعة الدينية دائمًا، لأنها قضيته الأساس التي يرسم من خلالها الجغرافيا السياسية التي تناسب مشروعه. ولذلك هو يطمح في مناسباتٍ عدةٍ إلى توسعة تجربة التبادل بين اليونان وتركيا وتطبيقها على مجملٍ العلاقة بين الغرب والشرق، وفي هذا الإطار يسمي الهجرة الإسلامية إلى أوروبا غزوًا ويدعو إلى أوروبا نقيةٍ من المسلمين فاليونان هنا يصبح كل الغرب وتركيا تمثل كل العالم الإسلامي...

نستنتج مما سبق: أن مصطلح «الدولة الأمة» هنا يلعب دورًا أحاديًا بمعنى أنه يستخدم فقط في وجه الهوية الإسلامية للأتراك ليظهر دور مصطفى كمال في تغليب القومية العلمانية على الأممية الإسلامية، نعم كانت النزعة القومية الطورانية من مكونات دعوة أتاتورك، ولكن تركيا لم تكن يومًا دولةً لقوميةٍ واحدة: أولاً بسبب تاريخها، وثانيًا بحكم إسلامها الذي لم يكن يعطي البعد القومي تلك الأهمية التي أيقظتها مشاريع الاستعمار الغربي... ولا يوجد اليوم على سطح الأرض إلا دولةٌ واحدةٌ من قومية واحدة هي أيسلندا، فمصطلح «الدولة ـ الأمة»

---

[1]- راجع: ولاء خضير، خاص ترك برس: https://www.turkpress.co/node/12585

خادع إلى حدٍ بعيد، حيث تتوقف الدولة عن كونها كيانًا سياسيًا تم التواضع عليه لتتحول إلى «تشخيصٍ قانوني لأمة (عرق) ما»، كما يميل أحد التعاريف الخادمة لقومنة الدولة... ولكن في الفضاء الإسلامي أثمر تعزيز النزعة القومية أحزابًا وحركات تدعو إلى أحاديةٍ قوميةٍ للدولة. ورغم ما حظي به هذا الاتجاه من دعمٍ فكريٍ وعلميٍ وإعلاميٍ وسياسي، فإن الغرب الذي أسس للفكرة وشجّع على انتشارها في العالم الإسلامي، عاد وأكل هذا الصنم في سايكس ـ بيكوعندما رسم حدود «الدول ـ الحصص» بدون مراعاة النقاء العرقي، بل من خلال النظر إلى شبكات المصالح الخادمة للاستعمار. ربما لذلك تعود اليوم أطروحة تقسيم المقسم على أسسٍ عرقيةٍ وطائفيةٍ ومذهبيةٍ لأن كيانات الدول في المشرق العربي كانت بدأت تشكّل خطرًا على النقاء اليهودي الذي تطمح لتحقيقه إسرائيل.

3. شروط الانضمام إلى أوروبا:

لن تدخل تركيا أي شكلٍ من أشكال الاتحاد الأوروبي طالما أنها دولةٌ إسلاميةٌ أبدًا، كان هذا الشرط قائمًا منذ أواخر القرن السابع عشر، وعملية التغريب التي طالت الحقوق والتعليم والإعلام والعادات والتقاليد، يجب أن تصل إلى نقطة اللاعودة فيما يسميه المستشرق بالشروط الدينية المسكوت عنها والشروط السياسية والحضارية والثقافية المصرح بها: ففي العام 1693، بينما كان العثمانيون يتراجعون أمام النمساويين المتقدمين، أصدر ويليام بن كتابًا صغيرًا اقترح فيه إنشاء منظمةٍ للدول الأوروبية لفصل النزاعات ومنع الحروب. **وما هو جدير بالملاحظة، بالنسبة إلى إنسان يعيش في زمنه، اقتراحه انضمام تركيا إلى هذا الاتحاد**

الأوروبي، شرط أن يعلـن الأتـراك ارتدادهـم عـن الإسـلام واعتناقهـم المسـيحية. وكان مـن الطبيعـي في ذلـك الوقت عـدم الانصياع لشرط كهـذا، ويبقـى الآن مسـتحيلاً إلى درجـة العبـث. ولم يُفـرض شرط كهـذا عندمـا أدخلت القـوى الأوروبية رسـميًا ـ بالفقرة 7 مـن معاهدة باريـس لعام 1856 ـ السـلطان في سلسـلةٍ مثيرةٍ من النزاعـات عُرفت باتفـاق أوروبـا. **ولم يتـح طرح أي قضايا دينية رسـميًا في سـياق طلب تركيـا لعضويـة المجموعـة الاقتصاديـة الأوروبيـة، عـلى الرغـم مـن وجـود إشـارات تـدل عـلى اعتباراتٍ كهـذه لم تكـن غائبـةً بكليتها عن الحـوار.** وفي أوروبـا العلمانيـة المعـاصرة، سـواء داخـل المجموعـة أو خارجهـا، تبـدو فكـرة فـرض شرطٍ دينـيٍ عدوانيـةً، وتنطـوي عـلى مفارقـة تاريخيـة. **لكن معظـم الأوروبيين سيسـتمرون في وضع مطلب للدخـول، لا يتـم تحديـده وفقًا للدين بـل للحضارة ـ للثقافـة، للعادات الاجتماعيـة، وفـوق هـذا وذاك، المعايـير السياسـية. وإن التسـاؤل عما إذا كانـت تركيـا والدولة الإسـلامية الأخـرى راغبةً أو قـادرةً على الوفاء بتلـك المتطلبـات، وعـما إذا كانـت الـدول الأوروبيـة، بعـد كل مـا حـدث، لا تـزال مخولـةً وقادرةً عـلى فرضها، هـما قضيتـان متداخلتان وحاسـمتان[1].**

لا شك أن لويس من أعداء فكرة انضمام دولةٍ إسلامية إلى أوروبا، ومن أنصار تجربة التبادل اليونانية التركية سنة 1923م. ولكنه ببساطة غير قادر على فك الارتباط بين الشعب التركي والإسلام، ولذلك فهو يلتف على هذه العلاقة بالقول إن هناك شروطًا تتعلق بالحضارة والثقافة والعادات الاجتماعية، يعني أيضًا بأسلوبٍ موارب التخلي عن محاولة

---

[1]- ص 63.

تجديد الحضارة الإسلامية وتغريب الثقافة بما يؤدي إلى تغيير العادات الاجتماعية المتأثرة بسلطة الشريعة.

ولذلك نراه يستبطئ التحول الكلي إلى تقليدٍ جذريٍ وعميق «للمعزوفة الأوروبية»، كما يلمح إلى قصور أو تقصير المسلمين في التبحر باللغات الغربية، ما من شأنه المساعدة على تسريع الانضمام تحت الأوروبيين والتأثر بهم، هذا من دون أن ينسى الإشارة إلى أن نظرة المسلمين للمسيحية ـ وهي نظرةٌ عدائيةٌ دائمًا كما يحب أن يكرر ـ حالت دون إحياء حركة الترجمة والنقل التي شهدت ثورةً في القرون الوسطى، وهنا وقفة لا بد منها قبل نقل النص الذي يفصل ما أجملناه:

ـ **أولًا:** في إطار تجنيد المسيحية ضد الإسلام يُرجع لويس سبب تباطؤ المسلمين في الترجمة إلى نظرة المسلمين العدائية للمسيحية التي كانت حاضرةً في كل ما ينتجه الغرب، بينما تثبت الوقائع التاريخية أن حركة الترجمة تزدهر عندما تكون الأمم في حالة نهوضٍ وليس في الأزمان التي تشعر فيها الأمم أنها في زمن هزائم. حدث ذلك في الحضارة الإسلامية عندما كانت في أوج ازدهارها بسبب حالة الثقة بالنفس التي مكنت المسلمين من الانفتاح على الآخرين. وتكررت حركة الترجمة من العربية بشكلٍ عكسيٍ عندما كانت أوروبا في حالة نهوض، مما أدى إلى تحول الاستشراق إلى مؤسسةٍ مساهمةٍ في بسط هيمنة الحضارة الغربية الحديثة وإنعاشها.

ـ **ثانيًا:** حتى في عز حركة الترجمة والنقل تمنّع المسلمون عن ترجمة ما يناقض عقيدتهم من علوم الأقدمين فلم تترجم إلياذة هوميروس ولا كل تراث أدبي يتضمن صراعًا بين الآلهة أو ديانات وثنية، ولذلك

نرى أن الثقافة الإسلامية بقيت عنصر ممانعة ومصدرًا لمعايير انتقاء ما تحتاجه الأمة. وفي زمن الانحدار بقيت هذه الثقافة أيضًا مانعًا من الانبهار بكل ما يصدر عن الغرب، إلى أن عاد الإسلام إلى مسرح السياسة بقوة في تركيا كما سنبين لاحقًا. فليس الأمر كما يصور لويس نوعًا من القصور الإسلامي في تعلم اللغات، بل هو موقفٌ لم يشعر فيه المسلمون أنهم بحاجةٍ ماسةٍ إلى لغة الآخر رغم تفوقه العسكري الذي لم يعن عندهم دائمًا تفوقًا حضاريًا أو ثقافيًا، فهذه مقولة لا تزال حتى الآن موضع نقاش.

من هذا المدخل نكون قد حددنا الإطار النقدي للنص الذي يملي فيه لويس على الأتراك والمسلمين ما عليهم فعله للحصول على الرضى الأوروبي حين يقول: ولكي يعزفوا في الجوقة الموسيقية الأوروبية، كان على الأتراك ومن خلفهم الشعوب الإسلامية الأخرى أن يتقنوا العزف على آلات جديدة، وأن يتعلموا ألحانًا جديدة ـ ألحانًا أوروبيةً مختلفةً تمامًا عن موسيقاهم. وتوجب عليهم، تحديدًا، تعلم اللغات الأوروبية والأحرف الغير مقدسة التي كتبت بها. وفي أزمنة مبكرة، لم يكن يعتقد بأن ذلك كان ضروريًا أو مرغوبًا فيه أيضًا. وفيما يتعلق بالحد الأدنى الضروري للتواصل اكتفى المسلمون بالاعتماد على رعاياهم من غير المسلمين أو على الأوروبيين الذين جاؤوا إليهم، إما بصفة لاجئين أو مغامرين، أو تجار أو مبعوثين. وفي بدايات العصور الوسطى، ترجم إلى اللغة العربية جزءًا كبيرًا من الأعمال الفلسفية والعلمية من اليونان الوثنية، على الرغم من عدم ترجمة أي شيءٍ من الأدب أو التاريخ اليوناني، وأصبحت هذه الأعمال جزءًا هامًا من الموروث الثقافي الإسلامي. ولم تكن ثمة حركة يمكن مقارنتها بما سبق للقيام بترجمة

نتاجات أوروبا المسيحية، مدعومة كما كانت بدمغة دين عدائي وباطل في نظر المسلمين. ومع وجود استثناءات قليلة جدًا غير ملحوظة، لم تترجم كتبٌ أوروبيةٌ إلى العربية الحديثة أو التركية أو الفارسية، وبمعزلٍ عن بعض البحارة والتجار ورجال آخرين من صغار المالكين الذين استخدموا نوعًا من اللغة الإيطالية المبسطة عرفت باللغة المشتركة، كان هناك القليل من المسلمين الذين استطاعوا أن يتكلموا أو يفهموا لغةً أوروبية، وعدد قليل ممن كان بإمكانهم أن يقرأوا كتابًا أوروبيًا[1].

4. الإعلام والصحافة:

لم يكن الإعلام في يوم من الأيام متحررًا من سلطة المال أو من مال السلطة، ولذلك فإن تحرر الإعلام وارتباطه بقيم الحرية والموضوعية ترافق في الأصل مع ثورات قوضت مفهوم السلطة كما مورس من قبل الملوك والطغاة. وهذا لا يعني في الأصل إلا انتقال الإعلام من سلطةٍ إلى سلطة. هذا في الداخل الأوروبي، أما في خارج السور الغربي «حيث البرابرة والتابعون»، فالصحافة كانت كأي سلاحٍ وسيلة الحرب الناعمة، لغسل الأدمغة واحتلال العقول، وهذا ما تلخصه مقالة عبد الرحمن فهمي عن تاريخ الصحافة في المصري اليوم، بأسلوب مصري محبب يقول:

«إنجلترا زمان كان اسمها (بريطانيا العظمى).. كانت إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس 24 ساعة.. من كندا إلى الهند مرورًا بمصر.. حتى عندما استولت على أستراليا قررت ضم القارة كلها إلى إنجلترا باعتبارها جزءًا منها.. لا مستعمرة مستقلة.. من أجل ذلك كانت لها

[1]- ص 63 - 64.

أقوى أسطول بحري في العالم لذا سميت (أميرة البحار). ثم قررت أن (الاحتلال) ليس احتلال الأرض بل احتلال الشعوب.. وأهم ما فى البشر هو العقل، لذا قررت طبع (أوراق) تجذب الناس فيشتري الناس هذه الأوراق التى ستغزو عقولهم ووجدانهم.. لتتطور الأمور فيما بعد لتصبح هذه الأوراق اسمها الصحف!! وظهرت أول جريدة بالمعنى الذى نعرفه الآن اسمها (التايمز) صدر أول عدد بالطريقة المعروفة الآن عام 1785.. وكلمة (التايمز) ترجمتها الحرفية بالعربية (الأوقات) ثم تطورت الترجمة لتصبح (الزمان).. وأصبحت كلمتا التايمز والزمان اسمًا للصحف التى صدرت بعد ذلك فى معظم أنحاء العالم. وكانت فرنسا ـ طول عمرها ـ تنافس إنجلترا فى محاولة سيطرتها على العالم.. احتلت فرنسا سواحل البحر الأبيض المتوسط كلها عدا مصر وفلسطين.. احتلت لبنان وسوريا وتونس والمغرب والجزائر.. وأنشأت فيها المطابع وأصدرت فيها الصحف باللغة العربية.. وكانت لبنان بالذات صاحبة أكبر عدد من الصحف. وبعد أن تولى محمد علي باشا الكبير السلطة بحوالي ربع قرن أصدر أول صحيفة مصرية عام 1828 التى تصدر حتى الآن باسم (الجريدة الرسمية) أو (الوقائع المصرية).. ثم حدث الهجوم الصحفي اللبناني بعد ذلك على مصر.. بشارة وسليم تكلا (الأهرام) 1875.. ثم دار المعارف (مطبعة تجارية لنشر العلم والثقافة في كل أنحاء العالم العربي) لصاحبها نجيب متري (أديب كبير وشاعر) 1890.. ثم دار الهلال (مجلة الهلال والمصور والاثنين والكواكب عام 1892 لصاحبها جورجي زيدان المؤرخ والقصصي الكبير).. ثم روز اليوسف لصاحبتها فاطمة اليوسف عام 1925.. والجورنال ديجيبت لإدجار جلاد مع (الزمان المسائية) 19

إبريل 1920. اللورد كرومر انزعج من الهجوم الثقافي الفرنسي فأنشأ جريدة المقطم (المسائية) 1899، أصدرها ثلاثة من كبار مثقفي العالم هم فارس نمر باشا ويعقوب صنوع وشاهين ماكريوس قبل أيامها: إذا كانت (الأهرام) أنشئت بحجارة من جبل المقطم فنحن أصحاب المقطم نفسه!!»[1].

تأمل في الصراع الإنكليزي الفرنسي على عقول الناس وكيف ترجم تنافسًا على إصدار الصحف التي تسوق لهذه الثقافة أو تلك، وكيف استخدم لبنان كمنصة انطلاقٍ فرنسيةٍ لإنشاء صحفٍ مصرية، وكيف سميت هذه الصحف بأسماءٍ منطلقة من التاريخ والتراث والآثار المصرية كالأهرام والمقطم، فيما شغل رئاسة تحريرها دعاة التغريب الكامل للعقل العربي والإسلامي.

ولذلك لا نستطيع إلا أن نوافق هذه المرة مع المستشرق لويس الذي اعتبر الصحافة من أهم وسائل «أوربة» العالم الإسلامي على حد تعبيره، وهنا ترد نكتة لطيفة تحتاج إلى تدقيق فيما يقول سنعرضها بعد قراءة النص:

«أوجد مجيء الصحف إلى بلاد الإسلام فهمًا جديدًا وإدراكًا جديدًا للأحداث، لا سيما في أوروبا، حيث كانت الحوادث الحاسمة تجري آنئذ. ودفعت الحاجة تلك الأحداث وشرحها إلى إيجاد لغات جديدة منها اللغات العربية والفارسية والتركية المعاصرة. وأدت أيضًا إلى ظهور شخصيةٍ جديدةٍ عجيبةٍ هي الصحافي الذي أصبح دوره في تطور العالم الإسلامي مهمًا للغاية. **أعطت فترة الحكم الأنجلو**

---

[1]- عبد الرحمن فهمي، المصري اليوم، 17/6/2014.

ـ فرنسي في الشرق الأوسط الصحف فترةً فاصلةً من الحرية النسبية، أسهمت إسهامًا ملحوظًا في نضجها وفي عام 1925، أسست تركيا محطة بثٍ إذاعي، وتبعتها في ذلك معظم الدول الأخرى في العالم الإسلامي. ودخل التلفزيون في الستينات من القرن العشرين وأصبح شائعًا أيضًا في العالم الإسلامي. وبخلاف الصحف، فإن البث الإذاعي والتلفزيوني لا يمكن إيقافه ومصادرته عند الحدود. وعلى الرغم من أن العديد من الصحافيين وأرباب العمل ما يزالون يتشبثون أو أنهم عادوا إلى الأهداف التي وضعها كاتب الافتتاحية العثمانية عام 1821، فإن المستمع والمشاهد في الوقت الحاضر لديه الخيار على الأقل لينتقي من بين العديد من الرسائل المؤيدة للحكم والرسائل الأجنبية. ويمكن اعتبار إمكانية وممارسة مثل هذه الخيارات أيضًا جزءًا من عملية أوربةٍ للعالم الإسلامي»[1].

النكتة التي أردت الإشارة إليها هي معرفة قدرٍ من حرية الصحافة النسبية في عصر الاستعمار «الإنكلو-فرنسي»، حيث المفروض أن الاستعمار هو قوة قمعية، ولكن عصور الاستبداد الشديد التي رزح تحتها العالم الإسلامي من زمن الأمويين إلى العثمانيين، جعلت من الحرية النسبية للصحافة كما تمارسها صحافةٌ موجهةٌ من المستعمر أداةً من أدوات الجذب لنمط الحياة الغربي الذي أصبح يرمز هذه المرة إلى التخلص من الاستبداد، يعني الحرية نفسها وظفت في مخطط المستعمر لمزيد من التبعية له. وهذا من الأمثلة الصارخة على الحرب الناعمة كما يعرّفها جوزيف ناي: إنها القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال. وهي تنشأ من

[1]- ص 67.

جاذبية ثقافة بلد ما، ومُثُله السياسية، وسياساته. فعندما تبدو سياستنا مشروعةً في عيون الآخرين، تتسع قوتنا الناعمة. ولقد كان لدى أمريكا الكثير من القوى الناعمة منذ زمن طويل. فكّروا في تأثير الحريات الأربع التي تبنّاها الرئيس فرانكلين روزفلت في أوروبا عند نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فكروا في الشباب الذين كانوا خلف الستار الحديدي وهم يستمعون إلى الموسيقى الأمريكية ونشرات أخبار إذاعة أوروبا الحرة؛ والطلبة الصينيين وهو يرمزون في احتجاجاتهم في ساحة تيانانمين بخلق نسخة من تمثال الحرية؛ وفي الأفغان المتحررين حديثًا في عام 2001 وهم يطلبون نسخةً من لائحة الحقوق؛ وفكروا في الشباب الإيرانيين اليوم وهم يتفرجون خلسةً على أشرطة الفيديو الأمريكية الممنوعة وما تذيعه تلفزيونات الأقمار الصناعية في داخل خصوصيات بيوتهم، فهذه كلها أمثلةٌ من قوة أمريكا الناعمة، فعندما تتمكّن من جعل الآخرين يعجبون بمُثُلك ويريدون ما تريد، فإنك لن تضطر إلى الإنفاق كثيراً على العصي والجزرات (أي على عوامل الإرغام والإغراء) لتحريكهم في اتجاهك، فالإغراء أكثر فاعليةً من الإرغام على الدوام، وكثير من القيم مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وإتاحة الفرص للأفراد لها قدرة عميقة على الإغراء. وكما قال الجنرال ويسلي كلارك، فإن القوة الناعمة «قد أعطتنا تأثيراً أبعد بكثير من الحافة الصلبة لسياسات ميزان القوى التقليدية»، ولكن الجاذبية يمكن أن تنقلب إلى نفور إذا تصرفنا بغطرسةٍ ودمرنا الرسالة الحقيقية لقيمنا الأعمق[1].

[1]- جوزيف س. ناي، القوة الناعمة، تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان، نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي، الطبعة العربية الأولى 1428هـ - 2007م، مكتبة العبيكان 1428هـ، ص 12 - 13.

هنا أيضًا نلاحظ كيف لعبت «حريات روزفلت الأربع»[1] دورًا أساسيًا في نشر الانبهار بالثقافة الأميركية، بعد الحرب العالمية الثانية. ومن هنا من إمكانية توظيف «القيم ضد نفسها» يعني الحرية في خدمة الاستعمار، أصبح كل شيء متاحًا ومباحًا في إعلام اليوم حتى ما يسميه جماعة المحافظين الجدد بالكذب «النبيل».

في الخلاصة، نعم وبكل أسف كان الإعلام ولا يزال من أفعل أدوات التغريب والاستتباع، التي تستكمل عمليات الإمساك بالاقتصاد والثقافة والإرادة السياسية، ولم تكتمل الحلقة إلا عندما دخل التغريب إلى التربية والتعليم.

5. التعليم والعدل والأحوال الشخصية:

مع التعليم تتحول عملية العلمنة إلى مستقبلٍ ويعاد إنتاج الأجيال على أسسٍ بعيدة عن هويتها الحضارية، وعندما يصل الأمر إلى النظام الحقوقي نصبح أمام منظومة قيمٍ مختلفة عما يتلاءم مع الشريعة الإسلامية، سواء في كلياتها أو جزئياتها. هنا يزداد إعجاب لويس بأتاتورك لأنه اعتمد العلمنة الشاملة وليس الجزئية إذا تبنينا مصطلحات المفكر عبد الوهاب المسيري، فما هو الفرق بين العلمانيتين؟:

«العلمانية التي تحققت في الواقع تعني أن ثمة انتقالاً من الإنساني إلى الطبيعي المادي، أي من التمركز حول الإنسان إلى التمركز حول الطبيعة، أي الانتقال من تأليه الإنسان وخضوع الطبيعة إلى تأليه الطبيعة وإذعان الإنسان لها ولقوانينها ولحتمياتها، أي إن هذه العلمانية تشكل سقوطًا في الفلسفة المادية.

---

[1]- وهي: حرية التعبير، حرية العبادة، حرية الإرادة، الحرية من الخوف، عرضها روزفلت سنة 1941 في خطاب حال الأمة.

وانطلاقًا من هذا قمت بالتمييز بين ما أسميه «العلمانية الجزئية» التي يمكن أن أطلق عليها «العلمانية الأخلاقية» أو «العلمانية الإنسانية» وهي «فصل الدين عن الدولة» من ناحية، ومن ناحية أخرى ما أسميه «العلمانية الشاملة» وهي رؤيةٌ شاملةٌ للكون بكل مستوياته ومجالاته، لا تفصل الدين عن الدولة وعن بعض جوانب الحياة العامة وحسب، وإنما تفصل كل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية عن كل جوانب الحياة العامة في بادئ الأمر، ثم عن كل جوانب الحياة الخاصة في نهايته، إلى أن يتم نزع القداسة تمامًا عن العالم، بحيث يتحول العالم (الإنسان والطبيعة) إلى مادة استعمالية.

وهي رؤية شاملة، لأنها تشمل كلًا من الحياة العامة والخاصة، بحيث تتساوى كل الظواهر الإنسانية والطبيعية وتصبح كل الأمور مادية. إن العالم من منظور العلمانية الشاملة (شأنها في هذا شأن الفلسفة المادية) خاضع لقوانين مادية كامنة فيه لا تفرق بين الإنسان وغيره من الكائنات. كل هذا يعني نزع القداسة عن الطبيعة والإنسان وتحويلهما إلى مادة استعمالية، يوظفها القوي لحسابه.

والعلمانية الشاملة بطبيعة الحال لا تؤمن بأية معايير أو مطلقات أو كليات، فهي لا تؤمن إلا بالنسبية المطلقة، بل إنني أذهب إلى أن ثمة ترادفًا بين العلمانية الشاملة والرؤية الداروينية الصراعية، ولذا أسميها العلمانية المادية أو العلمانية المنفصلة عن القيمة أو العلمانية الداروينية.

إذ إنه في غياب المعايير التي تتجاوز الذات الإنسانية تظهر آلية واحدة لحسم الصراع وهي القوة، ولذا نجد أن البقاء للأقوى، ولعل

المنظومة الداروينية الصراعية هي أقرب المنظومات من نموذج العلمانية الشاملة.

والعلمانية ليست ظاهرةً اجتماعيةً أو سياسيةً محددةً واضحة المعالم تتم من خلال آليات واضحة (مثل إشاعة الإباحية) يمكن تحديدها بدقة وبساطة، كما أنها ليست ـ كما يتصور البعض ـ أيديولوجيةً، ولا حتى مجموعةً من الأفكار التي صاغها بعض المفكرين العلمانيين الغربيين، (وأن هذه الأفكار نشأت في أوروبا بسبب طبيعة المسيحية) باعتبارها عقيدةً تفصل الدين عن الدولة وتعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله.

وللتحقق من معدلات العلمنة في مجتمع ما، فإن على الباحث أن يتناول عمليات العلمنة الواضحة وآلياتها المباشرة ومؤشراتها الظاهرة، فإن وجدها، صُنِّف المجتمع باعتباره مجتمعًا علمانيًا، وإن لم يجدها فهو، بكل بساطة، مجتمع إيماني! وانطلاقًا من هذا التصور الاختزالي تصبح مهمة من يود التصدي للعلمانية هي البحث عن هذه الأفكار العلمانية والممارسات العلمانية الواضحة، وعن القنوات التي يتم من خلالها نقلها. ومهمة من يبغي الإصلاح هي ببساطة استئصال شأفة هذه الأفكار والممارسات، عن طريق إصدار تشريعاتٍ سياسيةٍ معينة، وفرض رقابةٍ صارمةٍ على الصور والأفكار الواردة من الخارج.

إن من يدرس ظاهرة العلمانية باعتبارها مجموعةً من الأفكار المحددة والممارسات الواضحة، يتجاهل الكثير من جوانبها وبالتالي يفشل في رصدها، إن مصطلح «علمانية» كما هو متداول لا يشير إلا إلى هذه الجوانب الواضحة والظاهرة التي أشرنا إليها، فهو دالٌّ قاصر عن الإحاطة بمدلوله. فالعلمانية ثمرة عملياتٍ كثيرةٍ متداخلة، بعضها

ظاهرٌ واضحٌ والآخر بنيويٌ كامن، وتشمل كل جوانب الحياة العامة والخاصة، الظاهرة والباطنة، وقد تتم هذه العمليات من خلال الدولة المركزية، بمؤسساتها الرسمية، أو من خلال قطاع اللذة من خلال مؤسساته الخاصة، أو من خلال عشرات المؤسسات الأخرى (ومنها المؤسسات الدينية) أو من خلال أهم المنتجات الحضارية أو أتفهها.

ولذا فدائمًا ما أشير إلى ما أسميه «العلمنة البنيوية الكامنة» إلى وصف ما أتصور أنه أهم أشكال العلمنة وأكثرها ظهورًا وشيوعًا التي تتسرب لنا، وتتغلغل في وجداننا، دون أي شعور من جانبنا، من خلال منتجاتٍ حضاريةٍ يوميةٍ وأفكار شائعةٍ وتحولاتٍ اجتماعية تبدو كلها بريئةً أو لا علاقة لها بالعلمانية أو الإيمانية.

إن بعض المنتجات الحضارية التي قد تبدو بريئةً تمامًا ومجرد تسليةٍ مؤقتةٍ تؤثر في وجداننا وتُعيد صياغة رؤيتنا لأنفسنا وللعالم، إذ إن أولئك الذين يرتدون التِّيشيرت، ويشاهدون الأفلام الأميركية (إباحيةً كانت أم غير إباحية) ويسمعون أخبار وفضائح النجوم ويتلقفونها، ويشاهدون كمًا هائلاً من الإعلانات التي تغويهم بمزيد من الاستهلاك، ويهرعون بسياراتهم من عملهم إلى محلات الطعام الجاهز، وأماكن الشراء الشاسعة، يجدون أنفسهم يسلكون سلوكًا ذا توجُّهٍ علماني شاملٍ ويستبطنون عن غير وعي مجموعةً من الأحلام والأوهام والرغباتٍ هي في جوهرها علمانيةً شاملةً دون أية دعاية صريحة أو واضحة. وربما كان بعضهم لا يزال يقيم الصلاة في مواقيتها ويؤدي الزكاة. ونظرًا لعدم إدراك البعض لأشكال العلمنة البنيوية الكامنة هذه، فإنه لا يرصدها. ولذا، يُخفق هذا البعض في تحديد مستويات العلمنة الحقيقية.

وعلى هذا، فقد يُصنَّف بلد ما باعتباره إسلاميًا (مثلًا) لأن دستور هذا البلد هو الشريعة الإسلامية، مع أن معدلات العلمنة فيه قد تكون أعلى من بلد دستوره ليس بالضرورة إسلاميًا، ولكن معظم سكانه لا يزالون بمنأى عن آليات العلمنة البنيوية الكامنة التي أشرنا إليها»[1].

هذا النوع من العلمانية الشاملة المادية الشرسة هو الذي يعتقد لويس أنه يتكفل باقتلاع «الإسلام» من جذوره، ولكن كما اتضح فيما بعد، بقيت جوانب من حياة الأتراك بعيدةً عن متناول عمليات العلمنة الشاملة، واضطر الجيش للتدخل أكثر من مرة لحراسة العلمنة أمام نهوض التيارات الإسلامية من جديد، وإن كانت هذه التيارات أرادتها علمنةً جزئيةً لا شاملةً وتعاملت مع الواقع التركي الجديد ببراغماتية واضحة.

لا يخفي لويس سعادته من تعطيل الشريعة في مجالات التعليم والعدل والأحوال الشخصية، محاولًا تكريس الوهم الذي شاع فيما بعد عبر ربط أي عملية تغريب بالتقدم والتحديث.

«كانت المدارس، وبعدها بقليل، الكليات جزءًا مركزيًا من النظام التعليمي الإسلامي التقليدي، تعود في معظمها إلى البدايات. وهيمن الدين على التعليم الذي كان يقدمه ويديره في جله رجال الدين المحترفون. وتطلب الجيش الجديد، والمحاكم الجديدة، والإدارة الجديدة في عصر الإصلاح نوعًا جديدًا من الموظفين، ومدارس جديدةً كي تدربهم وتعلمهم. كان يدير هذه المدارس مدراء وأساتذة، يكادون يشابهون نظراءهم الأوروبيين باطّراد، وشكلوا مع الصحفيين

---

[1]- انظر: عبد الوهاب المسيري، العلمانية، النظرية والتطبيق. بتصرف

والمحامين الطليعة الفكرية العلمانية الفاعلة. وبتحديث العدل والتعليم، وهما الحقلان اللذان لم يكن ممكنًا تحدي سيطرة رجال الدين فيهما، نتج عن ذلك فقد أولئك العلماء قدرًا كبيراً من قوتهم. وحتى في معقلهم الأخير، قانون الشريعة للأحوال الشخصية فقد خف تأثيرهم بفعل الحكومات التحديثية، ثم بإلغائه رسميًا في الجمهورية التركية»[1].

6. التبعية والاستقلال:

تشكل الرابطة الإسلامية بأي شكل من أشكال التعبير عنها هاجسًا يؤرق المستشرق، وكثيراً ما أشار إلى منظمة التعاون الإسلامية بوصفها منظمةً فريدةً من نوعها في العالم، حيث تضم دولًا مختلفةً في أنظمتها واتجاهاتها ولكن تشكّل فيما بينها منظمةً على أساس الرابطة الإسلامية فقط.

نحن نعلم من جهتنا مقدار تهافت تأثير هذه المنظمة على مصير المسلمين وقضاياهم، ولكن حتى هذا الحد الأدنى من التنسيق بين الدول على أساسٍ إسلاميٍ يشكّل هاجسًا مخيفًا، بسبب إمكانية تطوره في حال انفلاته من الهيمنة... ولذلك فإن لويس لا يكتفي بالاحتفال بموت احتمال توحد المسلمين وإنما أيضًا يسوق الصورة التي يجب أن تكون عليها الدول الإسلامية، منبهًا إلى ضرورة أن تكون علمانيةً متغربةً ومنغلقةً على نفسها ليس لديها أي طموح باستعادة الدولة الإسلامية العابرة للحدود، ولا حتى بناء علاقاتٍ على أساس الرابطة الإسلامية مهما كان مستوى هذه العلاقة. وفي سياق

[1]- ص 68.

الحديث عن الدول المثال ينتهز الفرصة لتمرير دعايةٍ عن ديمقراطية «الكيان الصهيوني» أيضًا في إطار يجعل الدفاع عن إسرائيل دفاعًا عن الديمقراطية:

«ويتضح من استعادة الأحداث الماضية أن الوحدة الإسلامية السياسية الشاملة إبان فترة الحرب كانت قضيةً ميؤوسًا منها. دولتان إسلاميتان فقط كانتا مستقلتين بحق هما تركيا وإيران، وكلاهما كان يحكمه حكام ينتهجون ميولاً غربيةً وتحديثية، وينكرون كل المغامرات وراء حدودهما. وكان النموذج الذي قدماه والمثال الذي ضرباه عبارةً عن الدولة ـ الأمة العصرية التي تمتد على ذاتها وتلتزم بالسعي للحاق بالحضارة الحديثة للغرب وليس معارضتها. بقيت تلك سياسة الجمهورية التركية، وسياسة إيران حتى وقت ثورة عام 1979. ولكن ظهرت دولٌ جديدةٌ إثر إعادة ترتيب الشرق الأوسط بعد الحرب، كان لدى بعضها طموحات تجاوزت حدودها. ولجأت في سعيها إلى متابعة هذه الطموحات المتصارعة إلى النداءات الدينية فضلاً عن النداءات القومية... ليس من السهل تقويم القوى النسبية للأصوليين الإسلاميين وغرمائهم المعتدلين أوالحداثيين. ثمة بلدٌ مسلمٌ واحدٌ فقط، وهو تركيا، تجري فيه انتخاباتٌ نظامية، تتنافس فيها أحزابٌ مختلفة، وتقوم بحملاتها الانتخابية بحرية، ويمكن أن تسقط فيها الحكومات، وتستبدل بعمليات ديمقراطية، ليس مرةً واحدةً فقط، كما حدث في أماكن أخرى، بل بصورةٍ اعتيادية. وفي المناطق التي تحتلها إسرائيل تجري الانتخابات من وقتٍ لآخر لهيئات مدنية، وحرفية وأكاديمية، حيث يتنافس المرشحون القوميون واليساريون والأصوليون ضد بعضهم بعضًا. وتمثل هذه الانتخابات على نحوٍ

استثنائيٍ قياسًا للرأي والتغيير السائدين هناك. أما في معظم البلدان الأخرى، فيتم تجنب الانتخابات، أو السيطرة عليها، أو تجاهلها»[1].

إلى هنا يتبين أن لويس يتعمد تجاهل الانقلابات العسكرية في تركيا ويخفف من حدة سلطة العسكر، ليقدم للقارئ الغربي صورةً ناصعةً عن تجربة أتاتورك العظيم الذي أطاح بكل ما يرمز إلى الهوية الإسلامية للدولة، والتحق بركب الحضارة الغربية بلا ترددٍ مع إشاراتٍ طفيفةٍ إلى مقدار البطش الذي احتاج إليه لفرض هذه التوجهات وتجاهل شبه تام لحجم المعارضة الإسلامية التي كان يقودها أمثال بديع الزمان (سعيد النورسي) في ذروة سيطرة مصطفى كمال على مقاليد الحكم.

[1]- ص 214 - 223 بتصرف.



أتاتورك وخصومه

تمهيد:

العلمانية في تطبيقاتها أنواعٌ ومستويات، فمن ناحية أنواعها نجد مثلاً أن العلمانية الأميركية متعايشةٌ مع الإنجيلية الصهيونية لتوظيف المشاعر الدينية لأغراض سياسية، أما العلمانية الفرنسية فأكثر عداء للدين بالمطلق ومن هذا النوع الأخير كانت علمانية أتاتورك. ومن ناحية مستوياتها مر معنا أنها جزئية وشاملة ومن الواضح أن أتاتورك كان يريدها شاملة...

لم يكن واردًا أن تنجح عملية السحق والمحق للإسلام في فترةٍ زمنيةٍ وجيزةٍ نسبيًا، ولذلك ما إن مات الرجل حتى شهد العقد الذي تلا موته صحوةً إسلاميةً بدأت خجولةً ثم تنامت لتنتج ظاهرة نجم الدين أربكان.

في هذه المعركة أيضًا نجد لويس يختزل المعارضة لأتاتورك من منطلقٍ إسلامي بكلمة «رجعية»، علمًا أن هذه المعارضة الإسلامية بالذات من سعيد بيران إلى سعيد النورسي إلى أربكان أنتجت نموذجًا تركيًا خاصًا أُطلق عليه فيما بعد لقب الإسلام التركي.

هنا يبرز الحماس عند لويس لتطويق ردود الفعل على حركة أتاتورك

حتى لا تخدش التجربة بعين القارئ الذي يفترض أن يخرج من كتابات لويس معجبًا بذلك البطل العظيم.

فيما يأتي من المبحث نقدم الصورة التي يحرص على رسمها لويس وما يقابلها من حقائق تاريخية سواء عن الأحداث أو الأشخاص.

1. معاهدة لوزان 1923:

يُجمع الباحثون في التاريخ التركي من موقع موالٍ أو محايدٍ أن معاهدة سيفر 1920 ومن بعدها لوزان 1923 رسمت حدود تركيا كما هي الآن بعد أن حسّنت لوزان شروط معاهدة سيفر من غير أن تتمكن تركيا من استعادة مناطق واسعة كانت تسيطر عليها.

تقول الباحثة الفلسطينية أماني السنوار: «تاريخيًا فقد أبرمت المعاهدة عام 1923 حين استطاعت تركيا على خلاف الدول المنهزمة في الحرب العالمية الأولى إعادة التفاوض حول اتفاقيات ما بعد الحرب، فقد رفضت الحركة القومية بقيادة أتاتورك اتفاقية «سيفر» (1920) التي وضعت شروطًا مذلّةً على الدولة العثمانية، وجرّدتها من الكثير من الأراضي، وتعهدت بإنشاء دولةٍ كرديةٍ ضمن حدود تركيا المعروفة اليوم، إضافةً إلى منح أجزاءٍ من أراضيها لليونان وبعض الدول الأوروبية».

وأردفت: «وكنتيجةٍ لحرب الاستقلال التي قادها أتاتورك، استطاع هو وعصمت اينونو تحسين شروط معاهدة «سيفر» والوصول إلى معاهدة «لوزان» التي تنازلت فيها تركيا عن قبرص وعن الأراضي العربية العثمانية، مقابل الاعتراف بجمهورية تركية علمانية في الأناضول وما حولها، ومنع قيام دولةٍ كردية، وبذلك أصبحت حدود تركيا هي ما نعرفه اليوم»[1].

[1]- https://arabi21.com/story.

ومن جهتها تشير منال صالح في كتابها عن نجم الدين أربكان إلى أن معاهدة لوزان هي المعاهدة التي أبرمت عام 1923 وتضمنت شروط كرزُن الأربعة (قطع كل صلة بالإسلام، إلغاء الخلافة، إخراج أنصار الخلافة والإسلام، اتخاذ دستور مدني بدلاً من دستور تركيا القديم) وذلك نقلاً عن الطحان، الحركة الإسلامية، [ص 106][1].

وفي نهاية سبتمبر (أيلول) الماضي انتقد أردوغان المعاهدة قائلاً إن «خصوم تركيا» أجبروها على توقيع معاهدة سيفر عام 1919 وتوقيع معاهدة لوزان 1923، وبسبب ذلك تخلت تركيا لليونان عن جزر في بحر إيجة «رغم أن الصرخة من هناك تسمع على الشواطئ التركية.. هناك توجد مساجدنا ومقدساتنا. هذه المشكلة ظهرت بسبب الذين جلسوا خلف طاولة المفاوضات في لوزان ولم يتمكنوا من الدفاع عن حقوقنا»، في إشارةٍ إلى مؤسس الجمهورية التركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك والرئيس الراحل عصمت أينونو ورفاقهما[2].

وعلى ذلك فإن المعاهدة أعادت حصر تركيا العثمانية في حدودها الحالية بعد التخلي عن أراضٍ عربية وجزر إيجه، ولم تكتفِ بذلك وإنما وضعت لأتاتورك برنامج التخلص من الهوية الإسلامية الذي نفذ بكل شراسة فيما بعد. هذا في التاريخ، لنسمع الآن ما يقوله لويس عن هذه المعاهدة:

«افتُتح مؤتمر السلام في لوزان في 20 نوفمبر 1922. وتلته عدة شهور من الجدل الدبلوماسي، حتى تم توقيع المعاهدة في نهاية المطاف في

---

[1]- منال الصالح، نجم الدين أربكان، ص 65.

[2]- جريدة الشرق الأوسط، 22 أكتوبر 2016، العدد 13843.

24 يوليو1923. وتكمن أهميتها الرئيسية بالنسبة لتركيا في إعادة إرساء السيادة التركية الكاملة وغير المجزأة على كل الأراضي التي تضمها الجمهورية التركية في الوقت الحاضر تقريبًا. في الوقت نفسه ألغيت الامتيازات الأجنبية، التي أثارت الاستياء لمدةٍ طويلةٍ باعتبارها رمزًا للدونية والتبعية. وهكذا نجحت تركيا وحدها من بين القوى المهزومة في الحرب العالمية الأولى، في النهوض من بين أنقاضها، وترفض السلام المفروض الذي فرضه المنتصرون، وتضمن قبول شروطها الخاصة. حيث كانت معاهدة لوزان تمثّل في أساسها اعترافًا دوليًا بالمطالب الواردة في الميثاق الوطني التركي. لقد تم كسب المعركة العسكرية، وتم تحقيق البرنامج السياسي للقوميين، وكان قد اعترف بهم العالم في معاهدة دولية. فما الذي كان ينبغي القيام به بعد ذلك؟ في جوابه عن هذا السؤال أظهر مصطفى كمال عظمته الحقيقية»[1].

عن أي سيادةٍ نتكلم وقد تخلّت الدولة عن أراضٍ كانت تسيطر عليها، والتزمت بالتخلص من هويتها لتدمج كليًا في الفضاء الغربي وتنسلخ عن تاريخها وثقافتها؟ وما هو جانب العظمة في أن نذهب مع المنتصر الأوروبي إلى النهاية ونلبي شروطه لنضمن بقاءنا على رأس السلطة؟ لقد قالها لويس في أكثر من مكان «إذا لم تستطع هزيمتهم انضم إليهم»، وأقر بأن أتاتورك قد قام بذلك بالفعل.

2. هل كان أعداء أتاتورك رجعيون:

ما تحدثنا عنه سابقًا عن علمانية شاملة معادية للإسلام وصل إلى حد اعتبار الحضارة فقط «حضارة أوروبا» عند أتاتورك وأتباعه، يتحدث

[1]- ظهور تركيا الحديثة، ص 310.

لويس عن هذه القناعة التي رسخت في أوج عملية المسخ الحضاري لتركيا لدى جماعة المتغربين:

«وبالفعل كان يوجد في فترة «تركيا الفتاة» بعض المتغربين الذين كانت لديهم قناعةٌ راسخةٌ أكثر ورفضوا إمكانية وجود حضارة إسلامية منفصلة، حديثة ولكنها متمايزة. «فالحضارة تعني الحضارة الأوروبية» كما كتب عبد الله جودت خلال عام 1911. كان مصطفى كمال يتّفق تمامًا مع نفس الرأي. وتحدّث إلى المجلس في نوفمبر 1924. وبعد أن سنّ القوانين ضد الثيوقراطية ودخل حيّز التنفيذ، أشار هو إلى ذلك قائلًا: «إن الأمة التركية قد أدركت بفرحٍ عظيمٍ أن العقبات التي استمرّت لعدة قرون ومنعت تركيا من الالتحاق بركبِ الأمم المتحضّرة والسير على طريق التقدّم، قد أزيلت. ويقول في مناسبة أخرى: الشعوب غير المتحضّرة محكومٌ عليها أن تبقى تحت أقدام تلك الشعوب المتحضّرة». وكانت الحضارة تعني الغرب، والعالم الحديث الذي يجب أن تصبح تركيا جزءًا منه لكي تبقى، قرّرت الأمة في النهاية أن تحقّق، شكلًا ومضمونًا تمامًا وكليًا، الحياة والوسائل التي تكفل الحضارة المعاصرة لجميع الدول عمومًا»[1].

على هذا الأساس أصبح كل ما عدا التحضر الأوروبي رجعيةً وتخلفًا، وعلى طريقة الإرهاب الفكري، انقض الحكم على كل ما لا يلائم الوصفة الأوروبية، سواء كان صحيحًا أو خطأً، دينًا أو تقاليدَ، عاداتٍ أو زيًا، ليلحق بركب «التقدم والحضارة»، وتتكرر كلمة الجهل والرجعية على لسان أتاتورك ليتم اختزال أي معارضة بهذه الصفة.

---

[1]- المصدر نفسه، ص 323 - 324.

في 8 أبريل 1923 نشرت وثيقة من تسع مواد. وهي تعد تكرارًا لوجهات نظره حول السيادة الشعبية والحكومة النيابية، وإلغاء السلطنة، ومن ثم انتقل إلى رسم عددٍ من الإصلاحات الضرورية، ولا سيما في المسائل المالية والإدارية. **وفي خطاب له عام 1927م، أشار كمال إلى هذا البيان قائلًا:**

«احتوى هذا البرنامج في الأساس على كل ما قمنا بإنجازه وتطبيقه حتى اليوم. ومع ذلك، لم تكن بعض القضايا المهمة والأساسية مدرجةً ضمن البرنامج، مثل إعلان الجمهورية، وإلغاء الخلافة، وقمع وزارة الشريعة، وإغلاق المدارس الدينية والتكايا، وإدخال ارتداء القبعة... لم أكن أعتقد أنه من الحق تقديم هذه القضايا في البرنامج وإدخالها قبل الأوان، كي تمنح الجهل والرجعية الفرصة لتسميم الأمة بأسرها. بسبب أنني كنت متأكّدًا من أن هذه القضايا سوف تحل في الوقت المناسب، وسوف يكون الشعب مسرورًا في النهاية»[1].

هذا هو المسار بوضوحٍ فما الذي خسرته تركيا؟ وما الذي كسبته بموضوعية، بعد أن تغيرت بشكل عميق يصعب تجاهله، سواء على صعيد مكانتها في العالم الإسلامي، أو وحدتها الوطنية أو مواكبتها لركب التقدم بالفعل، خاصةً وأنها تعود اليوم لتطرح على العالم الإسلامي نوعًا جديدًا من التتريك.

أ. مسألة الخلافة:

لا نتناول هنا مسألة الخلافة دفاعًا عنها، فلم يكن وضع الأتراك تحت ظل الخلافة العثمانية مما يستحق أن تدافع عنه، ولكن على كل

[1]- المصدر نفسه، ص 315.

حال كانت الخلافة قد منحت الترك على مدى قرونٍ تلك المرجعية الرمزية في العالم الإسلامي التي رفعت من شأن القومية التركية تجاه بقية القوميات، من هذه الزاوية بالذات اعتُبر تخلّي تركيا عن الخلافة انقطاعًا عن مكانتها الرمزية وارتباطها ببقية الأمة الإسلامية، بحيث تقلصت إلى كيانٍ وطنيٍ ملحقٍ بالغرب بعد أن تخلت عن الكفاح من أجل اجتراح تجربةٍ حضاريةٍ تجمع بين الأصالة الإسلامية والانفتاح على تجارب العالم غربيةً كانت أو شرقية...

كان مصطفى كمال ملتفتًا إلى أن التغريب لن يكتمل إلا بالفصل التام مع بقية العالم الإسلامي، ومن هنا فإن نصوصه كانت تحرض على بقية القوميات بدون تردّدٍ لشد العصب الطوراني، وكانت النتيجة انفصالاً عن الخارج الإسلامي، ثم حربًا على الأكراد حتى ولو كانت ثورتهم مع الشيخ سعيد بيران تستهدف الانتقام للخلافة...

هنا يحدّثنا لويس عن القطع مع الذات في مسألة الخلافة:

«أثارت مسألة الخلافة اهتمامًا كبيراً في أماكن بعيدةٍ خارج حدود تركيا، وفتحت الباب لإثارة مناقشاتٍ متطلّعة قلقة متلهفة للاستعلام حول نيات النظام الجمهوري، ولا سيما في الهند. وقد تعرّضت الأخيرة لتعليقات حادة من كمال، حيث قال: أولئك الذين هاجموا الخلافة لم يكونوا غرباء عنها... فقد كانوا هم الشعوب الإسلامية، الذين حاربوا ضد الأتراك تحت العلم البريطاني في مضيق الدردنيل، في سوريا، والعراق»[1].

كان الاعتراض الرئيسي على الجمهورية، من جانب المحافظين

[1]- المصدر نفسه، ص 318 - 319.

المعارضين لها في تركيا، يتمثّل في أنها سوف تعرّض صلات الشعب التركي بكل ماضيه الإسلامي والإمبراطوري الخاص به للخطر، وبشكل أكبر علاقته مع العالم الإسلامي الذي كانت تتزعمه لفترة طويلة. كان من المحتم أن تلتف القوى التقليدية حول شخص الخليفة، فهو يمثل رمزاً حيًا يدلّ على مدى إخلاصهم تجاه كل منهما. **وكان الخليفة، عبد المجيد، حسب كل الروايات، رجلاً معتدلاً ومثقفًا، ومع ذلك فقد رأى نفسه ملائماً للقيام بهذا الدور، وفي يناير 1924 تعرّض لتأنيبٍ لاذعٍ من رئيس الجمهورية:**

«يبدو أن الخليفة يحذو حذو أسلافه السلاطين في الحياة الداخلية وبشكلٍ أكبر في الحياة الخارجية بصفة خاصة... ونحن لا يمكننا التضحية بجمهورية تركيا من أجل أية مجاملة، أو سفسطة. ويجب أن يعرف الخليفة بالضبط من هو وما منصبه ويجب أن يرضى بهذا»[1].

وكان اهتمام المسلمين الهنود بالخلافة، فيما يبدو، السبب الذي فجّر الأزمة التي انتهت بإلغاء الخلافة. ففي يوم 24 نوفمبر 1923 نشرت ثلاث صحف يومية كبرى في إستنبول نصّ رسالةٍ موجّهةٍ إلى عصمت باشا، وموقّعة من قبل اثنين من قادة المسلمين الهنود البارزين، الآغا خان وأمير علي، وأشار الموقعان إلى أن فصل الخلافة عن السلطنة قد زادت أهميته بالنسبة للمسلمين بشكل عام، وتوسلا إلى الحكومة التركية أن تقيم الخلافة «على أساس يجعلها تحظى بثقة الدول الإسلامية واحترامها، ومن ثم تمنح الدولة التركية قوةً ووقارًا فريدين لا نظير لهما»[2].

---

[1]- المصدر نفسه، ص 319.

[2]- المصدر نفسه، ص 319.

اتفقت رؤية مصطفى كمال مع خصومه فيما يتعلّق بأن الخلافة حلقة الوصل بين الماضي والإسلام. وهذا بالضبط السبب الذي جعله مصممًا على تحطيمها[1].

وبالفعل انتهى ارتباط تركيا بمركز الخلافة حتى بالمعنى الرمزي، وامتنع إمكان إعادة هذه المكانة فيما بعد، هنا نجحت بالفعل عملية مسخ الهوية وسلخ الانتماء وتكفلت التداعيات المستقبلية بإنتاج أزمات واستفحالها في الداخل ولا سيما أزمة العلاقة مع الكرد التي كانت ولا تزال تؤرق الحكام الأتراك إلى اليوم.

يجب التفكر هنا في الخدمة التي كانت تقدمها الرابطة الإسلامية للداخل التركي حتى على المستوى الوطني، فقد كانت هي المانع الأساس من تفجر الحروب الإثنية ولكن عملية التفسيخ الغربية عندما تبدأ فمن الصعب أن تقف عند حد معين.

ربما لذلك لجأت القيادات الكردية إلى الدفاع عن الخلافة بثورة ضمت بحسب المصادر أكثر من قوميةٍ منها الشركس والعرب.

ويشير المعاصرون لما يُسمى بـ«ثورة الشيخ سعيد» في عام 1925 إلى أن الشيخ لم يحمل فكرة الانفصال عن تركيا وتأسيس الدولة الكردية، بل كان يسعى إلى إعادة إحياء روح الخلافة بعد إلغائها وإعلان الجمهورية التركية وجمع شعوب المنطقة على أساسٍ ديني وليس على أساسٍ قومي، حسبما أورد المؤرخ التركي والنائب من حزب العدالة والتنمية عن ولاية دياربكر التركية عبد الباقي أردوغموش في مقال له في مجلة التاريخ العميق (Derin Tarih).

---

[1]- المصدر نفسه، ص 319.

وقّع مؤسّسُ الجمهورية التركية «مصطفى كمال أتاتورك» على وثيقة توافقٍ مع الأكراد، تؤكّد على أنّ الأكراد والأتراك يشكلون العناصر الإسلامية الأساسية في بلاد الأناضول، وعلى ذلك يتم إعادة تأسيس دولة بلاد الأناضول على أساسٍ دينيٍ وحدويٍ يجمع الطرفين، وما تزال هذه الوثيقة التي صدرت في 27 حزيران/ يونيو 1920 بتوقيع أتاتورك نفسه موجودةً في أرشيف الرئاسة التركية، ولكن يشير أردوغموش إلى أن أتاتورك بعد تأسيس الجمهورية أقصى كافة القوميات الأخرى، وتغاضى عن أساس الوحدة الإسلامية واعتمد القومية التركية مرجعًا لتأسيس الجمهورية التركية العلمانية، الأمر الذي شكل دافعًا للشيخ سعيد للتمرد ضد الدولة الجديدة.

انضم عددٌ كبيرٌ من ذوي الأصول التركية إلى حركة الشيخ سعيد، لإيمانهم بهدفه وهو منع زوال الخلافة ومنع مؤسسي الجمهورية التركية من إقصاء الدين. ويشير أردوغموش إلى أن تصوير كتب التاريخ الصادرة عن مطابع السنوات الأولى للجمهورية عصيانَ الشيخ سعيد على أنه عصيان انفصالي أمر طبيعي، لكونه يكشف انحراف مؤسسي الجمهورية التركية عقب انتهاء حرب التحرير.

بدأ تمرد الشيخ سعيد مطلع شباط/ فبراير عام 1925 في ناحية «إيبيل» التابعة لمدينة «دجلة» في ولاية ديار بكر، وصف الشيخ الجمهورية التركية بالطاغوت الذي هدم ركائز الخلافة الإسلامية، ولا بد من التمرد ضدها لإعادة تأسيس الخلافة الإسلامية في بلاد الأناضول، ولاقى الشيخ سعيد دعمًا كبيراً من بعض عشائر جنوب شرقي تركيا، ولكنه فشل بعد إعلان الحكومة التركية حالة الطوارئ في المناطق التي ظهر فيها والقضاء عليه بحلول نهاية نيسان/ أبريل من العام نفسه.

ولا زال بعض المؤرخين يصفون تمرد الشيخ سعيد بأنه «كردي انفصالي» يسعى إلى إقامة دولة كردية منفصلةٍ عن الجمهورية التركية، الأمر الذي ينفيه عددٌ كبيرٌ من المؤرخين الذين يؤكّدون أن الهدف الأساسي الذي أعلنه الشيخ سعيد وناصرته عليه العشائر المحيطة هو إعادة إقامة الخلافة بعد إعلان الجمهورية التركية إلغاءها في الثالث من آذار/ مارس 1924 [1].

هذه مصادر تركية متخصصة تعرف ثورة الشيخ سعيد بيران سنة 1925 فكيف يقدمها لويس:

«كان التمرد السياسي في الحزب شيئًا؛ والعصيان المسلّح شيئًا آخر، وعندما اندلعت في فبراير 1925 ثورةٌ كرديةٌ في المقاطعات الشرقية، تصرّف كمال بسرعة وبقوة. كان زعيم المتمردين الشيخ سعيد من «بالو»، وهو رئيس خلفاء النقشبندية الدراويش. وفي بداية مارس انتشر التمرّد في أغلب أنحاء الجنوب الشرقي، وبدا أنه يشكل تهديدًا خطيراً للنظام الجمهوري. وفي أنقرة تم التخلي عن تجربة الحكم بواسطة المعارضة الموالية للرئيس. وفي 3 مارس طرد فتحي وعاد عصمت باشا لرئاسة الوزراء، وفي اليوم التالي أسرع بتقديم «قانون صارم لحفظ النظام العام للمجلس، والذي يمنح سلطات غير عادية، وهي في الواقع، سلطات ديكتاتورية للحكومة لمدة عامين». وتجدد هذا القانون مرةً أخرى في عام 1927 ولم يرفع نهائيًا حتى مارس 1929. وفي الوقت نفسه أنشئت محاكم الاستقلال الخاصة في الشرق وفي أنقرة، وكانت توجد بها أيضًا سلطة تنفيذ أحكام الإعدام العاجلة. وبناءً على تقريرٍ من المحكمة في أنقرة، تم الحظر على الحزب الجمهوري

[1]- http://www.turkpress.co/node/21148.

التقدمي في 3 يونيو. وعيّن فتحي في هذه الأثناء في 11 مارس سفيراً في فرنسا»[1].

وتم القضاء على التمرّد إثر أعمال عسكرية سريعة في الشرق، وأصدرت «المحاكم المستقلة» أحكامها السريعة على الزعماء المتمردين. واعتُقل الشيخ سعيد في أبريل وأصدرت محكمة الاستقلال بديار بكر حكمها عليه بالإعدام، إلى جانب ستة وأربعين من أتباعه في 29 يونيو، وتم تنفيذ الحكم في اليوم التالي[2].

وقد أدّى التمرّد الكردي على أيدي شيوخ الدراويش، الذي كان يحثّ أتباعه على قذف الجمهورية بالإلحاد، ويستحثّهم على استعادة الخلافة. وظهرت آنذاك ردود أفعال كمال ضد الدراويش، فأغلق كل تكاياهم وحلّ جمعياتهم، ومنع اجتماعاتهم واحتفالاتهم والزي الخاص بهم[3].

وهنا أيضًا تقول المصادر أن خسائر الكرد بلغت تدمير 900 بيتًا وحرق وإزالة 210 قرى، فيما وصل عدد القتلى إلى 15 ألفًا، فضلاً عن نهب ممتلكات وثروات كل من وصلت إليهم أيدي الجنود الأتراك. أسفر قمع هذه الحركة عن تهجير مئات الآلاف من الكرد والعرب والآشوريين إلى سوريا[4].

---

[1]- المصدر نفسه، ص 322.

[2]- المصدر نفسه، ص 322.

[3]- المصدر نفسه، ص 322.

[4]- موقع كلكامش، الشيخ سعيد مرشد الطريقة النقشبندية وزعيم الثورة الكوردية في تركيا.

يهون لويس من شأن ما حصل قائلاً:

«أظهرت أحداث عام 1925 أن قوى الرجعية ما زالت راسخةً وقويةً وقادرةً على القيام بمقاومة جدّية تجاه ما يحرزه التغريب من تقدّم. ولم يكن إلغاء الخلافة كافيًا، وكان لا بدّ من صدمةٍ أخرى من شأنها أن تهز كل رجالات البلد نحو إدراك أن النظام القديم كان قد ولى، وحل مكانه نظامٌ آخر جديد، وكان الطربوش هو المعقل الأخير لتحديد هوية المسلمين واستقلالهم. ولا بدّ من إلغاء الطربوش»[1].

معركة الطربوش كانت معركةً رمزيةً أخرى لن نتوقف عندها طويلاً على الرغم من أن ردود فعلٍ إسلاميةً كبيرةً عليها صدرت من الأزهر وغيره آنذاك حول التشبه بغير المسلمين، لأن ما يهمنا مناقشته هنا بالذات هو أن إصلاح البلاد ونهضتها كان يمكن أن يكون بقدر أقل من التبعية والانبهار بالغربي كما أقر زعماء أتراك آخرون فيما بعد، وكما كان يخطط معارضون إسلاميون.

ب. سعيد النورسي:

في الفصل الخاص بالمعارضة الصوفية في كتابه «ظهور تركيا الحديثة» لا يفصل لويس أفكار المعارضين، لكي تبقى صورتهم حبيسة صفتي التخلف والرجعية، عدنا إلى المصادر لنقرأ عن سعيد النورسي فوجدنا أن الرجل يكدح لإعادة تأكيد إمكان النهضة مع الإسلام وليس بدونه، وبروحٍ عصريةٍ متأثرةٍ بالأفغاني ومحمد عبده. ولعل من الإنصاف أن نفصّل هنا بعض الأفكار النورسية من قبل مصدرٍ استشراقيٍ آخر.

[1]- المصدر نفسه، ص 324.

سنعتمد في عرضنا لأفكار سعيد النورسي على المستشرقة شكران واحدة، التي اعتنقت الإسلام بعد قراءتها لمعاني القرآن الكريم ورسائل النور سنة 1981، وهي إنكليزية الأصل ومتخرجةٌ من جامعة درهام سنة 1980. أما عنوان كتابها فهو«الإسلام في تركيا الحديثة»[1]، فيصلح أن يوضع بشكلٍ متقابلٍ مع كتاب لويس «ظهور تركيا الحديثة» وهو بالفعل يقدم الصورة التي يغفلها لويس تمامًا ولا يرغب بالحديث عنها.

ج. المساعدة الغربية لأتاتورك في الداخل التركي:

مر معنا كيف يؤكد لويس على أن التغريب والعلمنة كان بفضل ثورةٍ من فوق قام بها مصطفى كمال، ولكن هذا في الحقيقة نصف الصورة، فجهود التغريب كانت متواكبةً مع إرسالياتٍ أجنبية انتشرت كالنار في الهشيم لتغير نمط حياة الأتراك ومنظومة قيمهم كما تقول شكران واحدة:

«لقد كان لحالة الضعف التي كان عليها العثمانيون في مقابل الأوربيين عواقب سيئة في جميع أنحاء الإمبراطورية، وخاصةً في الأقاليم الشرقية؛ لأن الأمر قد استفحل بسبب العاملَين السابق ذكرهما والذي يرتبط كل منهما بالآخر. وكان البروتستانت الأمريكان، من بين مجموعات الإرساليات التي مُنحت الحرية كي تحقّق أهدافها في الإمبراطورية وفقًا لأحكام الإصلاح لعامي (1839) و(1865)، هم الأكثر تحقيقًا لأهدافهم في «بتليس». وبشكلٍ عام، كانت معظم الأنشطة التبشيرية، التي حصلت على دعمٍ قويٍ خلال الثمانينيات والتسعينيات

[1]- شكران واحدة، الإسلام في تركيا الحديثة، ترجمه عن الإنجليزية محمد فاضل، مراجعة إحسان قاسم الصالحي، تنسيق سعيد قاسم أوغلو، الطبعة سنة 2007.

من القرن التاسع عشر، إرسالياتٍ تعليمية، وبنهاية القرن كانوا قد أقاموا ما يقرب من أربعمائة مدرسة في جميع أنحاء الإمبراطورية تتسع لأكثر من ثلاثين ألف طالب. ووفرت هذه الإرساليات تعليمًا متميزًا كان هدفه الرئيسي هو أن يعتنق الناس المسيحية. وكانت هذه الإرساليات موجهةً في الأساس للأقليات المسيحية. لقد دمرت هذه الإرساليات التبشيرية الدولة العثمانية بشدة من عدة جهات وكانت تمثل إحدى العقبات الرئيسية أمامها، ولم يكن الوضع أحسن حالاً في «بتليس»؛ حيث زعموا أنهم يساندون الأرمن في جهودهم الإصلاحية. وقد أتت جهود رسل الإرشاد البروتستانت بثمارها في «بتليس»؛ فتحول الأرمن إلى بروتستانت، حيث تأسس لهم صرحٌ كنسيٌ كبيرٌ يضم أربعمائة رجل دينٍ ومجمعٌ للمدارس يضم مدرسةً داخليةً كبيرةً للبنين والبنات. ويحكي «شريف ماردين» عن نفس المصدر قائلاً: إنّ الإرساليات الأمريكية كانت لها مدرسة للبنات تضم خمسين بنتًا بنظام المدرسة الداخلية وخمسين آخرين بنظام المدرسة الخارجية. كما أقام آخرون معهدًا للفتيات ثم فروعًا له في مقاطعات بعيدة. كان هذا يُعد ثورةً إصلاحيةً آنذاك في منطقةٍ لم تكن فيها الفتيات يحصلن على التعليم إلا نادرًا (وقد حصلت أخت سعيد «خانم» على هذه الفرصة)»[1].

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر قامت هذه الإرساليات بعمل الكثير، بالتعاون مع القوى العظمى خاصةً روسيا وبريطانية، لتأييد الحماس الوطني لإظهار القضية الأرمنية. وفي البداية، كانت الغالبية العظمى من الأرمن في الدولة العثمانية ضد الكفاح الوطني، الذي أثاره الأرمن من غير العثمانيين ومن بعدهم الجمعيتان الثوريتان؛

[1]- المصدر نفسه، ص 34 - 35.

هنجاق وطاشناق. وما نود أن نسلط الضوء عليه هنا هو أن الثوار دعوا إلى سلسلة من الثورات في الأقاليم الشرقية التي ادعوا أنها أرضهم، كما دعوا لذلك في استانبول أيضًا، كالثورة التي حدثت في «وان» عام 1869. وعلى الرغم من أن «بتليس» و«وان» بهما أكبر تجمعات الأرمن إلا أنهم لا يشكلون سوى 26 إلى 30 % من نسبة السكان. وعندما مارست كتائب السلطان عبد الحميد القمع لأعمال العنف والثورات، منذ عام (1890) حتى عام (1894)، قُتل الآلاف من الأرمن والمسلمين. كانت هذه هي الأحوال السائدة في معظم أنحاء البلاد، بينما كان الملا سعيد يطوف من مكان إلى مكان يتناظر مع العلماء هذه الأحوال. ولكن كان الأهم من ذلك مشاعر الغضب التي اشتعلت جراء ما كان يحدث من إرهاب، ومذابح، والمذابح المضادة، والتي استغلتها شبكات الثوار كحربٍ دعائيةٍ ضد العثمانيين، وكان هذا هدفهم في واقع الأمر، وقد قدموا مبررات للقوى الأوروبية لزيادة الضغط على العثمانيين ولإرهاب أي طرف يحاول التدخل. لقد كان للإحباط والإحساس بالضعف اللذين انعكسا على الإسلام، حافزًا دائمًا لحثّ سعيد الصغير الطموح على السعي في جهوده من أجل بثّ روح الحياة مرةً أخرى في الإسلام[1].

يقدم لنا هذا النص خلاصةً مكثفةً لكيفية سريان التغريب في شريان الأمة: ارتهانٌ سياسيٌ من فوق، إرسالياتٌ تعيد إنتاج الأجيال، أزماتٌ تبرر التدخل المستمر للقوى الأجنبية، الآليات نفسها لا تزال فاعلةً حتى هذا اليوم.

في المقابل سعى النورسي ومن معه لإثبات حضارية الإسلام

[1]- المصدر نفسه، ص 35 - 36.

وإمكان النهوض به مع العلوم العصرية كما تدلنا سيرته، فكان اضطلاعه النهم على العلوم العصرية مع التعمق في تفسير القرآن حجري الزاوية في مشروعه المعارض أو المتعارض مع مشروع أتاتورك.

كان من الطبيعي أن تنطلق المعارضة الإسلامية من مكافحة الاستبداد، فابتداءً من «نامق كمال» أحد الذين تأثر بهم النورسي نجد التركيز على الحرية كهبةٍ سماويةٍ خاصة في كتاب «الرؤيا»: جاء هذا الكتاب في شكل خطابٍ للأمة من قبل الممثل السماوي للحرية؛ حيث دعا هذا النموذج الملائكي الجميل الذي انفلت من بين السحاب إلى التحرّر من ربقة الاستبداد، وشجع على الكفاح من أجل الأمة، ومن أجل تحقيق التقدم والرفاهية للوطن. ويرسم الكتاب، بعد ذلك، صورةً لمجتمعٍ وبلادٍ تبدو في المستقبل متحرّرةً، يتمتّع أهلها بالسيادة ويحظون بقدرٍ من التعلم ويتحقق فيها العدل والحق[1].

وفي مكانٍ آخر من كتابه «المناظرات»، يصف النورسي نفسه بأنه «الشخص الذي ناصر الحرية ضد الاستبداد على مدار عشرين عامًا؛ فكان يجاهد في سبيلها حتى في أحلامه، بل إنه هجر كل شيءٍ بسبب تلك الرغبة المتقدمة فيه»[2].

ولا يخفى ما في التوجه نحو الحرية من منطلقٍ إسلامي من نقدٍ لطريقة مصطفى كمال الذي استبدل الاستبدادً السلطاني بنمطٍ الديكتاتورية الغربية لفرض ما رأى أنه الصواب للأمة من موقع الوصاية على أفكارها وسلوكها.

---

[1]- المصدر نفسه، ص 44.

[2]- المصدر نفسه، ص 44 - 45.

ويؤكّد سعيد النورسي، على أن هذه الحرية قد فرضها الإسلام وأنها كانت سر التقدّم كما أنها تقدّم الإجابة الكافية للتساؤل المطروح «كيف يمكن إنقاذ هذه الدولة؟». ورأى أن الاستبداد والحكم المطلق من الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى تلك الحالة المزرية التي أصابت الإمبراطورية العثمانية والعالم الإسلامي داخليًا وخارجيًا[1].

المعالم نفسها نجدها في فكر الأفغاني، ولا يخفي النورسي انتماءه إلى هذه المدرسة التي أرادت أن تواجه الاستبداد والتبعية بالحرية والتفسير العصري للإسلام: أثناء إقامته في «ماردين»، التقى النورسي باثنين من الدراويش الذين كان لهما دورٌ في نشر أفكاره؛ أحدهما من طلاب السيد جمال الدين الأفغاني (1839 - 1897)، الذي استقدمه السلطان عبد الحميد في صيف (1892) إلى استانبول بهدف الاستعانة به، كما كان يأمل الأفغاني في نشر سياسة الإسلام الوحدوي التي كان يدعو إليها. أما الآخر فقد كان منتسبًا للطريقة السنوسية التي لعبت دورًا هامًا في إيقاف التوسعات الاستعمارية في شمالي أفريقيا[2].

من الراجح أن يكون تلميذ الأفغاني والذي التقى به الملا سعيد هو نفس الشخص الذي أرشده إلى السياسة الحكيمة العادلة، لو أن «السياسة الحكيمة العادلة» هنا ترمز إلى المبادئ التحررية في المشروطية؛ إذ إن تقديم نظام الحكم الدستوري إلى العالم الإسلامي والحد من النظام الاستبدادي كان جزءًا من أفكار الأفغاني التي نادى

---

[1]- المصدر نفسه، ص 45.

[2]- المصدر نفسه، ص 45.

بها لدفع المسلمين إلى طريق التقدم ومقاومة تجاوزات الإمبريالية الأوروبية[1].

وصرح سعيد في مرافعته في المحكمة العسكرية عام (1909) بقوله: «فأسلافي في هذه المسألة هم: السيد جمال الدين الأفغاني، ومفتي الديار المصرية الشيخ محمد عبده، ومن العلماء الأعلام علي صعاوي، والعالم تحسين، والشاعر نامق كمال الذي دعا إلى الاتحاد الإسلامي، والسلطان سليم»[2].

واستفاد الملا سعيد من مكتبة طاهر باشا ومن الصحف والدوريات التي كانت تصل إلى مكتبه، وطفق يطالع كتب العلوم الحديثة حتى حصّل أسسها من تاريخ وجغرافيا ورياضيات وجيولوجيا وفيزياء وكيمياء وفلك وفلسفة (أي العلوم الطبيعية) وأمثالها من العلوم، بالإضافة إلى المشاكل المعاصرة والتطورات التي تشهدها الحياة بالدولة العثمانية والعالم الإسلامي وذلك خلال مدة قصيرة جدًا[3].

سبر النورسي أغوار هذه العلوم بنفسه دون معونة أحد ودون اللجوء إلى مدرّس يدرّسها إياه. حقّق سعيد تقدمًا سريعًا، وجد في ذلك عن طريق تطبيقه لنظام المناقشة في هذا المجال الجديد. ففي إحدى المناسبات، اشترك في مناقشةٍ حول مادة الجغرافيا مع أحد مدرسي المدارس الثانوية، وقد استمرتْ المناقشة مدةً طويلةً، حتى أنهم قرروا استكمالها في اليوم التالي، وذهب سعيد وحفظ عن ظهر قلب خلال

[1]- المصدر نفسه، ص 45.

[2]- المصدر نفسه، ص 45.

[3]- المصدر نفسه، ص 54 - 55.

أربع وعشرين ساعةً كتابًا في الجغرافيا، قبل أن يناظر في اليوم التالي مدرّس الجغرافيا ويلزمه الحجة في دار الوالي طاهر باشا. وعلى الشاكلة نفسها، ألزم مدرس الكيمياء، بعد أن حفظ كتابًا في الكيمياء غير العضوية خلال خمسة أيام[1].

جدير بالأهمية والتأمل أن مؤلف رسائل النور قد حدث له انقلاب مهم في حوالي سنة (1316هـ)، إذ كان يهتم بالعلوم المتنوعة إلى هذا التاريخ من أجل استيعاب العلوم والتنور بها. أما بعده فقد علم من الوالي المرحوم طاهر باشا أن أوروبا تحيك مؤامرةً خبيثةً حول القرآن الكريم، إذ سمع منه أن وزير المستعمرات البريطاني قد قال: «ما دام هذا القرآن بيد المسلمين فلن نحكمهم حكمًا حقيقيًا، فلنسع إلى نزعه منهم. فثارت ثائرته واحتدّ عضب»[2].

كان النورسي يمتلئ بالحماسة، آخذًا في اعتباره الآية القرآنية: «فأعرض عنهم» [المائدة: 68]. وقد غيّر اهتمامه من جراء هذا الانقلاب الفكري فيه... جاعلاً جميع العلوم المتنوعة المخزونة في ذهنه مدارج للوصول إلى إدراك معاني القرآن الكريم وإثبات حقائقه. ولم يعرف بعد ذلك سوى القرآن هدفًا لعلمه وغاية لحياته. وأصبحت المعجزة المعنوية للقرآن الكريم دليلاً ومرشدًا وأستاذًا. لكن لسوء الحظ، فإنه نتيجةً لوجود العديد من العوائق المخادعة في فترة شبابه، فإنه لم يتولّ مسؤولية ذلك. فلقد كان ذلك بعد مرور فترة من الزمن عندما انتبه إلى صراع الحرب وصخبها، وبعدها قفزت تلك الفكرة إلى الحياة، فق بدأت تظهر وتتحقّق[3].

[1]- المصدر نفسه، ص 55.

[2]- المصدر نفسه، ص 60.

[3]- المصدر نفسه، ص 60.

تروي لنا هذه القصة أن ذلك التهديد الصريح من قبل وزير المستعمرات البريطاني للقرآن الكريم والعالم الإسلامي قد أحدث ثورةً عارمةً في أفكار النورسي، وعمل على توضيحها ووضعها في الاتجاه الذي ظلّ يتبعه منذ تلك اللحظة. وهذه التهديدات هي التي جعلته يعلن: «لأبرهنّن للعالم بأن القرآن شمس معنوية لا يخبو سناها ولا يمكن إطفاء نورها». لقد أعلن، مستعينًا بالمعارف التي اكتسبها من أجل أن يبرهن على حقائق القرآن، أن القرآن الكريم هو منبع المعرفة الحقيقية والتقدّم الفعلي، مدافعًا بذلك عن الجهود المتعمدة للتشكيك فيه وتخريب المجتمع الإسلامي. وفي خطاب كتبه النورسي عام (1955)، أعرب فيه عن اكتشافه وسيلتين لتحقيق ذلك: الأولى كانت تتمثّل في «مدرسة الزهراء»، والتي وصلت به إلى مدينة استانبول وحتى إلى بلاط السلطان عبد الحميد، أما الثانية فكانت رسائل النور. ولكن هذه الوسيلة الثانية لم تتحقّق إلا مع ظهور سعيد الجديد في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وحتى ذلك الوقت، كان النورسي منهمكًا تمامًا في الأحداث الجسام التي حدثت في ذلك العصر. ولقد قام بخدمة قضايا الإسلام من خلال مشاركته النشطة في الأمور السياسية والاجتماعية. ولكن، كانت العلوم «الوضعية» والفلسفية تشغل باله أيضًا، وكان يأمل أن يسعى وراء تحقيق هدفه من خلالهما[1].

وبغض النظر عما حفلت به سيرة النورسي من روايات المريدين فإن الثابت في معارضته كان المصالحة بين الإسلام وروح العصر والاستفادة من العلوم العصرية لتجديد فهم القرآن وتفسيره، وهذا التوجه بعيد عن

[1]- المصدر نفسه، ص 60 - 61.

الرجعية والتخلف التي حرص لويس على إلصاقها بالمعارضين لبطله أتاتورك.

وقد بلغت محاولات التوفيق بين الغرب والإسلام حدًا جعل النورسي يتنبأ بأن أوروبا حبلى بدولة إسلامية، بمعنى أن الغرب سيرتقي إلى الإسلام بينما نحن نلحق بالنموذج الأوروبي. فلنتأمل هذا الحوار:

كان النورسي جالسًا في صالة الشاي، وفي حضور بعض العلماء الآخرين، اقترب الشيخ بخيت من النورسي وسأله السؤال التالي: «ما تقول في حقّ هذه الحرية العثمانية والمدنية الأوروبية؟»[1].

أوضحت إجابة النورسي التلقائية مدى واقعيته وبُعد نظره، فقد قال: «إن الدولة العثمانية حبلى بدولةٍ أوروبية، ويوشك أن تلدها يومًا ما، كما أن أوروبا حبلى بالإسلام، ويوشك أن تلده يومًا ما»[2].

د. نامق كمال:

نموذج آخر يأتي من الصحافة هذه المرة وقد كان لويس قد اعتبر الصحفي والمحامي من هبات الغرب للدولة العثمانية، فمن داخل طبقة المثقفين الصحفيين المفروض أنهم جسور التغريب يظهر نامق كمال محذرًا من الاستبداد داعيًا إلى التجديد.

ومع انهيار الإمبراطورية العثمانية تحت الضغوط الأوروبية الغامرة، على الرغم من الإصلاحات التي شهدتها التنظيمات، ظهرت في الصحافة الجديدة مجموعة من المفكرين والكتاب الذين بدؤوا

[1]- المصدر نفسه، ص 76.

[2]- المصدر نفسه، ص 76.

ينتقدون الإصلاحات ورجال الدولة الذين جاؤوا بها. وتركزت الأفكار التي ناضلوا من أجل نشرها وتعميمها كحلولٍ بديلةٍ لأزمة الإمبراطورية، حول مفاهيم الحرية والمشروطية. وكان «نامق كمال» أبرز عضو في هذه المجموعة غير المتماسكة، والتي عُرفت فيما بعد باسم «العثمانيون الجدد». كان «كمال» يسعى، من خلال كتاباته، لجعل الإسلام هو أساس وروح الدولة من جديد، وكان يسعى أيضًا لأن يجد في الفكر الإسلامي وفي الممارسات الإسلامية مفاهيم مماثلةً لتلك المفاهيم الليبرالية التي ارتبطت بالمشروطية والحكومة النيابية، والمستمدة من الفكر الغربي، وذلك لربطها معًا. وقد طوّع معاني المصطلحات الإسلامية التقليدية لتتوافق مع المفاهيم الجديدة. وعلى الرغم من أنه قد بدا أن «كمال» والأجيال التي تلته من المفكرين الإسلاميين قد اكتفوا بهذه الوحدة، إلا أن العلماء المعاصرين قد لاحظوا وجود بعض الأشياء المتناقضة التي لم يوجد لها حلول. وستجد العديد من مناقشاته وأفكاره والمصطلحات التي يستخدمها في الأعمال الأولى لسعيد النورسي[1].

وكان يقول: «إن الدين هو ضياء القلوب، أما العلوم الحديثة فهي نور العقول»[2].

3. الإكراه على التغريب:

بعدما يقارب ثلاثة عقود من التلاعب بالهندسة الجينية لتركيا مات مصطفى كمال سنة 1938، تاركًا أمةً تعيش حالةً من ازدواجية الشخصية، علمانية على السطح إسلامية في القلب، كما يؤكّد الكاتب البريطاني

[1]- المصدر نفسه، ص 65.

[2]- المصدر نفسه، ص 74.

إدوارد مورتير بقوله: «إن مصطفى كمال بالرغم من كل الإجراءات التي اتخذها لتحديث تركيا إلا أنه لم يستطع قتل الشعور الديني الجارف داخل قلوب ومشاعر غالبية الشعب التركي»[1].

ما يهمنا هنا هو هذا الترادف الصريح بين «التحديث» والمقصود هنا بدون شك «التغريب» الذي لا ينتصر بصورة كاملة إلا عن طريق قتل الشعور الديني «الإسلامي»، تحديدًا نقول الإسلامي لأن جهود الغرب المكملة للعلمنة واكبتها إرساليات التنصير كما رأينا، فكن ما شئت إلا مسلمًا، حينئذ تصبح تحت جناح الطاغوت الغربي، وفي الحقيقة لا تكون قد تخليت عن الدين بل ببساطةٍ انتقلت من الإسلام إلى دين آخر، وبتعبير القرآن من عبادة الله سبحانه إلى عبادة الطاغوت، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة، 256].

ويقر لويس بأن إجراءات مصطفى كمال قد تمت بالقوة والإكراه سواء في مسائل تافهة كالزي وخلق معركةٍ وهميةٍ بين القبعة والطربوش، وهنا يظهر القسر واضحًا في إقرار أتاتورك نفسه: «**فعلنا ذلك (أي إلغاء الطربوش) في حين أن قانون الطوارئ لا يزال ساريًا. وإن لم يكن موجودًا، فلسوف نقوم بتنفيذه رغم ذلك، ولكن من المؤكّد أن وجود قانون الطوارئ يجعل الأمر أسهل بكثير بالنسبة لنا. في الواقع، لقد حال قانون الطوارئ لحفظ النظام العام دون إحداث تسمّمٍ واسع النطاق للأمة من قبل بعض الرجعيين**»[2].

[1]-منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969 ـ 1997، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، 1434هـ - 2013م، ص 26.

[2]- المصدر نفسه، ص 326.

أو في مسائل جوهرية كالأحوال الشخصية، وفي هذه المسألة بالذات بقيت تركيا منقسمةً بين القانون المدني السويسري الذي تم استنساخه والشريعة الإسلامية: **كان «المظهر الخارجي» للشعب التركي قد أصابه التغيير، أوعلى الأقل تغير أعضاؤه الرجال الذين تيسر الوصول إليهم. وكانت ما زالت هناك مهمّة أكثر صعوبةً تتمثّل في تحويل «حياة الأسرة وطريقة معيشتها» بحيث تتّفق مع «الممارسات الشائعة في الدول المتحضّرة»، ومن أجل هذا، كان من الضروري إعادة تنظيمٍ جذريٍ في النظام القانوني للبلد بأكمله[1].**

لقد قضت الإصلاحات التي حدثت في القرن التاسع عشر حقًا على مساحاتٍ واسعةٍ من هيمنة الشريعة والسلطة القضائية ودُعاتها. وقد ذهب مصطفى كمال في 8 أبريل 1924، إلى أبعد من ذلك، فقد ألغى المحاكم الشرعية المستقلّة. ولكن حتى بعد كل هذه التغيرات، كانت الشريعة ما زالت سارية المفعول في معظم أحوال الأسرة وقانون الأحوال الشخصية، وكان يطبقها القضاة الذين لا يزالون إلى حد كبير يحملون شهادات الدكتوراه في الشريعة الإسلامية تدريبًا وإشرافًا، رغم أنهم كانوا يجلسون في المحاكم العلمانية[2].

طوال فترات الإصلاحات، تركت الاختصاصات المقصورة على المحامين الشرعيين في مسائل الأسرة والأحوال الشخصية، سليمة لم يمسها سوء. كان كمال مصممًا على وضع حدٍ لها. وفي بداية عام 1924 اقترح وزير العدل «سيد» إعادة صياغة قانون الأسرة الذي صدر

---

[1]- المصدر نفسه، ص 328.

[2]- المصدر نفسه، ص 328.

عام 1917، بشكل ليبرالي متطوّر. ولكن كمال لم يكن مهتمًا بالقانون الذي يستند على أساس الشريعة، مهما جرى له من ليبرالية وتحديث بواسطة البراعة التفسيرية[1].

وقال في كلمة ألقاها في 30 أغسطس 1924 في طوملوبينار:

«أودّ أن أعلن بشكلٍ قاطع، أن أساس الحضارة، التي هي أساس التقدّم والقوة، تكمن في الحياة العائلية. فأية عائلةٍ غير صالحةٍ تقود حتمًا إلى إضعافٍ اجتماعي واقتصادي وسياسي. ويجب أن ينال العنصران، الرجال والإناث، اللذان يشكّلان الأسرة، حقوقهما الطبيعية بشكل تام، ويجب أن يكونا في وضعٍ يمكّنهما من آداء واجباتهما الأسرية»[2].

وفي بضعة أيام، بدأت لجنةٌ مؤلّفةٌ من ستة وعشرين محاميًا في 11 سبتمبر 1924 العمل في مهمة تكييف القانون المدني السويسري وفقًا للاحتياجات التركية. وقد تمّ التصويت على القانون الذي استكمله المجلس في 17 فبراير 1926، ودخل حيز التنفيذ في 4 أكتوبر[3].

وليس من المبالغة الحديث حول أهمية هذا التغيير في تطوير تركيا. لقد أسقط الكثير من الإصلاحات القانونية السابقة، التي أجريت في إطار التنظيمات وأنظمة «تركيا الفتاة»، عددًا غير قليل من قوانين الشريعة بشكل ضمني، وعلى رأسها تلك الموجودة في مجالات القانون الإدارة والتجاري والجنائي. ولكن كانت تلك المرة الأولى التي

[1]- المصدر نفسه، ص 328.

[2]- المصدر نفسه، ص 328.

[3]- المصدر نفسه، ص 329.

تجرّأ فيها مصلح على انتهاك حرمة الحياة الدينية والأسرية التي يحافظ على حرمتها علماء الشريعة ـ ولكن القيام بذلك لا يكون خلسةً وإنما بالمواجهة. لقد ألغيت الشريعة، وهي هبة الله، من قبل المجلس، وأعلن أن قوانينها لاغية وباطلة، وحل محلّها قانونٌ تركيٌ مدنيٌ جديد، ألغى تعدّد الزوجات والطلاق وألغيت جميع الحواجز القديمة التي تحول دون حرية المرأة وكرامتها، وحل محلّها الزواج والطلاق المدني، مع المساواة في الحقوق لكلا الطرفين. وأكثر ما أثار صدمةً للجميع والفكر المسلم، هو أن مسألة زواج المرأة المسلمة برجلٍ غير مسلم صارت ممكنةً من الناحية القانونية، ومُنح جميع البالغين الحق القانوني في تغيير دينهم كما يشاؤون[1].

لم يكن التصويت على القانون المدني السويسري من قبل المجلس التركي، هوالذي يحيل تركيا بالطبع، بين عشية وضحاها، إلى سويسرا الشرق الأوسط. كانت القوانين الجديدة للزواج والطلاق، والميراث، بصفة رئيسية، تفرض بالقوة والإكراه في المدن وفي القرى القريبة من الطرق الرئيسية وخطوط السكك الحديدية. وظلّت القوانين القديمة ساريةً في عددٍ لا يحصى من القرى التي تشكّل بقية البلاد، كان الزواج يتم عادة مع السلطات المدنية لضمان الشرعية والميراث القانوني، ومن ثم ينسب للزوجة «القانونية» الذرية الخاصة بنسل الزوجات الأخريات اللاتي يرتبطن مع أزواجهن بروابط الدين والعرف، على الرغم من عدم قبول الدولة العلمانية لذلك الأمر. وعلى الرغم من أن القانون منحهنّ حقوقًا جديدةً واسعة النطاق، فقد كان هناك القليل من النساء القرويات اللاتي رغبن أو تجرّأن في استخدامه ضد أزواجهنّ وآبائهنّ وأشقّائهنّ.

[1]- المصدر نفسه، ص 329.

وحتى في مدن الأقاليم، على الرغم من اختفاء تعدّد الزوجات، تمتّعت النساء اللاتي ينتمين للطبقة غير المتغربة بتحسّنٍ حقيقيٍ إلى حدّ ما في أوضاعهن منذ فترة طويلة[1].

أبرز ما مر معنا في مسألة الزي والأحوال الشخصية هو رفض التفسير المتطور للشريعة من قبل اختصاصيين ليبراليين يريدون أن تبقى الشريعة مصدرًا للتقنين ولكن بحلةٍ عصرية، يقول لويس بحفاوة: ولكن كمال لم يكن مهتمًا بالقانون الذي يستند على أساس الشريعة، مهما جرى له من ليبرالية وتحديث بواسطة البراعة التفسيرية. بالمقابل يصر كمال على نسخ القانون المدني السويسري الذي لم يتمكن من النفاذ نحو المناطق المحافظة إلا بعد أن فرضته الدولة بالقوة.

اللغة التي يروي فيها لويس هذا «الإكراه على اللادين» هي لغةٌ متعاطفةٌ مع الإكراه، ليس فيها أي التفاتٍ إلى أدبيات حقوق الإنسان التي نجدها غالبًا في نقد كل سلطةٍ معاديةٍ أو غير مواليةٍ للغرب، مما يدعو إلى إعادة صياغةٍ لمعنى التدخل الغربي في أي بلد، فكل ما يحصل من عنفٍ أو قتلٍ أو إقصاءٍ أو إلغاءٍ مستحسنٌ طالما أنه يتوافق مع المصلحة الغربية، وهو مذمومٌ ومحاربٌ إذا كان عنفًا معاديًا للهيمنة، وهذا يعني أن القيم موظّفٌ يتم التلاعب به وفق الأجندا السياسية فلا معنى للإنصات لصوت الغرب في شؤوننا الداخلية طالما أن المعايير ستبقى مزدوجةً والقيم ستبقى نسبيةً وبرسم الاستهلاك السياسي.

تركيا التي يتحدث لويس عن ديمقراطيتها وحداثتها لم تذق طعم الديمقراطية تحت حكم أتاتورك، ولا حقوق الإنسان كانت بخير.

[1]- المصدر نفسه، ص 329 - 330.

أليست هذه هي المعايير التي يدّعي الغرب أنه حريص على نشرها في العالم في إطار تعميم نموذجه؟ لم يحصل الأمر أبدًا بهذه الصورة كما يقر لويس نفسه، بل كانت قوانين الطوارئ تفرض وتمدد لفرض الطربوش والتقويم الجديد والأحوال الشخصية والقانون السويسري والآذان بالتركية المكتوبة بحروف لاتينية... كل هذه التجاوزات تسمى تحديثًا إذا هدفت إلى اقتلاع الإسلام من العقول والنفوس والتاريخ والعادات والقوانين والقيم. ولا نقصد هنا الإسلام المتشدد بل حتى الإسلام الذي يصار إلى إعادة تفسيره لملائمة مقتضيات العصر.


المبحث الثالث

الديمقراطية والعسكر والإسلام بعد أتاتورك

تمهيد:

أصبح الاتجاه نحو الغرب «عقيدةً وطنيةً» في تركيا كما تقول منال الصالح، التي ستكون المصدر الأساسي في هذا المبحث، لما تميز به كتابها عن نجم الدين أربكان من معالجةٍ للمسألة الدينية وفترات صعود وهبوط الإسلاميين. وسنلاحظ أن كلمة إسلاميين في تركيا تعني أولئك الذين أرادوا استعادة الشعائر الدينية والتوفيق بينها وبين النظام العلماني، وتنحصر هذه «الإسلاموية» غالبًا في تركيا بالشأن الداخلي ولا تنعكس أبدًا على السياسة الخارجية، ولما تجرأ نجم الدين أربكان على كسر هذه القاعدة وترجم توجهاته الإسلامية في السياسة الخارجية ولو بشكل متواضع، أطاح به الجيش كالعادة وتم إنتاج حزبٍ إسلامي لا يلتزم فقط بحدود اللعبة، بل ينخرط في تنفيذ المخططات الغربية في العالم الإسلامي بشكلٍ لم يسبق له مثيل.

هنا تبدل معنى «التتريك»، ففيما كان يعني في أطروحة أتاتورك إنشاء دولٍ علمانيةٍ مواليةٍ للغرب في العالم الإسلامي تنغلق على نفسها بحجة الدولة الوطنية أو القومية وتتخلى نهائيًا عن الشريعة في الداخل وأي رابطةٍ إسلاميةٍ في الخارج، فإن التتريك في نسخته المعدلة أصبح يعني

إسلامًا «منزوع الدسم»، يُستخدم لشد العصب المذهبي ضمن المخطط الفتنوي الغربي، ولا يؤثر أبدًا في السياسات الخارجية، بل على العكس «يسهل» التعامل مع إسرائيل كواقع، ومع الأطلسي كمعسكر، في لعبة لا يبقى فيها من الاسلام إلا التنازع على حجاب المرأة وبعض المسائل المتعلقة بحرية التعبد الشخصي حصرًا.

ربما لأن الذين نهضوا للعودة بالإسلام إلى الساحة التركية كانوا في الغالب سياسيين، فبعد النورسي لا تجد مفكرًا إسلاميًا تركيًا يوازي المفكرين الإسلاميين في دولٍ إسلاميةٍ كبرى، والنورسية أصلاً كانت صوفيةً متأثرةً بالعزلة التي حكمت المراحل الأخيرة من حياة مؤسسها.

وبغياب المفكرين الذين يقدمون أطروحةً إسلاميةً كاملةً مقابل العلمانية الشاملة، والبيئة التي صعّبت ظهور أمثال هؤلاء كما نحّت جانبًا أدوار العلماء والفقهاء، فإن جنين الإسلام الجديد في تركيا بقي في حدود الحفاظ على ملامح هويةٍ أصبحت مركبةً من غربٍ علمانيٍ جامحٍ وإسلامٍ طوراني مدجّن.

1. ديمقراطية من الخارج:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة الأميركية خطوات وراثة الاستعمار البريطاني، فأطلقت حملة تمددها تحت عنوان نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما ألزم عصمت اينونو الذي حمل الراية من أتاتورك على تنازلاتٍ تدريجيةٍ باتجاه كسر احتكار الحزب الواحد للسلطة، لتحسين تموضع تركيا إلى جانب الولايات المتحدة كحليفٍ استراتيجي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الإدارة الأميركية الحالية ربما تكون أول إدارة أميركية تتخلى عن شعار نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان كغطاء

دخاني لسياساتها الفعلية، إلى درجة لم يعد حلفاؤها بحاجة حتى إلى تمثيلٍ مسرحيٍ لديمقراطيةٍ كاذبة، ففي السعودية يتم اعتقال المعارضين وتعج السجونَ بسجناء الرأي تمهيدًا لتنصيب محمد بن سلمان ملكًا تحت رعاية ترامب مباشرةً، وفي مصر يتم ترشيح منافسٍ شكلي للرئيس السيسي يقول إنه سيقترع للرئيس هكذا علنًا... وفي البحرينٍ يستمر الدعم الأميركي للملك رغم سجله الأسود في التعاطي مع المواطنين والمعارضين، وهكذا فإن ما يتم صنعه الآن هو إعادة نشر الاستبداد المدعوم أميركيًا للعودة بالعالم العربي إلى عصور ما قبل السياسة وما قبل الديمقراطية.

لماذا؟ لعل أفضل من أجاب على هذا السؤال رئيسة وزراء الباكستان بنازير بوتو، التي ألّفت كتابًا عن الموقف الغربي الحقيقي من الديمقراطية في العالم الإسلامي.

«الممارسات الغربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والقرن العشرين أعاقت في معظم الأحيان كل فرصةٍ منطقيةٍ لتطوّر الديموقراطية في غالبية الدول الإسلامية. وفي الواقع، أشعر بالإحباط، لفشل كل السياسات الغربية التي تسعى وراء أهدافها الاستراتيجية القصيرة المدى، والتي تكون معاديةً في معظم الأحيان. لطالما احتضنت السياساتُ الغربيةُ الحكومات الديكتاتورية، وقمعت الحركات الديموقراطية الناشئة في الدول النامية، ولا سيما في العالم الإسلامي. وقد حفزت جهود الدول الغربية لعرقلة الفرص الديموقراطية، لأسبابٍ اقتصاديةٍ بشكل رئيسي، ومن ثم سياسية، التوترات بين الغرب والإسلام، وأجّجتها»[1].

[1]- بنازير بوتو، المصالحة: الإسلام والديمقراطية والغرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2008، بيروت، ص 130.

«وعلى الرغم من الخطابات الرنانة المختلفة عن هذه الحقيقة، لم تحظَ الحركات الديموقراطية المختلفة إلا بالقليل من الدعم الرسمي الغربي فعليًا، في حين تتمتع الأنظمة الديكتاتورية بالدعم المطلق من الحكومات الغربية. وفي خلال الحرب الباردة، واليوم أيضًا، في سياق مكافحة الإرهاب الدولي، زرع الغموض بين الخطابات الغربية والسياسات والممارسات التي تتبعها الدول الغربية، بذور خيبة الشعب المسلم وتهكّمه. وكان هذا الغموض مسؤولاً جزئيًا عن تراجع نسبة احترام العالم الإسلامي للغرب. ولا شكّ في أنّ هذه الظاهرة حقيقية حتى في الدول الإسلامية الموالية للغرب، مثل تركيا. ولطالما اعتقدت في صباي أنّ الأمم الغربية مصدر إلهام للحرية والتطوّر. ولا أزال أؤمن بذلك، غير أنني أخشى أنني بتُّ أمثّل أقليةً متضائلةً في العالم الإسلامي، لا تزال تؤمن بهذا الافتراض»[1].

«أثير هذا الموضوع لكونه لغزاً أخلاقيًا حقيقيًا بالنسبة إلى الغرب، وبالأخص الولايات المتحدة، وليس كتناقضٍ استراتيجي فحسب. فمن جهةٍ يتكلّم الغرب عن الديموقراطية ضمن سياق القيمٍ الدينية تقريبًا، باستخدام الخطابات حول الحرية كونها «حقًا من الله»، وغالبًا ما تتبنّى الدول الغربية هذا المعيار على نحوٍ واسع، وتعظ بالقيم الديموقراطية كما يعظ المبشّرون بالدين، لكن المشكلة تنشأ بالتأكيد في التطبيق الاختياري للعلاقات الثنائية في السياسة الخارجية. ولطالما اعتقدت وصرّحتُ علنًا بأن التطبيق الاختياري للأخلاق يدل أصلاً على انعدام الأخلاق»[2].

«إذا كانت الديكتاتورية سيئةً، فالحكام الديكتاتوريون سيئون أيضًا،

---

[1]- م. ن، ص 130 - 131.

[2]- م. ن، ص 131 - 132.

ولا أقصد هؤلاء الديكتاتوريين العاجزين والضعفاء، بل الديكتاتوريون الأقوياء الخلفاء للغرب في محاربة الأعداء المشتركين. فالغرب يجعل من حقوق الإنسان جوهر سياسته الخارجية على نحوٍ انتقائي. ويقف بقناعة تامةٍ إلى جانب الديموقراطيات المكافحة، علىً أساس انتقائي أيضًا. فقد قال الرئيس جورج دبليوبوش في خطابه الافتتاحي الثاني:

«سنعمل على تشجيع الإصلاح في حكوماتٍ أخرى من خلال الإيضاح أنّ نجاح علاقتنا يستلزم معاملةً لائقةً لشعوب تلك الحكومات. إنّ إيمان أميركا بكرامة الإنسان سيقود سياساتنا، لذلك يجب أن تتعدى الحقوق تنازلات الحكام الديكتاتوريين. وستكون ضمانتهم تشكيل معارضة حرّة ومشاركة الشعوب. ولن تتحقق العدالة على المدى الطويل، من دون حرية، ولن تنتشر حقوق الإنسان من دون حرية الإنسان».

لكن كلمات الرئيس بوش تتعارض مع دعم واشنطن الحكم العسكري الباكستاني بقيادة الجنرال برويز مشرّف. وفي الوقت الذي تعتبره حليفًا أساسيًا في حربها ضد الإرهاب، تدّعي أنها تدعم في المقابل الديموقراطية في البلدان المجاورة لأفغانستان، وخاصةً في العراق والشرق الأوسط»[1].

«لستُ الشخص الوحيد، بالتأكيد، الذي أثار موضوع التناقض الاستراتيجي والأخلاقي في تطبيق القيم السياسية الغربية في الخارج. فقد انتقد نوح فيلدمان مؤخرًا في صحيفة الـ«نيويورك تايمز» هذه الازدواجية الغربية، وقال إن «دعم الحكومة العملية الديموقراطية بطريقة انتقائية، أمر مختلف. فخطاب الرئيس بوش الأخير في الأمم المتحدة، الذي هاجم فيه سبعة أنظمةٍ قمعية، كان يستحق الإطراء،

[1]- م. ن، 132 - 133.

إلا أنه فتح الباب للنقد العادل الذي كان صامتًا عن عشرات الأماكن التي تتحالف مع الولايات المتحدة مع أنظمتها الديكتاتورية، بدرجات متفاوتة من الأذى». يذكر فيلدمان بالتحديد موطني باكستان مثالاً على ذلك، لكنه يكمل في انتقاد الدعم الأميركي للرئيس المصري حسني مبارك عندما كان مبارك يمارس ضغوطًا على وسائل الإعلام وبعض الأحزاب السياسية في ذلك الوقت الحسّاس، حيث كان يحضّر لتنصيب ابنه خلفًا له بطريقةٍ غير ديموقراطية. وأضاف فيلدمان أنّ «المملكة العربية السعودية، أحد أقدم وأقوى حلفاء الولايات المتحدة الأميركية، لم تتخطَّ مجلس الانتخابات المحلي الرمزي الذي عقدته منذ سنتين». لذلك، تعكس معاقبة الولايات المتحدة لبورما وإيران لنظاميهما غير الديموقراطيين (بحسب مواصفات الإدارة الأميركية) طبيعة اختيار الولايات المتحدة حلفاءها. ويتعرض التطبيق الانتقائي للأخلاقيات مرةً ثانيةً للانتقاد، كونه عملاً غير أخلاقي، تتغاضى فيه واشنطن عن أنظمةٍ استبداديةٍ في دول كثيرة تكافح شعوبها لنيل الديموقراطية»[1].

أقول: حتى في أوج الهيمنة الغربية كان الاتجاه العام بين الشعوب الإسلامية عمومًا ضد الغرب، يعني لم يتمكن الغرب في حربه على العالم الإسلامي التي دامت قرونًا من كسب الإغلبية، والديمقراطية بآلياتها الطبيعية بدون تحكّم تصعد بالأغلبية إلى الحكم ولذلك تبقى دائمًا معاديةً للمصالح الغربية التي يناسبها أن تتعامل مع نخبٍ مختارةٍ تتمركز بيدها السلطة والثروة على حساب الأغلبية، لسهولةٍ التحكم بها واستبدالها كلما لزم الأمر. فطالما أن الناس في المشرق الإسلامي يرفضون أنماط الحياة المفروضة من النموذج الغربي فإن الاستبداد بشكل دكتاتوريات عسكرية، أو ملكيات أوليغارشية هو الحليف

[1]- م. ن، 133 - 134.

الطبيعي لمنظومة الهيمنة التي توصلت في النهاية إلى ضرورة إدخال العالم الإسلامي في حروب مقدسةٍ باسم الإسلام ليخرج منها فاقدًا للمناعة من أي مخطط غربي جديد. هذا **أولًا**.

ثانيًا: تطور علوم التلاعب باللغة واحتكار المصطلح والتسميات يجعل من لغة الخطاب سلاحًا أساسيًا في خلق قاموس الهيمنة. فكلمة إرهابي وكلمة معتدل ومتطرف وحكيم ومستنير ومنفتح... وديمقراطي، كلها تخضع لحقل الدلالة الخاص الذي تضعه الدوائر الأجنبية، ويتم حبس الخصوم والحلفاء داخل هذه التوصيفات بقوة الإعلام الجبارة، وفي المنظمات الدولية بقوة القانون. مما يصعب على المتحررين من دائرة الهيمنة الخروج من حقل الدلالة المغلق الذي أصبح من المسلمات لدى المتلقي العادي... وهكذا فإن مقاربة الغرب من خلال ما يفعل تحررنا من غبار ما يقول.

ثالثًا: لو عدنا إلى تركيا فإننا سنلاحظ أن معنى تجربة ديمقراطية في تركيا ما بعد أتاتورك هو أن من ستأتي بهم الديمقراطية سيتحركون ضمن حدود الاطمئنان الغربي خاصةً في السياسة الخارجية، أما إذا تحولت الديمقراطية المضبوطة إلى ممثلٍ حقيقي للرأي العام الإسلامي التركي، فإن الجيش حينها سيتدخل لإعادة الأمور إلى داخل دائرة الهيمنة الغربية بالقوة.

وفي هذا الإطار نفهم النص التالي:

«أملى التحالف مع الولايات المتّحدة على تركيا القيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية كان من بينها إعادة النظر في سياسة الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري)، وطبقًا لذلك جاء على لسان إينونو في خطابه أمام المجلس الوطني في تشرين الثاني 1945 «بأنه على

استعداد لإجراء تعديلات في النظام السياسي وفقًا للظروف المتغيرة في العالم»[1]. الأمر الذي شجّع على قيام الأصوات المعارضة بالالتفاف حول جلال بايار ـ والذي شغل منصب رئيس الوزراء في عهد أتاتورك للمطالبة بتشكيل حزبٍ معارض. فأعلن إينونو أن البلد قد يبلغ سنّ الرشد سياسيًا ومن الممكن السماح بقيام تعدديةٍ حزبيةٍ، وسنعمل على دعم الديمقراطية في البلاد. وكان إينونو يرمي من وراء ذلك امتصاص الاستياء العام الناتج عن الأزمات التي عانت منها تركيا منذ بداية الحرب العالمية الثانية، وأعرب عن أمله بتأسيس حزبٍ معارض. وبعد مدة وجيزةٍ من تصريحه هذا تمّ بالفعل الإعلان عن تأسيس حزب على يد أربعة أعضاء انشقوا عن حزب الشعب الجمهوري، وهم جلال بايار، عدنان مندريس، ورفيق كورالتان، وفؤاد كوبرلو ـ أُطلق عليه اسم الحزب الديمقراطي وتبنّى ضمن أيديولوجيته المبادئ الكمالية الستة مؤكدًا على الليبرالية والديمقراطية»[2].

وهكذا لم يكن الحزب الديمقراطي قادرًا على تجاوز الحدود المرسومة سلفًا «للديمقراطية التركية»، فاختار العبور تدريجيًا إلى مرحلة ما بعد أتاتورك ملتزمًا بما أصبح عقيدة أهل الحكم. وحتى ذلك الحين لم يكن الولاء الأعمى للغرب قد قدم شيئًا جديدًا وملهمًا لتركيا فيما عادت أصواتٌ شعبيةٌ تنادي بالعودة إلى الشعائر الدينية والطرق الصوفية التي كانت مقموعة سابقًا.

أدرك أركان الحزب الديمقراطي الجديد أن التعددية الحزبية ستفسح في المجال أمام تمثيل الشرائح الإسلامية فكانوا منفذًا لها وضابطًا لها في الوقت نفسه.

---

[1]- المصدر نفسه، ص 27 - 28.

[2]- المصدر نفسه، ص 28 - 29.

وعلى أثر إقرار مبدأ التعددية الحزبية في تركيا حدثت بعض التغيرات في سياسة حزب الشعب الجمهوري تجاه المسألة الدينية نتيجةً للضغوط التي تعرض لها من الرأي العام أولاً ومعارضة الحزب الديمقراطي ثانيًا، الذي قام بحملةٍ ضد حزب الشعب الجمهوري واتهامه بمعاداة الإسلام، وعلى الرغم من تمسّك حزب الشعب الجمهوري بالعلمانية إلا أنه قام على أثر مناقشاتٍ موسعةٍ في المجلس الوطني التركي الكبير في كانون الثاني 1946 ببعض الإجراءات التي تحدث لأول مرةٍ في تاريخ الجمهورية التركية، منها تخصيص الأموال للراغبين بأداء فريضة الحج وبالعملة الصعبة وإعطاء موافقته على قيام دوراتٍ لغرض إعداد الأئمة والخطباء، كما تمّ الاتفاق مع رجال الدين على فتح المزارات أمام الزوار. سوّغ حزب الشعب الجمهوري تلك التسهيلات بأنها ضمانة ضد المحافظين، لكن الملفت للنظر أن تلك التسهيلات أحدثت انفراجًا في الحياة السياسية، مما شجّع على قيام محاولاتٍ أولى لتشكيل أحزابٍ ذات ميول إسلامية، مثل (حزب حماية الإسلام) الذي تأسس في 19 تموز 1946 على يد نجمي كوناش ومصطفى أوزباك، إلا أنه أغلق بعد 23 يومًا بحجة مخالفته لدستور 1924 الذي ينصّ على عدم اتخاذ الدين لأغراض سياسية[1].

كذلك محاولة الجنرال جواد رفعت أيتل خان والمعروف بعدائه لليهود والصهيونية لتشكيل حزب أطلق عليه (حزب المحافظين)، إلا أنه ألغي أيضًا لاعتماده على أسسٍ إسلاميةٍ في برنامجه، وأخيرًا محاولة المارشال فوزي جقمق بتشكيل حزبٍ أطلق عليه (حزب الأمة) في 25 تموز 1948 أكد في برنامجه على احترام الدين والعادات والتقاليد، إلا

[1]- المصدر نفسه، ص 29.

أنه ألغي في عام 1953 لتوجهاته وأفكاره ضد مبادئ الجمهورية التركية التي أسسها كمال أتاتورك[1].

يعني خلال أقل من عقدٍ على رحيل أتاتورك وبمجرد أن أفسح المجال لظهور أحزاب نبتت على الفور ثلاثة أحزابٍ إسلاميةٍ تم قمعها بسرعةٍ حفاظًا على الهوية العلمانية للدولة، وهذا يفسر إلى حدٍ بعيدٍ سببَ ظهور الحزب الديمقراطي من داخل حزب الشعب الحاكم واعلان الحزب التزامه بمبادئ الدولة.

فضلاً عن ظهور عددٍ من الجمعيات الإسلامية مثل (جمعية الإسلام) و(جمعية التطهير)، الأمر الذي أسهم في عودة عددٍ من الصحف والمجلات الدينية التي سبق وأن منعت من قبل الكماليين مثل (سلامات) و(حر أدام) و(سبيل الرشاد)، وكان لهذه الجمعيات هدفٌ هو مطالبة حزب الشعب الجمهوري بالتخلي عن سياسته العلمانية، وتدخله في شؤون الناس الدينية ومعتقداتهم، كما طالب بإلغاء القوانين العلمانية وتربية النشء الجديد تربيةً دينيةً، وفي انتخابات 1946 ظهر تيارٌ دينيٌ داخل حزب الشعب الجمهوري نفسه بزعامة حمد الله وتكيلي أوغلو. كما شجّع مبدأ التعددية الحزبية أيضًا على ظهور عدد من الأحزاب ذات توجهات أو عقائد سياسيةٍ للمدة من 1946 ـ 1950 [2].

ولك أن تقارن هذا الوضع الذي نشأ بعد أتاتورك بهذا النص الاحتفالي للويس حيث يقول:

«على أية حال، تم اختراق القلعة. أما سلطة الدولة، التي كانت دائمًا مهمّة جدًا في أي بلد مسلم، فقد كانت آنذاك مع الإصلاح بشكل

[1]- المصدر نفسه، ص 30.

[2]- المصدر نفسه، ص 30.

واضح، واضطر المدافعون عن التقاليد إلى أن يقوموا بدورٍ صعبٍ وغير مألوف في المقاومة السريّة. وعقب سلسلة من الهزائم الأخرى، كان العلماء يُطردون من آخر معاقل سلطاتهم ونفوذهم، واستخدم جهاز القانون والمرجعيات الجبرية التي تقوم بتنفيذه قسرًا، في جهود حثيثة من أجل كسر قوتهم إلى الأبد»[1].

ربما لذلك لم يكن هناك علماء بارزون يتصدون لعودة الإسلام ولو على المستوى الطقوسي والشعائري، بل بقيت راية العودة إلى الدين ولو بشكلٍ متواضعٍ بيد السياسيين الذين رأوا أنهم قد يفقدون السيطرة على الموقف إذا بقي الاتجاه الإسلامي مقموعًا على طريقة المؤسس لتركيا العلمانية.

2. الانتعاش الإسلامي في عقد الحزب الديمقراطي:

بعد فوزه الساحق سنة 1950حقّق الحزب الديمقراطي، وخلال عقد من الزمن، العديد من الإصلاحات الداخلية، ارتبط البعض منها بالشعائر الإسلامية مثل عودة الأذان باللغة العربية بدل اللغة التركية، والسماح ببثّ القرآن الكريم عبر الإذاعة التركية، وتخصيص التمويل الحكومي لموظفي مؤسسات الشريعة والأوقاف بزيادة رواتبهم وصرف مبالغ إضافية لبناء وإدامة الجوامع، ولعلّ كل هذه الإجراءات كانت تقع ضمن إطار المسائل التنافسية والانغماس أكثر مع القيم الشعبية[2].

كما شهد عقد الخمسينيات استئناف نشاط الطرق الصوفية البكتاشية والنورسية والقادرية. ولم يقتصر نشاط تلك الطرق على المناطق الريفية فحسب، بل أصبح لها فروعٌ في المدن الكبرى.

[1]- ظهور تركيا الحديثة، ص 330.

[2]- المصدر نفسه، ص 31 ـ 32.

وُصفت مدة حكم الحزب الديمقراطي بأنها مرحلة الإحياء الإسلامي في تركيا. فقد خلقت سياسة الحزب الديمقراطي أجواءً مريحةً ساعدت وأسهمت في قيام زعماء الطرق الصوفية بالدور الأساس في توجيه الحياة العامة على مستوى المؤسسات والممارسات العقائدية. مما شجّع على ظهور منظّماتٍ وأحزابٍ ذات ميولٍ إسلامية، مثل الحزب الديمقراطي الإسلامي وحزب النهضة الإسلامي والجمعية العسكرية المعروفة (بيوك دوغو) أي الشرق الكبير. ورافق ذلك نشر الكثير من الدراسات في تلك المدة انتقدت سياسة فصل الدين عن الدولة، مشيرةً إلى مساوئ سياسة الكماليين التي عرّضت تركيا لأزماتٍ اجتماعيةٍ وخلقت فجوةً في التواصل مع الثقافة الإسلامية. ويقول المفكر الإسلامي محمد أركون في هذا الصدد: «إن تجربة أتاتورك قد ذهبت بعيدًا في جرأتها لكنها لم تكن في الواقع إلا كاريكاتيرًا للعلمنة رافقه بعض التصرفات كما حدث في فرنسا سابقًا، لكن الشعب التركي لم يستجب لهذه التجربة وهذا يفسّر العودة الدينية بدءًا من عام 1950»[1].

وهنا برز التيار الديني بقوةٍ وفسّر البعض تسهيلات الحزب الديمقراطي على أنها مؤشر للعودة إلى عهد الخلافة الأمر الذي شجّع أصحاب الطرق الصوفية على ممارسة طقوسهم بصورة علنية، الذي ساعد في ترسيخ هذا الاعتقاد سياسة الحزب الديمقراطي المرنة لخلق موازنة بين الإسلام والعلمانية والذي نتج عنها تكرار فوزهم في الانتخابات سنة 1954 تباعًا ولتميّزهم عن سياسة الجمهوريين لمراعاة الحقوق والحريات الدينية[2].

---

[1]- المصدر نفسه، ص 32 - 33.

[2]- المصدر نفسه، ص 33.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المسألة الدينية اكتسبت بعدًا سياسيًا ساعد في بناء قاعدةٍ صلبةٍ لمواجهة المد الشيوعي، هذا من ناحية، والتنافس على أصوات الناخبين من ناحية أخرى. وعلى الرغم من الإجراءات التعسفية التي أحدثها أتاتورك لضمان نجاح إصلاحاته العلمانية، ظلت مدن وقرى ريف الأناضول متمسكةً بقيمها الدينية، وذلك لفشل العلمانية في إيجاد نظامٍ بديلٍ عن المعتقد الديني وإيجاد حلولٍ للمشكلات التي تواجه الناس، **وقد برّر المستشرق برنارد لويس في هذا المجال عند تقييمه لانبعاث الحركة الإسلامية في تركيا في الخمسينيات أنها: «نشأت إلى حد ما من شعورٍ دينيٍ حقيقي»**. إلا أنه من الواضح على سياسة مندريس أنه عمل جاهدًا لمنع ظهور أي تنظيمٍ حزبيٍ إسلامي يستقطب القطاع الإسلامي في قاعدته الشعبية، ففي الوقت الذي يؤكّد فيه على مبدأ فصل الدين عن الدولة نجده يستغلّ أصوات الإسلاميين في الانتخابات. ولعلّ قراره بمعاقبة منتقدي الكمالية والعلمانية من أعضاء الطريقة التيجانية ـ الذين قاموا بتحطيم تماثيل أتاتورك وإلقاء زعيمهم في السجن خير دليل على سياسته الذرائعية[1].

هنا في هذا المقطع الأخير تظهر معالم الديمقراطية المضبوطة عند مندريس ولكن حتى هذا القدر من المراعاة لصنم العلمانية لم يكن مقبولاً عند أساطينها. أما إشارة لويس الخجولة إلى «شعور ديني حقيقي إلى حدٍ ما»، فتعتبر اعترافًا بانتكاسةٍ كبيرةٍ للعملية التي أراد منها القضاء على الإسلام في تركيا إلى الأبد.

[1]- المصدر نفسه، ص 33 - 34.

3. الانقلاب عام 1960

أفلتت التطورات من زمام الأمور، فقام الجنرال جمال كورسيل بانقلابٍ عسكريٍ صبيحة يوم 27 أيار 1960 تحت دعوى حماية المبادئ الكماليةً، وتمكنً كورسيل من السيطرة على مقاليد الحكم، وبمساعدة ثمانية وثلاثين ضابطًا، وتمّ حل الحزب الديمقراطي واعتقال كلٍ من رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه ووزيري الداخلية والخارجية ونفيهم إلى جزيرة يأسي أدة[1]. وكان واضحًا أن كبح نمو المظاهر الإسلامية هو الحافز الأساسي فقد أصبحت عاملاً استفزازيًا للقوى العلمانية، إذ فسّر المؤرخ شريف ماردين ذلك بالقول: «لقد اعتقد الجيش بأن الإسلاميين يريدون جعل تركيا دولةً دينيةً مرةً أخرى»[2].

4. تتريك الإسلام:

تعلم الانقلابيون من تجربة بطلهم، فلجؤوا إلى مفهومٍ جديدٍ هو «تتريك الإسلام» وإعادة تفسيره بما يتلاءم مع علمانية تركيا، والمصطلح بحد ذاته ينطوي على عدة مغالطات، ويشكّل استكمالاً ملتويًا لما بدأه أتاتورك، ولكن عن طريق الالتفاف على الحركة الإسلامية، بدل مواجهتها بالقوة، اللغة بعد الانقلاب كانت هي السلاح في معركة تفريغ الإسلام التركي من قوته الاجتماعية والسياسية تحت عنوان تحديثه، فلما كان عزل الإسلام قد فشل فليحضر جالسًا في الصف الأخير، تقرّر حكومة العسكر ما يُقبل منه وما يُرفض تحت عنوان تتريكه أو تحديثه وفي هذا تقول الصالح:

عمل الانقلابيون على إحياء مفهوم تتريك الإسلام أو ما يطلق عليه

[1]- المصدر نفسه، ص 36 - 37.

[2]-المصدر نفسه، ص 38.

الإسلام التركي أو ما وصف بتكيّف الإسلام مع مطالب الدولة التركية وأيديولوجيتها العلمانية عن طريق الادعاء بتحديثه وإصلاحه من الداخل بطريقةٍ لا تستدعي الرفض والمقاومة، كما هو الحال مع فرض الأتاتوركية، وذلك بأوامر تسلطية بيروقراطية من أعلى إلى أسفل، وفي هذا الإطار يذكر كورسيل: «إن هذا النهج الذي نتبناه سيوصلنا إلى اليوم الذي سيأتي فيه مطلب ترتيل القرآن والأذان باللغة التركية من [أسفل من الشعب نفسه]». كما أكد كورسيل على التزام الحكومة وموقفها من الدين عندما خاطب الجماهير في أثناء تجواله في الأقاليم قائلاً: «إن الإسلام يأمرنا بالعمل والتقدم نحو الكمال»، وقال لجماهير أرضروم: «إن أولئك الذين يلقون على الدين بمسؤولية تخلفنا مخطئون، كلا إن سبب تخلفنا ليس الدين، وإنما أولئك الذين قدّموا لنا دينًا بصورةٍ خاطئة. إن الإسلام هو أكثر ديانات العالم قدسيةً وبناءً وحيويةً وقوةً، وهو يطلب ممن يؤمنون به أن يحققوا التقدم والحكمة السامية على الدوام، بيد أن الإسلام ظلّ يُشْرح لنا على مدى قرون بصورة سلبية وغير صحيحة وهذا هو سبب تخلفنا»[1]. ولكن هل بُذلت جهودٌ حقيقية تحت إشراف متخصصين «لشرح» الإسلام بطريقةٍ تبرز حيويته وعدم تناقضه مع الحرية والتقدم؟ بالطبع هذا لم يحدث تحت إشراف الانقلابيين، ولكن لما كانت الأجواء الدولية لا تسمح باستمرار القبضة العسكرية فإن الضباط بعد إنقاذهم للهوية العلمانية للدولة وابتداع طريقةٍ جديدةٍ للتعامل مع الحركات الإسلامية أعادوا الأمور تدريجيًا إلى يد الديمقراطية المضبوطة.

---

[1]- المصدر نفسه، ص 41 - 42.

5. ظهور نظرية سيطرة الدولة على الدين 1960ـ 1970:

الأصل في فكر أي حركةٍ إسلاميةٍ هو مبدأ سمو الشريعة كمصدرٍ للتشريع، بمعنى أن لا يصح إصدار أيٍ قانونٍ يخالف ما هو معلومٌ من الدين بالضرورة، وتختلف الحركات الإسلاميةً هنا في مدى المرونة التي تبديها في تفسير الشريعة بحسب اجتهاد العلماء والفقهاء والمفكرين، وإذا استثنينا السلفية المتشددة، فإن معظم الحركات الإسلامية متفقةٌ على ضرورة تجديد فهم الدين والشريعة بما يلبي حاجات العصر من جهة ولا يتناقض مع ثوابت الإيمان من جهةٍ أخرى. ولكن ما ظهر في تركيا عقب الانقلاب عام 1960 وسمي «بالإسلام التركي» يجعل من الدولة حاكمًا على الدين تنتقي ما يناسبها منه وتترك الباقي تحت عنوان التوفيق بين الإسلام والعلمانية:

أما فيما يخصّ مواقف الأحزاب السياسية التركية من الإسلام بعد انقلاب 1960، نلاحظ أن حزب العدالة ظهر للوجود السياسي لأول مرة وريثًا للحزب الديمقراطي، أما الأحزاب القديمة والمتمثلة بحزب تركيا الجديدة وحزب الفلاحين الوطني الجمهوري وحزب الشعب الجمهوري الذي عدّل أفكاره المتصلّبة تجاه العلمانية، وانتهت تلك الأحزاب إلى أفكار الانقلابيين نفسها وهي سيطرة الدولة على الدين لمنع استغلاله من جانب الاتجاهات المتطرفة المعادية للعلمانية الكمالية ودعم صيغة التوفيق بين الإسلام والعلمانية. وفي ضوء ذلك جرت انتخاباتٌ عامةٌ في 15 تشرين الأول 1961 أسفرت عن حصول حزب العدالة على نتائج غير متوقعة بلغت 158 مقعدًا أي بنسبة 35.1 % من مجموع الأصوات، فشكل فوزه مفاجأةً لحصوله على نسب مقاربة لحزب الشعب الجمهوري الذي حصل بالمقابل على 173 مقعدًا أي

بنسبة 36.7 %، أما بقية المقاعد فقد توزعت على حزبي تركيا الجديدة 65 مقعدًا، وحزب الفلاحين الجمهوريين 54 مقعدًا من مجموع مقاعد المجلس الوطني الكبير المؤلف من 450 مقعدًا[1].

6. توظيف الإسلام ضد الشيوعية في الحرب الباردة:

إن استخدام «الإسلام المدجن» في فترة الحرب الباردة كسلاحٍ إيديولوجي ضد الشيوعية أصبح اليوم حقيقةً ومعلومةً بعدما كانَ تحليلاً صائبًا، وتتداول وسائل الإعلام في هذه الأيام تصريحات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان التي أكد فيها أن السعودية نشرت الوهابية بطلب من الولايات المتحدة لصد المد الشيوعي[2]. ويجب أن نضيف هنا أن التقديس المبالغ فيه «للملك وعائلته» بوصفهم «أولياء الأمر»، وخضوع المؤسسة الدينية لتعليماتهم بإصدار فتاوى داعمة لسياساتهم، هو شكلٌ آخر من أشكال إخضاع الدين للدولة المختزلة في الحالة السعودية بالعائلة الحاكمة. وحيثما تخضع المؤسسة الدينية للحاكم السياسي فإنها تتخلى عن مبدأ سمو الشريعة ضمنًا وتقبل إمامة السياسة للشريعة، وبالمعنى الأعم إمامة السياسة للثقافة والدين. وبالتالي فإن دول العالم الإسلامي التي امتنعت عن تحرير الدين من سلطة السياسة قد انتهى بها الأمر إلى هيمنة شكلين من الإسلام المدجن الذي لا يفعل الا في وجه خصوم الغرب سواء كانوا شيوعيين أو مسلمين ثوريين، وتطورت هذه التبعية للسياسة حتى أنتج ذلك المزيج ظاهرة الإرهاب المتعولم الذي دمر البلاد العربية.

---

[1]- المصدر نفسه، ص 43.

[2]- القدس العربي، نقلاً عن «الواشنطن بوست»: محمد بن سلمان، نشرنا الوهابية بطلب من الغرب، 27 آذار/ مارس 2018.

ففي تركيا أيضًا: التفّ ذوو التوجهات الإسلامية حول حزب العدالة وكانوا يصوتون له في الانتخابات حتى استطاع الحصول على الأغلبية منذ عام 1965 ولعب دورًا مؤثرًا في قيادة الحياة السياسية منذ ذلك الوقت حتى عام 1980. وتمّ التأكيد على الدين بوصفه يتعارض مع الشيوعية، وبدا من الطبيعي أن يرفع هذا السلاح بمجرد الإحساس بتهديد اليسار، إذ ظهرت في مرحلة الستينيات الرغبة في استخدام ألفاظ مثل إطلاق لفظة شيوعي أو موسكوفي على الاشتراكيين والراديكاليين، وبالمقابل وصف من يفضل الرأسمالية الاحتكارية الحديثة بلفظة ماسوني صهيوني، وكلها كانت تصبّ في معاداة الإسلام، وفي الوقت نفسه اتّسمت هذه الألفاظ ببعد سياسي أيضًا[1].

إلا أن الملفت للنظر وخلال السنوات الأخيرة في الستينيات من القرن العشرين نمو الاتجاه الإسلامي في نفوس الشعب التركي الذي اتجه أبناؤه للالتحاق بمدارس الأئمة والخطباء التي اتسعت وازدادت بزيادة ملحوظةٍ تراوحت بين 45 ألفًا في أوائل الستينيات لتصبح 65 ألفًا في أوائل السبعينيات، وتزايد بناء المساجد بشكل ملحوظ معتمدًا على الجهود الذاتية للنخبة الإسلامية المالية الصاعدة، وانتشرت حلقات تحفيظ القرآن على نطاق واسع تحت إشراف الشؤون الدينية، كما تمّ إصدار الكتب والمطبوعات والدوريات الإسلامية المبسطة التي تعلّم الدين والعبادات والأخلاق لا سيما لأطفال المدارس والشباب، وظهرت كتبٌ لتعليم اللغة العربية ومجموعات لخطب الجمعة ومجموعات كتب التاريخ الإسلامي، التي تركز على مرحلة صدر

[1]- منال الصالح، ص 45 - 46.

الإسلام والدولة العثمانية، فضلاً عن ترجمة كتب السنّة مثل البخاري ومسلم وبعض أعمال أبي حامد الغزالي، وأخذ التيار الديني في التبلور تدريجيًا على مستوى شعبي واسع، إلا أنه كان يفتقر إلى وجود إطارٍ تنظيمي ومنهجي وقيادة استراتيجية. ومع ذلك شهدت المسألة الدينية تطوراتٍ مهمةً منها انتشار الثقافة الدينية عن طريق معاهد الأئمة والخطباء داخل تركيا، وإرسال الطلبة للدراسة في الأزهر والجامعات العربية (بغداد، دمشق)، كما تمّت الموافقة على طبع مؤلفات الشيخ سعيد النورسي ومزاولة أنصاره لنشاطهم، بعد ذلك ازدادت مدارسهم مما أدّى إلى تعميم الوعي الديني لدى فئات الشعب التركي. **وجاء برنامج حزب العدالة مؤاتيًا لتلك السياسة، فقد تضمنت المادة (الثامنة) من نظامه الداخلي عدم تدخل الدولة في معتقدات المواطنين وقطع صلاتهم مع الدين وإن، أي مواطن حرّ في معتقده، على الرغم من إيمان الحزب بالعلمانية وتمسكه بها[1].**

وسادت الساحة السياسية في تركيا في عقد الستينيات أفكار مثل إن الإسلام مرغوب فيه من الناحية الأخلاقية بوصفه نظرية للحياة، وأن سبب انهيار الدولة العثمانية هو ضعف إيمان المسلمين، لذلك فإن العودة إلى الإيمان هي طريقة لعودة تركيا قويةً وعظيمةً وأنه لا يوجد تعارض أساسيٌ بين العلمانية والإسلام، وإن العلمانية التركية ليست ضد الإسلام وبالعكس فإن العلمانية المستنيرة هي دعمٌ للإسلام وحمايةٌ له، هذا فضلاً عن أنه لا يوجد تعارضٌ بين القومية التركية والإسلام، فهما مكملان لبعضهما وكلاهما أساس مقدس لتركيا كما أن الإسلام عنصرٌ مهمٌ في الثقافة التركية وأخيرا إن الإسلام ليس قوةً رجعيةً

[1]- المصدر نفسه، ص 48.

ويمكنه التعاطي مع الثقافة الغربية. كل ذلك كان بحاجة لأن يتأطر في قالبٍ سياسيٍ واضح ومتماسك بقيادة رموز دينية شاخصة ارتبطت به على مدى عقود من الزمن في مقدمتها الأستاذ الدكتور نجم الدين أربكان[1].

إن حزب العدالة عندما يؤكد على حرية الاعتقاد من جهة ويتمسك بعلمانيته من جهة أخرى، فهو في الواقع يختار العلمانية الجزئية في مقابل العلمانية الشاملة، والعلمانية الجزئية هزيمة جزئية لأتاتورك وبرنارد لويس لا ترتقي أبدا إلى شعار تحكيم الشريعة مع الاجتهاد في تطوير فهمها لتلائم قضايا العصر كما كان يطلب عدة مثقفين ومشرعين أتراك في بداية القرن العشرين.

والعلمانية الجزئية وهي تطلق حرية التعبد لا تقتصر على إعطاء هذه الحرية للمسلمين ولكنها تستبطن عدم وجود مثل هذه الحرية في نظامٍ إسلامي عصري، وهكذا عندما تفصل الدين عن الحياة لفترةٍ طويلة فإنه يبقى في الأذهان صورةً ساكنةً لم تحركها الأفهام، فقد كان ولا يزال بالإمكان تصور نظامٍ إسلامي يبيح لغير المسلمين التعبد على شريعتهم ويمنحهم حرية الاعتقاد والتعبير استنادًا إلى الكتاب الكريم والسنة الشريفة.

7. السياسة الخارجية التركية: الثابت والمتغير:

القاسم المشترك بين «الإسلام التركي» كما عبر عنه السياسيون الأتراك باستثناء نجم الدين أربكان و«الإسلام السلفي السعودي» هو التحالف مع الغرب عمومًا والولايات المتحدة الأميركية خصوصًا في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية. وتشكّل الحرب على سوريا نموذجًا

---

[1]- المصدر نفسه، ص 49.

حيًا لهذه السياسة، فهؤلاء الحلفاء لم يرسلوا جحافل المقاتلين الإرهابيين إلى سوريا لتحويلها إلى دولةٍ ديمقراطية، بل من أجل هدف أبعد هو تغيير سياستها الخارجية وتقسيمها إن لزم الأمر، لإنشاء دويلاتٍ سوريةٍ متصالحةٍ أو محتميةٍ بهم وحليفةٍ لإسرائيل.

ربما لهذا السبب وللعودة بالإسلام السياسي إلى الوسطية الصحيحة قال نجم الدين أربكان عندما أسس حزبه سنة 1970: «**إن الحزب يقبل في عضويته كل مواطنٍ تركيٍ ما عدا الماسونيين والشيوعيين والصهاينة**».

وقد كان معروفا أن الماسونيين والصهاينة يدعمون سليمان ديمريل، أما الشيوعيون فكانوا امتدادًا محليًا للنفوذ السوفييتي آنذاك، فهو بهذه الكلمة يرفض التغريب كما يرفض استخدام الإسلام من قبل الغرب كورقةٍ ضد الشيوعية عديمة النفع ضد الغرب الماسوني والرأسمالي.

لم يُتَح لأربكان فرصة ترجمة سياسته خارجيًا وإن نجح داخليا في خدش السيطرة العلمانية، وهكذا رأينا استمرارًا واستقرارًا في جعل الغرب قبلة تركيا في السياسة الخارجية في كل العهود.

وقد سوّغ بعض المسؤولين الأتراك هذا الإجراء بأنه خير ضمان للدفاع عن السيادة التركية أمام أطماع الاتحاد السوفياتي وإيجاد حلول للأوضاع الاقتصادية التي كانت تعاني منها تركيا وقتذاك. فبدأت تركيا منذ عام 1947 بالاعتماد الكلي على المعسكر الغربي وذلك من خلال مشاركتها بمجموعة من المعاهدات الثنائية مع الولايات المتّحدة بموجب مبدأ (ترومان) ـ وحظيت تلك الخطوات بقبول الولايات المتّحدة وذلك لتحقيق أهدافها من خلال استغلال الموقع الجغرافي

المهم لتركيا ومضايقها المجاورة للاتحاد السوفياتي من جهة وقربها من مناطق إنتاج النفط المهمة في الشرق الأوسط من جهةٍ أخرى[1].

أما من جانب تركيا، فقد بذلت في عام 1949 جهودًا كبيرةً لغرض الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952. ومما يذكر أن العلاقات التركية ـ الأمريكية خلال الخمسينيات شهدت تطورًا ملحوظًا في عهد الديمقراطيين، وتنفيذًا لسياسة الحزب الهادفة إلى توثيق التعاون وتعزيز العلاقات الخارجية، وتأسيسًا على ذلك شاركت قواتٌ عسكريةٌ تركيةٌ كبيرةٌ تُقدّر بحوالي 4500 جندي في الحرب الكورية سنة 1950 استجابةً لنداء هيئة الأمم المتّحدة وتعبيراً عن عمق تحالفها مع الغرب. علاوةً على انضمامها لحلف شمال الأطلسي، انضمت أيضًا إلى حلف البلقان ولعبت دورًا محوريًا في المشاريع الغربية في منطقة الشرق الأوسط، وقد ترجمت دورها هذا في مساعيها بإقامة حلف بغداد ـ في عام 1955. فضلاً عن ذلك سمحت تركيا للقوات الأمريكية باستخدام قاعدة أنجيرليك Incerlik الجوية للقيام بالتدخل العسكري الأمريكي في لبنان بناءً على طلب الرئيس كميل شمعون عام 1958 [2].

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن المسؤولين الأتراك فضلوا التوجه نحو الغرب والولايات المتّحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وعدوا ذلك امتدادًا طبيعيًا للسياسة الخارجية التركية التي أرادها زعيمهم كمال أتاتورك لبلاده، وجعل من الانتماء للغرب عقيدةً وطنية. وفي واقع الأمر كانت هذه السياسة غير مرحب بها من قبل الإسلاميين في تركيا، إذ نظروا إلى هذه التحالفات بكونها ضد مصلحة تركيا والإسلام، لكن عدم انتظام

[1]- المصدر نفسه، ص 51.

[2]- المصدر نفسه، ص 51 - 52.

هؤلاء في كيان حزبيٍ واحد وضعف دعم وسائل الإعلام لهم لم يمكّنهم من نقل هذه الأفكارٍ إلى الواقع أو الفعل السياسي الخارجي أو الداخلي لتركيا[1].

مرة أخرى لا أجد ردًا على مشروع برنارد لويس أفضل من خطاب أربكان الذي أطلقه في احتفال تأسيس حزبه عندما قال: «أما اليوم فإن أمتنا العظيمة التي هي امتدادٌ لأولئك الفاتحين الذين قهروا الجيوش الصليبية قبل ألف سنة، والذين فتحوا القسطنطينية قبل 500 سنة، أولئك الذي قرعوا أبواب فيينا قبل 400 سنة وخاضوا حرب التحرير قبل 50 سنة، هذه الأمة العريقة تحاول اليوم أن تنهض من كبوتها وتجدد عهدها وقوتها مع حزبها الأصيل حزب النظام، إن حزب النظام الوطني سيعيد لأمتنا مجدها التليد، الأمة التي تمتلك رصيدًا هائلاً من الأخلاق والفضائل يضاف إلى رصيدها التاريخي وإلى رصيدها الذي يمثّل الحاضر المتمثّل في الشباب الواعي لقضيته وقضية أمته»[2].

وتابع حديثه قائلاً: «إذا كان حزب الشعب الجمهوري قد شغل نفسه مدةً طويلةً في الصراع مع السيدات اللائي يغطين رؤوسهن بالحجاب ومنعهن من العمل بالتدريس وأخرجهن من المدارس فيما كان الأمر يقتضي إكرامهن ومنحهن شهادات التقدير والعرفان»[3].

وفي حديث له في مدينة سمسون قال: «إن الإسلام هو طريق الحق وإن القيم الإسلامية تعلو ما عداها وإن الدين عند الله هو الإسلام،

---

[1]- المصدر نفسه، ص 52.

[2]- المصدر نفسه، ص 72.

[3]- المصدر نفسه، ص 73.

والإسلام هو الحق وهو المنقذ من ضلال الأحزاب الأخرى، وإن النظام القومي قد سار على طريق الحق أي طريق الله، ولكننا لا ندري من أين استسقى الآخرون مبادئهم فليهدي جناب الحق قلوبهم وليمنحهم الرحمة»[1].

إن تراث وجمهور وخطاب المهندس نجم الدين أربكان وما حظي به من شعبيةٍ هو بمثابة نعي لمسيرة أتاتورك ومشروع برنارد لويس، إذ لم يعد التوجه التركي بعد أربكان هو كيفية نزع الإسلام من التاريخ واللغة والثقافة التركية، بل أعيد طرح السؤال الكبير نريد أن نعود إلى الإسلام ولكن أي إسلام؟ من منظور أربكان هو إسلامٌ سياسيٌ بخلفيةٍ صوفيةٍ ورؤيةٍ عصريةٍ وقِبلةٍ آسيوية.

وهذا ما لا يمكن أن يتحمله الغرب الذي أراد أن تكون تركيا مقبرة للإسلام التاريخي، ومصدرًا للعلمانية الشاملة، وجيشًا يقاتل دفاعًا عن الحلف الأطلسي، فكان من الطبيعي أن ينقلب عليه حرس العلمانية من جهة، ولكن المحير بالفعل هو ظاهرة رجب طيب أردوغان الذي اعتبره أربكان في خطابٍ مسجلٍ له في آخر حياته ممثلًا للتوجه الماسوني والصهيوني والتغريبي داخل المعسكر الإسلامي وقال بالحرف: إنه مكلف بتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، فهل يمثل أردوغان مشروع التتريك الجديد؟

في الفيديو المسجّل نفسه يصرّح أردوغان بأن له دورًا في ذلك المشروع، وقد تحرك بالفعل وبفعالية في الحرب على سوريا، وأرسل قوات ترابط في بعشيقة داخل الحدود العراقية، ويصرح الأتراك هذه

---

[1]- المصدر نفسه، ص 73.

الايام بأنهم بصدد الدخول إلى سنجار بذريعة مكافحة الإرهاب الكردي.

لو نظرنا بدون توترٍ سياسي إلى الأفعال والأقوال، فمما لا شك فيه أن الدور التركي توسع على حساب العالم العربي، فيما لا يزال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هدفًا ثابتًا في السياسة التركية، ويسخر الصهاينة من تصريحات أردوغان النارية عندما يقولون إنه مجرد ظاهرة صوتية لا تتأثر بالعلاقات التجارية والديبلوماسية مع الكيان الصهيوني فقد: رأى المُستشرق الإسرائيليّ، البروفيسور إيال زيسر، من جامعة تل أبيب، أنّه لا جديد تحت الشمس في الاتهامات التي يسوقها أردوغان ضدّ الدولة العبريّة، لافتًا إلى أنّ هذه هي طريقته منذ أنْ وصل إلى سُدّة الحكم في تركيّا. وتابع المُستشرق في مقال نشره في صحيفة (يسرائيل هايوم)، قائلاً إنّ كره أردوغان لإسرائيل نابعٌ من مصالح سياسيّة، **مُوضحًا أنّ الهجوم على الدولة العبريّة يعتمد على المبدأ: هاجِم اليهود، حتى تزداد شعبيتك ويرتفع تأييدك في العالم الإسلاميّ، ولكن مع ذلك، أضاف البروفيسور زيسر أنّ الحقد على اليهود لدى الرئيس التركيّ نابعٌ أيضًا من معاداته المبدئيّة للساميّة، والتي لا يعمل على إخفائها بالمرّة، على حدّ قوله. وشدّدّ البروفيسور زيسر على أنّه حتى اليوم امتنعت إسرائيل عن الردّ على أردوغان ومُحاسبته، لافتًا إلى أنّ المبدأ الإسرائيليّ يؤكّد أنّ أردوغان يتكلّم كثيراً ولكنّه لا يفعل شيئًا، وللتدليل على ذلك، أشار المُستشرق الإسرائيليّ إلى أنّه على الرغم من الاتهامات التي يُطلقها الرئيس التركيّ ضدّ دولة الاحتلال، فإنّ حجم التبادل التجاريّ بين أنقرة وتل أبيب يُسجّل ارتفاعًا كبيراً وازدهارًا أكبر. ومن الجدير بالذكر أنّ وزير الاستخبارات الإسرائيليّ يسرائيل كاتس كان قد صرحّ في**

مقابلة مع موقع (إيلاف) السعوديّ، في شهر تموز (يوليو) من العام الماضي، أنّ أردوغان يُهاجمنا كثيراً، ونحن نعي ذلك ولا يعني أننا لا نرد عليه، ولكنّ هجومه علينا لا يمنعه من جعل حجم التجارة عبر حيفا نحو 25 في المائة من تجارة تركيا إلى الخليج، قال كاتس. وساق الوزير الإسرائيليّ قائلًا: نحن نتعايش معه بالرغم من ذلك، ونعرف أنّه يعتبر نفسه قائد الإخوان المسلمين في العالم ويحاول أنْ يقود العالم الإسلاميّ، ولكن التجارة التركية معنا بمبالغ كبيرةٍ وخياليّةٍ، لم تتأثر بذلك، بل على العكس، تابع الوزير كاتس، وشركات الطيران التركية أكبر شركات النقل الجويّ من وإلى إسرائيل، وحجم التبادل التجاريّ ونقل البضائع عبر حيفا ازداد كثيراً حتى قبل عودة العلاقات بعد أزمة مرمرة، في شهر أيّار (مايو) من العام 2010، على حدّ قوله.

من ناحيته قال مدير معهد «ميتافيم»، وهومعهدٌ إسرائيليٌّ لدراسة السياسة الخارجيّة الإقليميّة، والمُحاضر في كلية العلوم السياسيّة في الجامعة العبريّة في القدس، د. نيمرود غورن، قال في حديثٍ مع صحيفة (يديعوت أحرونوت)، إنّه على الرغم من التصعيد التركيّ وتبادل الاتهامات بين تل أبيب وأنقرة، على خلفية الأحداث الأخيرة على الحدود مع قطاع غزّة، فإنّ العلاقات ما زالت كما كانت، لافتًا إلى أنّه لو أراد أردوغان قطع العلاقة مع إسرائيل لفعل ذلك، على حدّ تعبيره... وتابع قائلًا في معرض ردّه على سؤالٍ إنّه لو أراد أردوغان تحويل التصعيد الكلاميّ إلى أفعالٍ، لكان على الأقّل أمر بإعادة السفير التركيّ في إسرائيل لمُشاورات، مُوضحًا أنّ عدم تقدّم وتطوّر العلاقات بين تل أبيب وأنقرة نابعٌ من القضيّة الفلسطينيّة. وكشف النقاب عن اجتماع شارك فيه في أنقرة مع مختصّين أتراك وسمع

منهم، على حدّ قوله، أقوالًا أخرى، وتحديدًا عن قلقهم من زيادة التأثير الإيرانيّ في سوريّة[1].

8. مشروع التتريك الجديد من منظار خليجي:

في مقالة افتتاحية مهمة له، قال الصحفي المخضرم عبد الباري عطوان ما يلي: «**مسؤولٌ خليجيٌ كبيرٌ التقى بعددٍ من الدبلوماسيين في عاصمةٍ أوروبيّةٍ الأسبوع الماضي قال بالحَرف الواحِد إن هذا التحالف الرباعي (السعوديّة والإمارات، مِصر والبحرين) يعتبر تركيا أكثر خُطورةً من إيران بسبب سياستها التي تُريد الهَيمنة على المِنطقة بأسْرِها، وتحويل إسطنبول إلى مَرجعيّةٍ ونمُوذجٍ للعالم الإسلامي بشقّيه السني والشيعي معًا، وتتبنّى الإسلام السياسي المُتمثِّل في حركة "الإخوان المسلمين" العابِرة للحُدود والقارات.**

الرئيس أردوغان أقام نموذجًا يَراه الكثير من الإسلاميين قُدوةً تُحتذى لأنه يرتكِز على أربع أُسس: الإسلام المُعتدل والمتسامح، والديمقراطيّة، والعَلمانيّة، والنمو الاقتصادي، وانْعكس ذلك في مُحاكاة العديد من الأحزاب الإسلاميّة له، بل واقتباس اسم "العَدالة والتنمية"، اسم الحزب الحاكِم في تركيا الذي قدّم هذا النّموذج، ويَعمَل على نَشره في مِنطقة الشرق الأوسط بشكلٍ خاص والعالم الإسلامي بشكلٍ عام، بكُل الوسائِل السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة، مُتّبعًا نَهج المُسلمين الأوائِل في نَشر الإعلام في آسيا وغَيرِها.

تبنّي الرئيس أردوغان للإسلام السياسي، ودَعمِه لحَركة "الإخوان المسلمين"، وفَتح أراضي بِلاده لها، ولأجهزتها الإعلاميّة، يأتي في

[1]- زهير اندراوس: رأي اليوم الإلكترونية، 2نيسان/إبريل 2018.

إطار هذه الاستراتيجيّة، الأمر الذي يُثير قلق المملكة العربيّة السعوديّة ومِصر والإمارات، الدُّول التي تتبنّى سِياسات مُعاديةً لهذِه الحَركة، وتمدّدها في المنِطقة، بل وتَعتبرها أكثر خُطورةً من "الدَّولة الإسلاميّة" وتنظيم "القاعدة"، لإرْثها التّاريخي الذي يمَتد لأكثر من ثمانين عامًا، وقاعِدتها الشعبيّة العَريضة.

هُناك أربع مرجعيّات إسلاميّة سنيّة في المنِطقة، مرجعيّة الحِجاز (مكة المكرمة والمدينة المنورة) وهي الأولى، ومؤسسة الأزهر الشريف وهي الثانية، و"الهاشميّة" في الأردن وشمال اليمن وهي الثالثة، والمَرجعية العثمانيّة وعاصِمتها إسطنبول وهي الرابعة، وهُناك مرجعيّة إسلاميّة خامِسة تتمثّل في كُل من النّجف الأشرف في العِراق، وقم في إيران.

الحُروب بين المَرجعيّات لم تتوقّف مُطلقًا طِوال القُرون العَشر الماضية، ابتداءً من الصِّراع الصفوي العُثماني (1636 ـ 1623)، ومُرورًا بدولة الفاطميين في مِصر عام (969م ـ 1171)، وانتهاءً بدُخول إبراهيم باشا الدرعيّة عاصِمة الدولة السعوديّة وتَدميرها عام 1819م، وبين هذه المَحطّات الكُبرى هُناك العَديد من المَحطّات والصِّراعات الصغيرة، والتّحالفات العابِرة السّريعة، ما زالت تَطُل برأسِها في هذِه الأيّام، مِثل التّحالف الهاشِمي العُثماني الوليد وبين الأزهر ومكّة المكرمة.

الرئيس أردوغان لم يُخفِ مُطلقًا طُموحاته في إعادة إحياء إمبراطورية الخِلافة العثمانيّة، وكنت شاهِدًا على أهم مهرجان في هذا الصدد، عندما دُعيت لحُضور آخر مُؤتمرٍ لحزب العدالة والتنمية يترأسّه الرئيس أردوغان (لانتهاء فترته) أُقيم في ملعبٍ لكرة السلة في أنقرة في

أيلول (سبتمبر) عام 2012، وكان من أبرز ضُيوفه المدعوين الرئيس المصري السابق محمد مرسي، والسيد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" في حينها، والسيد مسعود البارزاني، رئيس إقليم كردستان العِراق، وأثيل النجيفي مُحافظ الموصل، ونُخبة من قادَة الأحزاب الإسلاميّة.

ما لفت نظري أن الرئيس أردوغان في خِطابه الحِزبي "الوداعي"، نَطق بأسماء جميع الخُلفاء العُثمانيين الواحد تلو الآخر، وَسط تصفيقٍ وهتافاتٍ غير مَسبوقةٍ من أعضاء الحِزب الذين امتلأ بِهم الملعبَ وفاق عَددهم خَمسة آلاف عُضوٍ على الأقل.

الخُلفاء الأربعة اكتشفوا خُطورة العُثمانيّة التركيّة بعد "ثورات" الربيع العربي، وتَدمير سوريا وقبلها العِراق، ولعبوا دورًا فاعِلاً في عمليّة التّدمير هذه، وضَخ عشرات المِليارات من الدولارات والأسلحة جنبًا إلى جنب مع تركيا الإسلاميّة "الإخوانيّة" وتحت رِعاية المَظلّة الأمريكيّة، أي إن تركيا أردوغان لم تتغيّر وثابِتة وهم المُتحوِّلون. الرئيس أردوغان، اتفقنا معه أو اختلفنا (مَنعني من دُخول بِلاده) يَملك مشروعًا سياسيًّا استراتيجيًّا مُتكامِلاً، ويُسخِّر الاقتصاد والثقافة، علاوةً على القواعِد العسكريّة لخِدمة هذا المَشروع وتطويره، فقد استغل ثَغرة الخِلاف القطري مع الدُّول الأربَع لإقامة قاعدةٍ عسكريّةٍ في مِنطقة العيديد في قَلب الخليج العربي، قوامها 30 ألف جنديًا، والعَدد في تزايد، وانْتزع السودان من التّحالف العربي في حَرب اليمن، وأسّس قاعدةً عسكريّةً اقتصاديّةً في مِنطقة سواكن على شواطِئ البحر الأحمر، وأُخرى قبلها في الصومال، ووقّع اتفاقات تجاريّة استراتيجيّة مع الجزائر وموريتانيا، واستضاف قمّةً إسلاميّةً

في إسطنبول جَمعت مُمثّلي ثلاث مرجعيّات، الهاشميّة (الملك عبد الله الثاني، الذي صلى على النبي العربيّ الهاشميّ في كلمته في الاجتماع)، وقمّ (حسن روحاني)، إلى جانب المَرجعيّة العُثمانيّة المُمثّلة في شَخصِه.

ولا نعتقد أن امتناع تركيا والأردن عن تأييد حرب المِحور العربي السعودي في اليَمن جاء من قبيل الصُّدفة، وإنّـما في إطار حِسابات دقيقة، ويَنسى كثيرون أن حركة "أنصار الله" الحُوثيّة تَرفع الأعلام الهاشِميّة»[1].

نضيف إلى ما ذكره الأستاذ عطوان أن سقوط المشروع الإخواني في عرينه المصري وفرعه السوري، قد منح مشروع القيادة التركية لأكبر حركةٍ إسلاميةٍ زخمًا جديدًا، خصوصًا مع تميز الإسلام التركي بمسحة الحداثة الغربية والتنمية الإقتصادية والإدارة الجيدة التي تزيد من قوته الناعمة، وقد رأينا في تونس كيف تعايشت حركة النهضة الإسلامية مع رموزٍ علمانيةٍ تشكل استمرارًا لبورقيبة، كما تعايش حزب العدالة والتنمية التركي مع علمانية أتاتورك.

وعلى الرغم مما نشهده اليوم من صراعٍ على مرجعية العالم الإسلامي السنّي بين السعودية وتركيا، فإن النموذج الجاري تنفيذه في السعودية يقترب من علمانيةٍ جزئيةٍ مع إسلامٍ مدجّن بدون ديمقراطيةٍ أو تنميةٍ في الداخل، وهو تحالفٌ علنيٌ وعميقٌ مع الولايات المتحدة الأميركية وتطبيعٌ متسارعٌ مع إسرائيل في السياسة الخارجية، مما يجعل النموذج التركي أكثر جاذبيةً مرةً أخرى بمنطق القوة الناعمة التي سبق أن شرحنا

[1]- عبد الباري عطوان، رأي اليوم الإليكترونية، في 9/3/2018.

أنها لا تعتمد أسلوب الغزو والفرض بل تكتفي بعرض نموذجٍ جذاب وناجحٍ يطمح الآخرون إلى محاكاته أو الاندماج فيه.

وهكذا نكون قد انتقلنا من تتريكٍ علمانيٍ شموليٍ شرسٍ يستفز الشعور الديني، إلى مشروع الإسلام الأطلسي، الذي يحرص على المظاهر الإسلامية من دون أسلمة عميقة للأحوال الشخصية والسياسة والاقتصاد بل بمقدار ما يساهم الشعور الديني في شرعنة مشروع هوفي جذوره وأعماقه علمانيةٌ جزئيةٌ ناعمةٌ ترفع الآذان باللغة العربية هذه المرة.

وفي الرد على هذا النموذج المريب نقول: طالما أن المؤسسة السياسية هي التي تقود المؤسسة الدينية وتوظفها لمصالحها، فمن الصعب أن يتم إنتاج مشروعٍ إسلاميٍ عصريٍ يُحسن إدارة الصراع مع التبعية للغرب من جهة ومع التخلف والفقر والجهل من جهة أخرى.

فالمطلوب في المقابل هو تحرير المرجعيات الدينية للعالم الإسلامي من سلطة السياسة، وتأصيل مفاهيم الحرية والعدالة والتنمية من منظور إسلامي، وممارستها باعتبارها الإسلام في هذا العصر وليست لا في حدها ولا في حدودها مستوردةً كمفاهيم معلبة من حضارة غربية انحدرت إلى مستوى تسليع كل القيم واستخدامها في البازار السياسي.

أما حسن الإدارة ومهاراتها المتعددة من تخطيطٍ وقيادةٍ وتنظيمٍ وتقويمٍ ومتابعة، فهي أمورٌ محايدةٌ تعطي نتائج إيجابيةً أينما طُبقت بغض النظر عن البعد العقائدي أو الهوية الإيديولوجية لمن يطبقها، فليس نجاح الغرب أو المتغربين في الإدارة نابعًا من فلسفة الغرب بل من تطور العقل الإداري عندهم، والأتراك كما قلنا متميزون في هذا

الجانب ولا شيء يمنع من الاستيحاء من تجربتهم. ولكن في الشأن الاقتصادي لا يمكن أن نتصالح مع النُظُم الربوية التي تؤدي إلى احتكار طبقة الأثرياء لمال الأمة والتحكم بكل شيء عبر التحكم بالثروة، وفي السياسة لا يدعم الإسلام ظواهر السلطنة والديكتاتورية وتغول السلطة وإخضاع كل القيم والتلاعب باللغة والوعي والعقول لأغراض السياسة..

والنص الوحياني صريحٌ في رفض الظلم بكل أشكاله والحث على بسط العدل في كل أشكاله سواء في السياسات الداخلية والخارجية... قال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم» [النساء، 135].

إن العقيدة والقيم والثقافة هي القائد الحقيقي للسياسة في الإسلام، وتبقى هي المعيار للحكم على أي تجربةٍ تدعي أنها إسلامية.

خلاصة الفصل:

ـ يدفع برنارد لويس في كل ما كتب إلى تصوير هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى وكأنها هزيمة للدين الإسلامي والحضارة الإسلامية، فيما نرى أنها كانت هزيمةً لدولةٍ إسلاميةٍ بسبب فساد الحكم وتسخير الدين لأغراض السياسة بدل محاكمة السياسة على أساس المعايير الدينية والقيم الداعية للعدل والإعمار ونصرة المستضعفين وحقوق الإنسان.

ـ ولأن الغرب كان يدرك عمق العلاقة بين المسلم ودينه، سواء في تركيا أو غيرها من الدول، كان تعيين ضابطٍ تركيٍ علمانيٍ هو كمال

أتاتورك يهدف إلى تحويل الهزيمة العسكرية إلى هزيمة ثقافيةٍ وسياسيةٍ وحضارية. ولذلك، مضى أتاتورك في علمنة تركيا بشكلٍ شرس، فنزع كل مظاهر التدين التي كانت سائدةً لدى الشعب التركي، وبدا أن معركته كانت سهلةً بحسب الظاهر. والسبب في تقديرنا هو أن عملية تغريب تركيا وعلمنتها كانت قد بدأت فعليًا على مدى القرن التاسع عشر.

ـ العلمنة على طريقة أتاتورك كانت شاملةً معاديةً للدين بالمطلق، ولذلك اعتبرها برنارد لويس أفضل عملية تغريب على الرغم من اعترافه بأنها فُرضت بالقوة والاستبداد وقتل المعارضين، وبدون أي التفات للديمقراطية وحقوق الإنسان، مما يؤكد ازدواجية المعايير والعنصرية ونفاق الغرب في حديثه عن تلك الشعارات التي هي في الحقيقة سلاحٌ يُستخدم فقط ضد أعداء الغرب.

ـ تحوّلت أوروبا بعد هذه العملية إلى قبلةٍ للدولة التركية الناشئة، التي سعت بكل ما أوتيت من قوة للتحول إلى دولةٍ أوروبيةٍ معتمدة... ولكن أوروبا لم تقبلها لأسبابٍ دينيةٍ وعنصرية، بل أرادت منها قوتها العسكرية فقط لاستخدامها كقاعدة انطلاقٍ لغزو بقية العالم الإسلامي، وقد بيّن لويس أن ما تبقى من الإسلامٍ في تركيا يقف حائلاً أمام العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، فحتى اللجوء والهجرة إلى أوروبا هو بمثابة غزوٍ إسلامي ناعمٍ للقارة المسيحية. وهو عندما يدفع باتجاه المزيد من العلمنة يريد من تركيا أن تكون مقبرة الإسلام الذي فتح أوروبا، ومنطلقًا للتغريب الشامل للعالم الإسلامي، وصولاً إلى تعميم نظرية الاستجابة الواقعية للتحدي الغربي التي أكد عليها في معظم كتاباته وخاصة كتاب «أين الخطأ»، والنظرية تنضح بالعنصرية وتكريس فكرة العالم الأول الذي يقود بقية العوالم.

ـ وبما أن الإسلام لم يختف بهذه البساطة، كُلِّف الجيش التركي

بالدفاع عن العلمانية في سلسلة من الانقلابات المتتالية كلما لاح في الأفق إمكانية العودة إلى شكلٍ مدجّنٍ من أشكال الإسلام السياسي.

ـ مع نجم الدين أربكان، كانت تركيا قد يئست من إمكانية الدخول إلى العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. ولكن ليس من قبيل الصدفة أبدًا أن يكون الدور التركي في حلف شمال الأطلسي قد تقدم بقوةٍ بخلاف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى. نفهم من هذا أن الغرب قد أراد لتركيا أن لا ترتقي إلى دورٍ فاعل في الفضاء الأوروبي، لكي تبقى، مع إسرائيل، عصى الغرب الغليظة المكلفة بوظيفة تأديب أولئك الذين يحلمون بالتحرر من نتائج الحربين العالميتين.

ـ اتجه نجم الدين أربكان نحو **إسلامٍ سياسي بخلفيةٍ صوفيةٍ ورؤيةٍ عصرية وقِبلة آسيوية**، واعتُبر ذلك جنوحًا خطيرًا عن الوظيفة، وليس الدور، الذي أُريد لتركيا. ولكن، بعدما بدا أن عملية تكييف تركيا مع متطلبات التبعية للغرب بدأت تشهد نقوصًا وتراجعًا واستدارةً نحو آسيا، وأن فكرًا إسلاميًا قد خرج من القمقم العلماني ليجهض عمليات التغير الجيني لتركيا، أصبح لزامًا على معسكر التغريب أن يفكر بأن لا يكتفي بإنشاء تركيا أطلسية، بل أن يعمل على تكوين وتعميم إسلام أطلسي.

ـ وبما أن علمنة تركيا عبر المؤسسات الدستورية والجيش أسهل من علمنة الإسلام، فإن الصيغة التي تم التوصل إليها هي أن تقود تركيا العلمانية، بإسلامها الأطلسي، التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، لما لهذا التنظيم من انتشارٍ وتأثيرٍ في العالم الإسلامي والعربي.

ـ من هذا المنظور، يُعتبر أردوغان، المنقلب على أستاذه، قائد عملية التتريك الجديدة، المستندة هذه المرة على تجربةٍ تنمويةٍ داخليةٍ ناجحةٍ، مما يدعم قوتها الناعمة كنموذجٍ جذاب، مع خطابٍ طوراني قومي

ضد الأكراد يجند النزعة العرقية عند الأتراك، ومذهبي عندما يلزم الأمر ضد الشيعة لمنافسة السعودية وغيرها على قيادة العالم السني، وتمدّدٍ جيوسياسي باتجاه العالم العربي الممزق تحت عنوان استعادة المجد العثماني... وكل هذا تحت ظلال «إسلامٍ سياسيٍ» متصالحٍ مع إسرائيل، يريد لتركيا أن تنتقل داخل المدار الغربي من موقع الوظيفة إلى موقع الدور، فهو لم يتخلَّ أبدًا عن حلم العضوية في الاتحاد الأوروبي، بل يهدف بكل هذا الضجيج أن يحجز مقعدًا متقدمًا لتركيا، ليقبل كشريك ممتازٍ في رسم سياسات المنطقة مع الأميركي والأوروبي والروسي.

من منظورٍ أعمق، نعرف أن بنية الحكم في الإسلام قائمةٌ على إمامة الثقافة للسياسة. فإذا عكسنا هذا المسار، تصبح السياسة، عبر الأحزاب الإسلامية، هي من يملي على الإسلام ثقافته تحت عنوانٍ عريضٍ هو الاستجابة «الواقعية» للتحدي الغربي.

ـ كل هذا لا ينفي أن في التجربة التركية نقاطًا مضيئةً، خصوصًا على المستوى التنموي، ولذلك نرى أن بإمكان تركيا أن تكون مصدر إلهامٍ لبقية المسلمين فيما توصلت إليه من تطورٍ مدنيٍ واقتصاديٍ لا يتعارض مع الفهم المستنير للدين، بل إنها لو تمسّكت بعناصر الممانعة الثقافية التي يمنحها الإسلام الأصيل بعيدًا عن الانبهار بالغرب، فتكون قد جمعت بين ما ينقصنا في الإدارة والتنمية وما يستلزمه الإسلام من تطوير مستمرٍ لفهمه وتطبيقه... وهذه العملية الشاقة والمعقدة لا يمكن أن تتم في أحضان الغرب المعادي لكل ما هو إسلام وفقًا لقاعدةٍ أصوليةٍ أنتجها العقل الإسلامي تقرر أنه: **لا يُتقرّب بالمبعّد.**

هذا الكتاب

لا يتضخم دور الأشخاص في هذا العصر إلا عندما ترفدهم الأجهزة والمؤسسات. وهذا الرجل بالذات الذي اخترنا البحث في أخطر أفكاره، كان موضوعا للتضخيم من قبل الإعلام الصهيوني، كما كان هدفا لحملات الشتيمة من قبل بعض من أحس أوعلم عن خطره. ومن الطريف أن بعض الذين يجهلون أسرار الحملات الإعلامية من العرب والمسلمين، ساهم في منح لويس تلك الهالة التي تشعرك بأن أميركا كانت تنفذ ما يقول أثناء الحملة التي تلت حادثة 9/11.



http://www.iicss.iq
info@iicss.iq
islamic.css.lb@gmail.com

